



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات "فلسطين نموذجاً"

(1994 – 2009)

**Donor States Conferences as a Mechanisms for
Providing Aids " Palestine as a model "**

(1994 – 2009)

علي حسني حسن علي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1432 هـ / 2011م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الدراسات الإقليمية

مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات "فلسطين نموذجاً"

(1994 – 2009)

Donor States Conferences as a Mechanisms for Providing Aids

" Palestine as a model "

(1994 – 2009)

إعداد

علي حسني حسن علي
بكالوريوس أدب انجليزي

المشرف: د. احمد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية من / برنامج
الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

2011م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات "فلسطين نموذجاً"

(1994 – 2009)

" Donor States Conferences as a Mechanisms for Providing Aids "

" Palestine as a model "

(1994 – 2009)

علي حسني حسن علي

الرقم الجامعي : 20714091

نوقشت هذه الرسالة و أجزيت بتاريخ 21 / 5 / 2011م من لجنة المناقشة
المدرجة أسماؤهم و توافيعهم :

- 1- رئيس لجنة المناقشة : د.أحمد أبو دية التوقيع:.....
- 2- ممتحناً داخلياً : د.أحمد فارس..... التوقيع:.....
- 3- ممتحناً خارجياً : د. عبد الرحمن الحاج التوقيع :.....

القدس – فلسطين

2011م

الإهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر

يا من يرتعش قلبي لذكراك

يا من أفتقدك منذ الصغر ولم تمهلك الدنيا لأرتوي من حنانك

يا من أودعتني الله، أهديك هذا البحث أبي

إلى من جرعتُ الكأس فارغاً لتسقينني قطرة حب

إلى من كلتُ أناملها لتقدم لنا لحظة سعادة

إلى القلب الكبير

إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم

إلى من افتقدها في كل لحظة نجاح

إلى روح أمي الغالية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على أنفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

إلى زوجتي الغالية و فلذات أكبادي طارق و بتول

إقرار

أقر أنا الموقع أدناه علي حسني حسن علي مقدم هذه الرسالة أنني قدمت هذه الرسالة
لجامعة القدس من أجل نيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم
الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة إلى
أي جامعة أخرى أو أي معهد آخر

مع كل الاحترام و التقدير

التوقيع

علي حسني حسن علي

التاريخ : 21 / 5 / 2011م

شكر و عرفان

بداية اشكر الله عز وجل الذي وفقني لانجاز هذا الجهد المتواضع، ومن ثم أقدم شكري إلى جامعة القدس التي احتضنت هذه الدراسة ممثلة بهيئتها الأكاديمية والإدارية، وأقدم شكري وامتناني خصوصاً إلى أستاذي ومشرفي الفاضل د. احمد أبو دية الذي اشرف على هذه الدراسة.

والشكر موصولاً أقدمه إلى الأساتذة الأفاضل د.عبد الرحمن الحاج، د. أحمد فارس، أعضاء لجنة المناقشة لما أبدوه من ملاحظات قيمة.

تعريف المصطلحات

- **المساعدات الخارجية:** أنها مجمل انسياب رؤوس الأموال والسلع من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية، والدول المصدرة للنفط إلى الدول النامية غير النفطية والتي تأخذ إما شكل هبات أو شكل قروض ميسرة. مصطلح يضم المساعدات الإنمائية الرسمية والمساعدات العسكرية والمساعدات الإنسانية¹.
- **النفوذ الثقافي:** المواقف وأنماط التفكير والسلوك (اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً) لمجتمع ما².
- **المنح:** هي مساعدات تعطى بدون مقابل، و تكون إما مالية نقدية أو عينية (خبرات، تقنيات، سلع، وخدمات)، وهي لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة، وتكون على الأغلب ذات أبعاد سياسية، فهي تتيح للدولة المانحة فرصة التدخل في سياسة الدولة المتلقية للمنحة بحجة التأكد من كيفية صرف المنح³.
- **القروض طويلة الأجل:** هي قروض سهلة تقدمها حكومات دول غنية أو بنوكاً أو مؤسسات دولية إلى الدول الفقيرة بشروط معينة، عن طريق عقد تتعهد فيه الدولة المقترضة بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، وتتعهد برد هذه المبالغ على أقساط وفقاً لشروط العقد المبرم بين الطرفين، فهي إذاً المساعدة التي يدفع لها مقابل آجلاً أو عاجلاً، و تفرض بعض الأعباء على ميزانية الدولة و على ميزانية مدفوعاتها لعدة سنوات متتالية⁴.
- **المساعدات الثنائية:** وهي عبارة عن مساعدات تقدم من حكومات الدول الغنية إلى حكومات الدول الفقيرة⁵.

¹ كرم، انطونيوس. "اقتصاديات التخلف و التنمية"، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1980، ص 285 .
² روبرت . س . ولترز . "المعونات الأمريكية و السوفيتية". ترجمة نبيل صبحي، الكويت: دار القلم، 1974 ، ص19
³ قنديل، راندة . " المساعدات الدولية و المجلس التشريعي الفلسطيني". 2003 . رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، ص38.
⁴ عبد العزيز، سمير . "التمويل العام المدخل الادخاري و الضريبي، المدخل الإسلامي"، المدخل الدولي، القاهرة: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ص307 – 319 .
⁵ سالم، بول . "الولايات المتحدة: معالم الهيمنة في القرن الحادي و العشرين"، المستقبل العربي عدد 229، آذار 1998، ص84

- **المساعدات المتعددة الأطراف** : يقصد بالمساعدات المتعددة الأطراف تلك المساعدات التي تتم عبر اشتراك مؤسسات ومنظمات واتحادات ومؤتمرات دولية في تقديمها أو الإشراف عليها⁶.
- **مؤتمرات الدول المانحة** : هي اجتماعات لجهات دولية وممثلي المنظمات والمؤسسات المانحة الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية، لتقديم تعهدات بصرف مساعدات مقدمة من قبل هذه الجهات المانحة لدعم برامج التنمية والإصلاح أو إعادة اعمار والمرتبطة بالجهات المعنية المتعلقة لهذه المساعدات وغالباً ما تكون هذه الاجتماعات انعكاساً للتطورات التي تحدث على الساحة الدولية السياسية منها، والاقتصادية والاجتماعية⁷.
- **التعهد** : إعلان نية الدولة المانحة دولة أو جهة أو مؤسسة مانحة تقديم مساعدة سواء كانت نقدية أو عينية أو فنية لدولة أخرى وذلك بإصدار تعهد تحدد فيه إجمالي المبلغ أو قيمة المساعدة المنوي تقديمها دون أي التزام رسمي بذلك، ودون الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديم المبلغ أو الغرض النهائي منه، ويتم ترك ذلك إلى مرحلة لاحقة يجري خلالها التفاوض بين الدولة المانحة والدولة المتلقية للمنحة⁸.
- **الالتزام**: هو تقديم الالتزام بالمعونة أو المساعدة بموجب اتفاقية أو مذكرة تفاهم حول حجم المساعدات وأهدافها وإجراءات تقديمها، وفي الغالب تكون الاتفاقية لفترة سنة واحدة قابلة للتجديد. يسبق توقيع الاتفاقية مفاوضات طويلة ومكثفة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجهة المانحة يتم فيها مناقشة ودراسة القطاعات المستفيدة والبرامج والمشاريع والدراسات اللازمة لها وبعض التفاصيل الفنية والإدارية. وبعد التوقيع يصبح تقديم المعونة التزاماً على الدولة

⁶ بشارة، خضر . "أوروبا والوطن العربي (القرابة و الجوار)"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص184 .

⁷ www.alarabiya.net/articles/2010/02/28/101715.htm

⁸ اشتية، محمد . " الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية "، بكار، 2003، ص 142

المانحة ويتعاون الطرفان بعد ذلك في تنفيذ الاتفاقية التي تحدد واجبات وحقوق وأعمال وإجراءات كل طرف⁹.

• **الدفع / الصرف :** عمليات الصرف /الدفع للمنح والقروض تمر عبر صناديق مالية تخصص لذلك ويشرف البنك الدولي على العديد كبير من هذه الصناديق المخصصة كما تلجأ بعض الدول المانحة أحيانا إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمعونات للسحب منها لمشاريع أو برامج معينة¹⁰.

• **القطاعات الاجتماعية:** هي قطاعات التعليم والصحة والشباب والطفولة والمرأة والمساعدات الإنسانية¹¹.

• **قطاع البنية التحتية:** هي قطاعات الطاقة، والإسكان، والنفايات الصلبة، والمياه والصرف الصحي، والاتصالات، والمواصلات¹².

• **التنمية :** هي عملية تحرر ونهضة حضارية في شتى مناحي الحياة، وهي تتطلب الانعتاق من السيطرة والتبعية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية. وتتطلب كذلك العمل على إقامة بنية اجتماعي، اقتصادي، سياسي جديد يتسم بالتوازن والكفاءة ويحمل بين جنباته بذور استمراره وديمومته وتطوره. وتحتاج عملية التنمية إلى توظيف الطاقات الذاتية بهدف تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان سواء أكانت حاجات مادية أو معنوية ومن ثم تحقيق المزيد لرفع مستوى الإنسان المادي، وليتمتع بحريته وإنسانيته¹³.

⁹ اشتية، مصدر سابق، ص143- 144.

¹⁰ المصدر نفسه، ص143- 144.

¹¹ تقرير التنمية البشرية، "برنامج دراسات التنمية"، جامعة بير زيت، فلسطين، ص 108.

¹² المصدر نفسه، ص108.

¹³ الرئيس، نزار. " التعايش مع التكنولوجيا"، عمان: جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص86.

ملخص الدراسة

تبحث الدراسة في الآليات التي قدمت من خلالها المساعدات من الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية وعلى وجه الخصوص آلية مؤتمرات الدول المانحة كونها أداة من أدوات تقديم المساعدات.

استخدم في الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي للتعرف على دور مؤتمرات الدول المانحة التي قدمت من خلالها المساعدات للشعب الفلسطيني.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على المساعدات الأجنبية والتي يستنفذ جزءاً هاماً منها في المساعدات الفنية، والدورات التدريبية، كما أن تحديد أولويات المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني وهي مؤتمرات الدول المانحة يتم من قبل الدول المانحة نفسها، مما اثر ذلك بشكل مباشر في تقليل الفائدة المرجوة من هذه المساعدات إضافة إلى تعارض بعض النشاطات مع بعضها كما أن وتيرة هذه المساعدات كما ونوعاً تأثرت إلى حد كبير بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية السياسية مع الحكومة الإسرائيلية وهذا يؤيد الافتراض الأساسي في ذهن المانحين وهو تمويل عملية السلام وتوفير مستلزمات إنجاحها دون اعتبار للهدف النهائي وهو إزالة الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وأظهرت الدراسة بأن هناك فرقا شاسعا بين حجم المساعدات التي تم التعهد بها في هذه المؤتمرات وتلك التي تم صرفها فعلا، وكانت المساعدات تصرف وتنفق في معظمها في مشاريع غير إنتاجية، فقد فشلت في تقليل اعتماد الفلسطينيين على المعونات الخارجية وخلق بيئة مشجعة ومحفزة للاستثمار، ويؤخذ على المساعدات أنها فشلت في إزالة الآثار الناجمة عن السياسات

والممارسات والإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني، كما ارتهن تقديم المساعدات بالأوضاع السياسية والأمنية السائدة في فلسطين.

وعلى الرغم من هذه المآخذ السابقة ترى الدراسة أن هناك العديد من الايجابيات لهذه المساعدات حيث أنها ساهمت وبلا شك في تمويل العجز المزمن والكبير في الموازنة الجارية، وتوفير الموارد المالية الضرورية لضمان استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية للمواطنين الفلسطينيين، ولا سيما ذوي الدخل المحدود منهم، كما بينت الدراسة إلى وجود تعدد في خطط التنمية الاقتصادية وتضاربها وعدم القدرة على تحقيقها، وضعف التنسيق بين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة في تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع المشمولة في هذه المساعدات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة حث الأطراف المانحة عبر مؤتمرات الدول المانحة على زيادة مقدار التعهدات، ورفع نسبة الالتزام لهذه التعهدات، وعلى الصعيد الداخلي يجب التعامل بجدية وعلى أسس علمية مع مؤتمرات الدول المانحة عند تخصيص وتوزيع المساعدات الأجنبية على القطاعات المختلفة كما يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية النظر للمساعدات المقدمة من خلال المؤتمرات المانحة باعتبارها مؤقتة وغير مضمونة توجب على الفلسطينيين استغلالها استغلالاً أمثل عند توفرها.

وأخيراً توصلت الدراسة إلى الاستنتاج: لا يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يتقدم إلا من خلال إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية بما يضمن الاعتماد على الذات.

Abstract

This study handles the mechanisms through which the financial aids have been provided by the donor states to the Palestinian National Authority, in particular the mechanisms of holding conferences by the donor states to generate the funds.

A descriptive and historical methodologies are used in this research to investigate the role of those conferences through which aids have been provided to the Palestinian people.

The study reached a group of conclusions: the Palestinian economy largely depends on foreign aids, the larger part of which is consumed in technical aids and training courses. The setting of priorities in the aid programs always set by the donors which has directly caused reducing the benefits of such aids. In addition, the lack of strategic planning may cause a counter side effect in the future.

The study pointed out that the continuity of such aids has been quantitatively and qualitatively affected to a large extent with the progress of the political settlement process with the Israeli government. This supports the essential assumption in the donors' minds about funding the process and providing the requirements of its success without considering the final objective which is the elimination of the occupation and establishing a Palestinian Independent State.

The aids were focused and expended mostly on non-productive projects, and the aim of these aids was to keep and save the settlement process from collapse. There are some criticisms on the aids provided through the conferences of the donor states: They failed in creating an environment that encourages and stimulates investment in The Palestinian economy. Those aids also failed in eliminating the impacts resulted from the Israeli policies,

practices and procedures against the Palestinian people and their national economy; also providing such aids was mortgaged with the political and security conditions prevailing in Palestine.

Despite these criticisms the study affirms that international aids contribute to funding the chronic and great deficit in the current budget over the years of the last stage and providing financial resources necessary for ensuring the continuity of providing the essential social services such as education and health care to the Palestinian people, especially the low-income groups.

The study showed multiplicity in the economic development plans and their contradiction and inability on achieving them, and the weakness of coordination between the institutions of the Palestinian National authority and the donor countries in planning, managing and implementing the programs and projects included in those aids.

It is necessary to provide stable political environment, and determine future objectives so that the aids provided to the Palestinian people through the conferences of donor states can take their effective role in the process of construction and development, and to urge the donor parties through such conferences to increase the volume of the undertakings and raise up the proportion of expending such undertakings. The Palestinian National Authority should look at the aids provided by the donor conferences as temporary and non-guaranteed aids that the Palestinian people should optimally exploit when available.

Finally, the study reached an inference: the Palestinian economy cannot progress except through re-considering the Palestinian economic policies to ensure self- reliance.

الفصل الأول

I. الفصل الأول: منهجية الدراسة

1.I. المقدمة

2.I. مبررات الدراسة

3.I. أهمية الدراسة

4.I. أهداف الدراسة

5.I. إشكالية الدراسة

6.I. أسئلة الدراسة

7.I. فروض الدراسة

8.I. منهج الدراسة

9.I. حدود الدراسة

10.I. محتويات الدراسة

الفصل الأول

1.I. المقدمة :

تلعب المساعدات الخارجية بأنواعها المختلفة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والإنسانية دوراً هاماً في العلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

قدمت الدول الغنية المساعدات للدول الفقيرة المحتاجة لها بعد أن ظهرت المساعدات كبرامج محددة في أجندة الدول الغنية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية.

وتشكل المساعدات الخارجية بمختلف أشكالها أهمية للدول الفقيرة والنامية في تحقيق التنمية الشاملة، فالتنمية الشاملة تعتمد على مصادر تمويل داخلية وخارجية.

وتتمثل المصادر الخارجية في :-

- المصدر الأول التجارة الخارجية من أجل الحصول على إيرادات من الصادرات.
- أما المصدر الثاني فيتمثل بالاستثمارات الأجنبية سواء كانت حكومية أو خاصة.
- المصدر الثالث يتمثل بالمساعدات الخارجية: وتتعدد أشكال المساعدات الخارجية وصورها بين مساعدات عينية ومادية ومنح وهبات وقروض ميسره، وقد تقدم بشكل ثنائي أو جماعي أو على شكل المؤتمرات المانحة.

ومنذ أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) بتاريخ 13-9-

1993 في واشنطن، وبعد ثلاثة أسابيع أي بتاريخ 1-10-1993 عقدت الحكومة الأمريكية مؤتمراً

دولياً ضم خمسة وأربعين دولة ومؤسسة مالية أصبحت تعرف فيما بعد بمجموعة الدول المانحة أو المجموعة المانحة، وبذلك تم ربط عملية السلام بالتمويل والمنح الخارجية.

وقدمت مجموعة الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية التي شاركت في اجتماع واشنطن للدول المانحة التي تقدم منحاً للسلطة الوطنية الفلسطينية لتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية (طرق، مياه، مجاري، طاقة، إسكان، صحة، تعليم) وبناء المؤسسات وتغطية المصاريف اللازمة لإدارة الحكم وحفظ الأمن وتوفير الخدمات الأساسية، ودفع الرواتب وإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني الذي حوله الاحتلال الإسرائيلي إلى اقتصاد هامشي تابع لاحتياجات الاقتصاد الإسرائيلي في أكبر عملية نهب لثروات بلد عرفها التاريخ البشري.

وكلف البنك الدولي ليكون المؤسسة المشرفة على عملية إيصال المساعدات بصورة تضمن الكفاءة وعدم التبديد وبذلك أصبحت الدول المانحة جزءاً لا يتجزأ من العملية السلمية في الشرق الأوسط التي بدأت بمؤتمر مدريد عام 1991 وأصبحت مجموعة هذه الدول من الناحية المالية والسياسية طرفاً رئيسياً في هذه العملية حيث نص إعلان المبادئ على أن التنمية الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين يساهم في دعم وتقدم المسيرة السلمية.

وبهذا تعتبر المساعدات الخارجية من المصادر المهمة في تمويل التنمية الشاملة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في فترة حرجة ومهمة من تاريخ الشعب الفلسطيني الساعي إلى الحرية والاستقلال.

وقد كثرت الوعود من الجهات الدولية المختلفة بتقديم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية للنهوض بأعباء المرحلة المقبلة وتطوير البنية الأساسية للضفة والقطاع، ودعم بناء المؤسسات

والبنية التحتية الفلسطينية، وتأتي هذه المساعدات في سياق الحرص على إنجاز العملية السلمية والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة.

2.I. مبررات الدراسة

الإحساس بالمشكلة من قبل الباحث.

3.I. أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من الموضوع الذي تعالجه كون المساعدات الخارجية مصدر أساسي للتنمية والمشاريع في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ولان مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات تثير الكثير من الجدل والنقاش في الأوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية حول جدوى هذه المساعدات ومدى إسهامها في التنمية الفلسطينية الشاملة، وقد جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع نتيجة الإحساس المتزايد بأهمية هذا الموضوع لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن الواضح أن السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت اقتصادها بالاعتماد على المساعدات الخارجية وكانت مضطرة إلى اللجوء إلى هذه المساعدات من اجل بناء المؤسسات وخلق البنية الإدارية والتنظيمية اللازمة لعملية التنمية.

ومن جهة أخرى فان هذه المساعدات لن تستمر إلى الأبد، ومن هنا ينبغي التأكيد على ضرورة استغلال هذه المساعدات في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتوجيهها إلى القطاعات الإنتاجية.

وتستمد الدراسة أهميتها أيضا من الفترة التي تقدم فيها، وهي المرحلة السياسية الحالية التي تجتازها القضية الفلسطينية وخاصة بعد تراجع العملية السلمية وانعكاساتها على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

4.I. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

- التعرف على مؤتمرات الدول المانحة التي عقدت بشأن تمويل السلطة الوطنية الفلسطينية.
- التعرف على حجم المساعدات التي قدمت للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مؤتمرات الدول المانحة.
- إظهار إلى أي مدى كانت المساعدات المقدمة للسلطة من قبل الدول المانحة خاضعة للضغط ولمطالب محددة إذا ما قورنت مع غيرها من آليات تقديم المساعدات الثنائية.
- التعرف على دور المساعدات المقدمة من قبل مؤتمرات الدول المانحة في عملية التنمية الشاملة في فلسطين.
- التعرف على مدى ارتباط المساعدات المقدمة من خلال مؤتمرات الدول المانحة بخطط تمويلية أو برامج محددة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

5.I. إشكالية الدراسة:

دراسة العلاقة ما بين مؤتمرات الدول المانحة والاحتياجات الفلسطينية.

تبحث هذه الدراسة في الآليات الدولية التي قدمت من خلالها المساعدات من الدول المانحة للشعب الفلسطيني ومؤسساته منذ قيام السلطة وعلى وجه الخصوص آلية مؤتمرات الدول المانحة، وإلى أي مدى نجحت هذه الأداة في الاستجابة للاحتياجات الفلسطينية، ومن ثم تنطلق الدراسة من سؤال رئيسي وهو إلى أي مدى شكلت مؤتمرات الدول المانحة آلية فعالة في تقديم المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى عام 2009 ؟

6.I. أسئلة الدراسة:

وينتفرع عن السؤال الرئيسي للدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية الأخرى وهي:

- ما هي مؤتمرات الدول المانحة التي عقدت بشأن تمويل السلطة الوطنية الفلسطينية؟
- ما هو حجم المساعدات التي قدمت للسلطة الوطنية من خلال مؤتمرات الدول المانحة؟
- إلى أي مدى كانت المساعدات المقدمة للسلطة من خلال مؤتمرات الدول المانحة خاضعة للضغوط ومطالب محددة مقارنة مع غيرها من آليات تقديم المساعدات (الثنائية)؟
- ما هو دور المساعدات المقدمة من مؤتمرات الدول المانحة أساساً للتنمية الشاملة في فلسطين؟
- هل تم التعهد بالتمويل في مؤتمرات الدول المانحة بناءً على خطط تنموية و برامج محددة من قبل السلطة الوطنية؟

7.I. فروض الدراسة:

- المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من خلال المؤتمرات الدول المانحة جاءت مبنية على توجهات ورغبات المانحين أكثر مما هي مبنية على أولويات الفلسطينيين.
- تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات على النحو التالي :
- 1- إن المصدر الأساسي للتمويل الخارجي في السلطة الوطنية الفلسطينية جاء عبر مؤتمرات الدول المانحة.
 - 2- إن التمويل الخارجي المقدم للسلطة عبر مؤتمرات الدول المانحة مرتبط بحجم أدنى من الشروط و الضغوط الدولية.

3- إن التمويل الخارجي الذي قدم للسلطة الوطنية عبر مؤتمرات الدول المانحة جاء بناءً على خطط تنموية معدة سلفاً من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وهو ما يجعل هذا التمويل أكثر فائدة للتنمية الفلسطينية.

8.I. منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في بحثه للتعرف على دور مؤتمرات الدول المانحة التي قدمت من خلالها المساعدات للشعب الفلسطيني.

استخدم الباحث المنهج التاريخي من أجل دراسة تاريخ المساعدات المقدمة للفلسطينيين عبر مؤتمرات الدول المانحة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى عام 2009 .

وإضافة إلى هذا المنهج تم استخدام المنهج الوصفي الذي يوضح حجم المساعدات المقدمة للفلسطينيين عبر مؤتمرات الدول المانحة وذلك بالاستعانة بالبيانات والإحصائيات والجداول المتوفرة حول المساعدات بهدف التعرف على درجة اعتماد الفلسطينيين على هذه المساعدات ودورها في التنمية.

9.I. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية : تشمل الدراسة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- الحدود الزمنية : تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 1994م وهو التاريخ الرسمي لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى عام 2009 م .

10.I. محتويات الدراسة:

تتكون الدراسة من خمسة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول: منهجية الدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري للمساعدات الخارجية و أشكالها والأدبيات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للمساعدات الخارجية وأشكالها

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثالث: المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية

المبحث الأول: أنواع المساعدات وأشكالها وحجمها

المبحث الثاني: القطاعات المستفيدة من المساعدات الخارجية والعقبات

التي تواجه تقديم هذه المساعدات

الفصل الرابع: مؤتمرات الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية وحجم المساعدات المقدمة

من خلالها

المبحث الأول: المؤتمرات التي عقدت لتمويل السلطة الوطنية الفلسطينية

المبحث الثاني: الخطط الفلسطينية للتنمية التي قدمت لمؤتمرات الدول المانحة

المبحث الثالث: الإشكاليات المتعلقة بالمؤتمرات كأداة لتقديم المساعدات

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

II. الفصل الثاني

المساعدات الخارجية والأدبيات السابقة

II.1. المبحث الأول: الإطار النظري للمساعدات الخارجية وأشكالها

II.2. المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

1.II. المبحث الأول: الإطار النظري للمساعدات الخارجية وأشكالها

مقدمة

يعيش أكثر من ثلثي سكان العالم في الوقت الحاضر في دول فقيرة، فهذه الدول تكافح في سبيل العيش نتيجة للانخفاض المستمر في مستوى الدخل الحقيقي الذي يحصل عليه الفرد، وانخفاض مستوى التغذية والتعليم وانخفاض مستوى الإنتاج.

ولذا برزت المطالبة بضرورة تنمية الموارد الاقتصادية والعمل على مضاعفة الإنتاج المادي، ورفع مستوى المعيشة في هذه الدول.

وكان من أهم ما واجهته حكومات الدول الفقيرة من مصاعب في عملية التنمية بالإضافة إلى التخطيط هو كيفية توفير الأموال اللازمة لبدء عملية التنمية الاقتصادية، والتي تتطلب أموالاً كثيرة تعجز هذه الحكومات بمفردها عن توفيرها في وقت قصير نسبياً بسبب فقرها¹، الأمر الذي جعل من المساعدات الخارجية سبيلاً أساسياً لهذه الدول للخروج من أزمتها والمساعدات الخارجية بأشكالها المختلفة هي جزء من أدوات السياسة الخارجية وهي الأدوات الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية والأدوات العسكرية والأدوات السياسية الداخلية والأدوات الاستخباراتية والأدوات الرمزية والأدوات العلمية والتكنولوجية والموارد الطبيعية²، لذلك لا بد من تعريف المفاهيم التالية:-

¹ بكري، كامل. "التنمية الاقتصادية"، بيروت: دار النهضة للطباعة لنشر، 1986، ص 3.

² سليم، محمد السيد، "تحليل السياسة الخارجية"، ط1، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص ص 91-95.

السياسة الخارجية: هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى والدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية³.

(كورت) يعرف السياسة الخارجية بأنها السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب وتعتبر عن مجموعة من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى⁴.

يشير والتر ليبمان إلى أهمية القائد السياسي في إدارة نشاط الدولة الخارجية من حيث تأكيده إلى إيجاد نوع من التوازن بين الالتزام الخارجي للدولة، والإدارة المتوفرة على مدى نقل هذا الالتزام على مستوى السلوك الخارجي، والمقدرة اللازمة في اعتقاد ليبمان، هو أن تكون هذه القدرة في حالة تنفيذها أكبر بكثير مما يحتاج إليه هذا الالتزام⁵.

ويعرف هيل السياسة الخارجية بأنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهراً سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً على أساس الفلسفة أو الإيديولوجية التي يتمسك القادة بها⁶.
يتميز بعض الكتاب بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ تعد السياسة الخارجية للدولة جوهرًا أساسياً لعلاقاتها الخارجية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب الحقيقي للعمليات، حيث تقوم على تنفيذ هذه السياسة⁷.

³ فودة، عز الدين، "النظم الدبلوماسية"، مكتبة الآداب، القاهرة، 1989، ص.63.

⁴ Kurt, J., **How Foreign Policy is Made**, New York, 1949, P.12.

⁵ Lippmaan, Walter, **United State Foreign Policy**, Boston, 1993, P.9.

⁶ Hill, Norman, **International politics**, New York, Happer and Row, 1962, P.73.

⁷ Perkins Palmer , **International Relations : The word Community in Transition**, Second Edition, U. S.A, 1957,P.97.

السياسة الدولية: تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد محلي أو داخلي والسياسة الدولة بكلمه موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية⁸.

يعرف الدكتور حامد ربيع السياسة الدولة بأنها: التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة .

ويستنتج من هذا التعريف ما يلي:

- 1- إن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية.
- 2- إن السياسة الدولية بهذا المعنى تفترض علاقات تقاطعية وتفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة.
- 3- إن السياسة الدولية لا تقتصر على العلاقات بين الدول بل العلاقات بين مختلف التنظيمات غير الرسمية طالما لها صفة دولية.

II.1.1. المساعدات الاقتصادية الخارجية :

ترتبط المساعدات الخارجية بالمساعدات الإنمائية الرسمية وهي عبارة عن إجمالي المنح والقروض التي تقدم وفقاً لشروط ميسرة، وتقدم هذه المساعدات من مصادر رسمية سواء من جانب الدول المنفردة أو من جانب مؤسسات الإقراض الدولية، بالإضافة إلى إيرادات الصادرات والاستثمارات الأجنبية.

تعتبر المساعدات الخارجية مصدراً ثالثاً للتمويل الخارجي للتنمية، وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية قد أثارت الكثير من الجدل، فإن الجدل الذي أثارته المساعدات الخارجية جاء أكبر بكثير،

⁸ محمد، فاضل زكي، "السياسة الخارجية وإبعادها في السياسة الدولية"، مطبعة شفيق، بغداد، 1975، ص 29.

ويمكن تعريف المساعدات الخارجية بأنها مجمل انسياب رؤوس الأموال والسلع من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية، والدول المصدرة للنفط إلى الدول النامية غير النفطية والتي تأخذ إما شكل هبات أو شكل قروض ميسرة⁹ (أي تكون شروطها المتعلقة بسعر الفائدة ومدة القرض والطريقة التي يتم بها سداد القرض بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة أو بمنتجات محلية أفضل من الشروط المتاحة في السوق التجارية عند التعاقد على القرض).

إن بروز المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول الكبرى قد أثبتت فعاليتها خاصة في فترة الحرب الباردة، ومن الأهمية بمكان التمييز بين نوعين من المساعدات على أساس العامل الزمني:

أولاهما : ما كان قائماً إبان القرنين الثامن عشرة والتاسع عشر من تقديم المساعدات المالية والعسكرية لدول أخرى بهدف تحقيق أهداف مباشرة قصيرة المدى، وكانت هذه المساعدات تفتقر إلى المؤسسية، أي إلى برامج ومؤسسات منظمة خاصة بها وكمثال على ذلك دعم فرنسا للثورة الأمريكية لمساعدة سكان المستعمرات البريطانية على الاستقلال.

وثانيهما: المساعدات الخارجية المعاصرة التي انتشرت في القرن العشرين والمقصود "بالمساعدات المعاصرة" الاستخدام المنظم للمساعدات الخارجية التي تتم عبر برامج ومؤسسات منظمة وتقوم هذه المؤسسات بدور مزدوج في إدارة هذه المساعدات باعتبارها إحدى أدوات السياسة الخارجية للدولة المانحة، والرقابة على إنفاق هذه المساعدات وفق الإستراتيجية التي وضعت من أجلها في الدول المتلقية لها¹⁰.

⁹ كرم، انطونيوس. "اقتصاديات التخلف والتنمية"، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1980 ، ص 285.
¹⁰ جاد، محمد. "المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية"، السياسة الدولية، عدد127، يناير 1997، ص101.

II.1.2. دوافع المساعدات الخارجية:

إن السؤال الذي يطرح دوماً عند الحديث عن المساعدات كأداة من أدوات السياسة الخارجية هو لماذا تقدم الدول المانحة مساعداتها للدول الفقيرة وفيما يلي استعراضاً لدوافع تقديم المساعدات الخارجية:

1- النفوذ السياسي وتحقيق السلم والأمن الدوليين: تقدم الدول مساعداتها من أجل استقرار نظام صديق أو مساعدته على صد المعتدين، ومردود هذا النوع من المساعدات هو في توسيع النفوذ السياسي للدول المانحة، فهناك مطامح سياسية ترجوها الدولة الغنية، إحداهما أن تستطيع إظهار نواياها الحسنة اتجاه الدولة الفقيرة، وتنتظر الدول الغنية أن تثير هذه المبادرة رد فعل إيجابي على النوايا الحسنة من قبل الدولة الفقيرة لإرساء صداقة دائمة معها، وتحذو الدولة الغنية رغبة في التقرب من أصحاب الحل والربط في الدول الفقيرة من أجل التأثير من خلالهم على السياستين الخارجية والداخلية للدول الفقيرة.

2- دوافع أيديولوجية: فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بمعسكريهما الشرقي والغربي، لذلك كانت المساعدات أداة لمكافحة أو دعم عقيدة سياسية معينة، مثل مكافحة المد الشيوعي، أو مواجهة المعسكر الغربي.

3- الدوافع الاقتصادية: فاستعمال المساعدات لتحقيق فوائد اقتصادية وربح مادي هو عامل آخر دفع الدول الغنية بتقديم المساعدات، ففي الوقت الذي تحقق فيه المساعدات بعض التنمية الاقتصادية في الدولة الفقيرة تضمن الدولة الغنية مورداً كافياً من الموارد الإستراتيجية الخام وتخلق جواً صالحاً لاستثمار رؤوس الأموال التابعة لها.

4- الدوافع الإنسانية: كالإغاثة في الحالات الطارئة بعد حوادث الكوارث الطبيعية، وفي هذه الحالات تظهر بشكل خاص المشاعر الإنسانية كدافع لبرامج المساعدات.

5- النفوذ الثقافي وصيانة النظم الحاكمة: والمقصود بالنفوذ الثقافي المواقف وأنماط التفكير والسلوك (اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً) لمجتمع ما، فتأمل الدول الغنية من خلال المساعدات الاقتصادية للدول الفقيرة في تحسين مستوى قبول الدول الفقيرة للقيم التي تتبناها الدول الغنية، كالقيم الغربية، والقيم الشرقية، وفيما يتعلق في بنية المجتمع والأشكال الشرعية للحكومات مثل قبول الاستثمارات الخارجية كأمر شرعية ومرغوبة في التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة، أما صيانة النظم الحاكمة فهي تأتي بمعنى الحفاظ على أسس النظام العالمي السائد، والتي تشعر الدولة الغنية أنها زعيمته و مسئولة عنه.

6- تزويد الدولة المتلقية للمساعدات برأسمال كي تتمكن من شراء المنتجات الصناعية والزراعية من الدولة التي تقدم المساعدة، ويخلق هذا الأمر الإمكانية لتوسيع النفوذ السياسي لأنه يقيم شبكة من العلاقات تمتد في الغالب إلى القطاع الخاص، وفي العقد الماضي كانت المؤسسات المصرفية الدولية نشطة في تزويد الدول النامية بالقروض، وكان الدافع الكامن وراء ذلك هو الربح فقط، فالقروض المقدمة للدول النامية تحقق معدلات فائدة أعلى مما تدفعه الدول المتقدمة¹¹.

II.1.3 أشكال المساعدات الخارجية

يثير اصطلاح المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى الذهن أن المساعدة الاقتصادية الخارجية إنما تتمثل فقط في المنح الخالصة التي تقدمها حكومات الدول الغنية أو بعض الهيئات الدولية إلى البلاد الفقيرة دون ما مقابل على أن المساعدة الاقتصادية الخارجية لا تتكون فقط من المنح الخالصة وإنما تشمل أيضاً القروض و الاستثمارات الخاصة وذلك على النحو التالي¹²:

¹¹ روبرت. س. ولتريز، "المعونات الأمريكية و السوفيتية : تحليل مقارن"، ترجمة نبيل صبحي، الكويت، دار القلم، 1974، ص19.

¹² بكري، كامل، مصدر سابق، ص ص121 - 188.

II.1.3.1. المنح :

هي مساعدات تعطى بدون مقابل، و تكون إما مالية نقدية أو عينية (خبرات، تقنيات، سلع، وخدمات)، وهي لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة، وتكون على الأغلب ذات أبعاد سياسية، فهي تتيح للدولة المانحة فرصة التدخل في سياسة الدولة المتلقية للمنحة بحجة التأكد من كيفية صرف المنح، في حين تحرص الدولة المانحة على ضمان تحقيق هذه المنح لأهدافها، مما يترتب على ذلك الهيمنة الاقتصادية والسياسية على الدولة المتلقية، والعمل على إنقاص سيادتها في سيطرتها على سياستها الداخلية¹³، فالبلد الذي يقدم منحاً يكون له بالطبع بعض الحق في أن يتأكد أن منحه ستحقق أغراضها ولا تبدد في الفساد أو البذخ، وهذا هو السبب الذي من أجله يعرب عدد من البلاد الفقيرة عن عدم تفضيله للمنح، فهي تخشى من أن تعطي المنح الدول المانحة عذراً في التدخل في شؤونها الاقتصادية و السياسية، لذلك تفضل الدول المتلقية للمساعدات أن تتلقى المنح عن طريق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أو عن طريق مؤتمرات الدول المانحة، فالبلد الفقير يمكن أن يقبل المساعدات تحت إشراف الأمم المتحدة في كيفية تصرفه في المنحة، بدون خوف من التدخل في شؤونه الاقتصادية أو السياسية.

وتمتاز المساعدات المقدمة عن طريق المنح بوضوح النتائج، وإمكانية الإشراف على تنفيذ المشروع بوضوح، والتحقق من الكفاءة الفنية والإدارية التي تستخدم بها الأموال المقدمة للمشروع، فالجهة المانحة بإمكانها الاحتفاظ بأكبر قدر من سلطة المحاسبة والمراقبة على مصاريف المساعدات، ويكون من السهل عليها تتبع وتقييم التمويل المدفوع عندما يكون مخصصاً لبناء مشروع معين، ولعل هذه الأمور تدفع الدول مقدمة المنحة إلى تفضيل منحة المشروع، خاصة أنها

¹³ قنديل، رائدة. "المساعدات الدولية و المجلس التشريعي الفلسطيني"، جامعة بير زيت، رسالة ماجستير، 2003.

تتيح لها الفرصة لتمويل مشروعات ذات أهمية معينة بالنسبة لها في ظل وجود الخبرة لديها في مجال مشروعات معينة، مع إمكانية الربط بين المنحة المالية والمنحة الفنية.

وبالرغم من فائدة هذه المشاريع إلا أنها تتسم بالبطء الشديد، حيث أن إعداد المشروع يتطلب توفير دراسة وافية عن النواحي الفنية و المالية و التسويقية، كما أن التنفيذ من الممكن أن يستغرق عدة سنوات¹⁴.

II.1.3.2. القروض طويلة الأجل:

هي قروض سهلة تقدمها حكومات دول غنية أو بنوكاً أو مؤسسات دولية إلى الدول الفقيرة بشروط معينة، عن طريق عقد تتعهد فيه الدولة المقترضة بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة¹⁵، وتتعهد برد هذه المبالغ على أقساط وفقاً لشروط العقد المبرم بين الطرفين¹⁶، فهي إذاً المساعدة التي يدفع لها مقابل أجلاً أو عاجلاً، وتفرض بعض الأعباء على ميزانية الدولة وعلى ميزانية مدفوعاتها لعدة سنوات متتالية.

إن إدخال القروض طويلة الأجل من الحكومات والهيئات الدولية في عداد المساعدات الاقتصادية الخارجية يرجع إلى ما تتميز به هذه القروض من مرونة الشروط المالية التي تقدم بمقتضاها، كطول فترة السداد، وانخفاض سعر الفائدة مقارنة مع الأسعار السائدة تجارياً، والإعفاء من الالتزام بسداد الأقساط في السنوات الأولى للقرض، كما أن بعض الحالات تجيز رد القرض كلياً أو جزئياً بعملة البلد المقترض، وفي الوقت نفسه تستثني الأمم المتحدة من تعريفها

¹⁴ روبرت، مصدر سابق، ص ص 174 - 175.

¹⁵ بكري، كامل. مصدر سابق، ص ص 106 - 107.

¹⁶ عبد العزيز، سمير. "التمويل العام المدخل الادخاري و الضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي"، القاهرة: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ص ص 307 - 319.

للمساعدات الاقتصادية القروض قصيرة الأجل التي تستحق الوفاء خلال فترة اقل من خمس سنوات، لان القروض قصيرة الأجل إنما تعطى في الأصل لإنعاش صادرات البلد المقرض أكثر منها لتمويل واردات البلد المقرض¹⁷.

إن الاختلاف الحقيقي الوحيد بين القروض طويلة الأجل والمنح، أن القروض تكون أكثر قبولاً للدول الصناعية المتقدمة من المنح لان هذه القروض سترد فيما بعد، وان تزويد بلد ما بالمساعدة في صورة قروض معناه تحميله عبء على ميزانيته ويضع حداً لقدرته الاستثمارية، وما لم يتبع البلد سياسة نقدية سليمة فمن المحتمل أن توقعه مثل هذه الالتزامات المتزايدة في أزمات من ناحية ميزان المدفوعات من حين إلى آخر، وهو لذلك سيضطر للبحث عن قروض أكثر من الخارج لمقابلة عجز ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار¹⁸.

ولا مفر من أن تقلل مثل هذه القروض من المبالغ التي يستطيع البلد أن يقترضها لأغراض التنمية الاقتصادية، ومن المحتمل أن يضع هذا أيضاً قيداً شديداً على وارداته من الخارج، ولذلك فالتنمية لا تتحقق في البلاد الفقيرة إلا عن طريق المنح أو القروض لأجل طويل جداً وبأسعار فائدة منخفضة جداً، وتعتبر القروض أداة هامة من الأدوات التي تستعين بها الدول المقرضة لتوجيه النشاط الاقتصادي لضمان استمرار استقراره وزيادة نموه خاصة أن القروض تؤدي إلى زيادة حجم الموارد المتاحة خاصة من النقد الأجنبي الذي يشكل ندرته عقبة رئيسية أمام الدول النامية للنهوض ببرامج التنمية¹⁹.

¹⁷ عبد العزيز، مصدر سابق، ص 310.

¹⁸ عبداً لله، إبراهيم. "النظام الدولي وآليات التبعية"، ص 110.

¹⁹ بكري، مصدر سابق، ص 107.

وبما أن القروض واجبة السداد لذلك لا بد من استخدامها بعناية من قبل الدولة المقترضة حتى لا تتطوي على أضرار بالاقتصاد القومي نتيجة لسوء استخدامها في كثير من أوجه الإنفاق التي لم تعد بفوائد تذكر على البلد المقترض.

ويرتبط القرض بشكل كبير بشروط القرض من حيث معدل الفائدة من جهة، وفترة السداد من جهة أخرى، وغالبا ما يترتب على القروض وسدادها عبء على خزينة الدولة المقترضة إضافة إلى كيفية استخدامه، فإذا استخدمت قيمة القرض في استيراد السلع الاستهلاكية فإن ذلك يؤدي إلى إهدار قيمته وزيادة العبء على ميزان المدفوعات نتيجة لالتزام الدولة بتحويل قيمة الأقساط والفوائد إلى الخارج، وكذلك الأمر إذا انفق جزء من القروض على مشاريع البنية التحتية التي لا تدر دخلاً للدولة المقترضة، أما إذا استخدمت القروض في استيراد سلع إنتاجية فإن هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي، وكذلك إذا ما استخدمت لتمويل مشاريع لإنتاج بعض السلع للتصدير، أو سلع تمكن من الاستعاضة عن الاستيراد الأجنبي المماثل، فإن هذا يؤدي إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، ويمكن الدولة المقترضة من سداد أقساطها و فوائدها بسهولة أكثر²⁰.

II.1.3.3. الاستثمارات الأجنبية الخاصة:

وهي مساعدات تقوم على ملكية وإدارة الأجانب لها، سواءً كانت الملكية لهذه الاستثمارات كاملة أم كانت بالاشتراك بنصيب يضمن السيطرة على إدارة المشروع، وهو عادة ما يفيد البلد المستثمر

²⁰ عبد العزيز، مصدر سابق، ص ص 307-319.

فيه من عدة نواحي، إلا انه يعمل في الأصل لمصلحة حملة الأسهم الأجنبية الذين يعتقدون أن رأس المال يجب أن يحقق لهم عائداً مرتفعاً يفوق ما يمكن تحقيقه في موطنهم الأصلي²¹.

لابد من الإشارة إلى أن الأمم المتحدة تعتبر أن المساعدة الاقتصادية تتكون فقط من المنح الخالصة والقروض طويلة الأجل للأغراض غير العسكرية، وبذلك تستثني الأمم المتحدة من تعريفها للمساعدات الاقتصادية الاستثمار الخاص والمساعدات العسكرية، لمساعدات من الهيئات الخاصة غير الحكومية، وسبب استبعادها المساعدات من الهيئات الخاصة غير الحكومية مثل مؤسسات فورد وروكفلر وآسيا والهيئات الدينية لأنها تعتبرها أعمالاً خيرية خاصة وليست جزءاً من الجهد الوطني المقصود لتقديم المساعدة.

يرى البعض أن المنح هي أحسن أشكال المساعدات وليست القروض، وفي نفس الوقت ترى عدد من البلاد الفقيرة أن المساعدات التي تكون على شكل قروض طويلة الأجل هي الأفضل، ولعل السبب الرئيسي الذي يدفع هذه البلاد لتفضيل القروض عن المنح هو أن القروض لا تعطي البلد المقرض أي عذر للتدخل في شؤونها الاقتصادية والسياسية، وإن مدفوعات الفوائد واصل الدين تتم بالكامل في تواريخ استحقاقها كما هو متفق عليه في شروط القرض، كما أن التفاصيل الخاصة بكيفية إنفاق القرض لا تخص البلد الدائن، وبذلك يظل استقلال البلد المدين مصوناً، ولا ينطبق هذا على المنح، فالبلد الذي يقدم منحةً يكون له بالطبع بعض الحق في أن يتأكد أن منحه ستحقق أغراضها ولا تبدد في الفساد أو البذخ، وهذا هو السبب الذي من اجله يعرب عدد من البلاد الفقيرة عن تفضيله للقروض، فهي تخشى من أن تعطي المنح الدول المانحة عذراً في الدخل في شؤونها الاقتصادية والسياسية، لذلك يكون من الأنسب تقديم المنح عن طريق الأمم المتحدة ووكالاتها

²¹ بكري، مصدر سابق، ص 108.

المتخصصة، أو عن طريق مؤتمرات الدول المانحة، فالبلد الفقير يمكن أن يقبل المساعدات تحت إشراف الأمم المتحدة في كيفية تصرفه في المنحة، بدون خوف من التدخل في شؤونه الاقتصادية أو السياسية²².

II.1.3.4. مساعدات فنية:

كثيرا ما تشكل المساعدات الفنية جزءا كبيرا من أي برنامج مساعدات تنموية، فالمعونة الفنية أو التقنية تقدم قبل اختيار المشروع وقد تستمر خلال مرحلة الإنشاء، بل وبعدها وذلك للتأكد أن الاستثمار أو المشروع قد حقق أهدافه، وغالبا ما تعتبر المساعدات التقنية أو الفنية من اختصاص الوزارات حيث يجري ترتيبات مباشرة مع الهيئات أو الوزارات المختصة في الدول²³، والمساعدات الفنية يمكن أن تتخذ مجموعة من الأشكال مثل :-

- تقديم تسهيلات تعليمية وتدريبية لمواطني وموظفي الدول الفقيرة، وتنظيم برامج المنح الدراسية، وتدريب الخبراء وذلك لتمكينهم من الحصول على تعليم وتدريب أوسع نطاقا، سواء كان ذلك بإرسالهم في دورات تدريبية وتعليمية إلى الخارج، أو إقامة دورات في هذه البلدان الفقيرة بالاستعانة بالخبراء والمختصين.

- إرسال الخبراء والفنيين والمتطوعين إلى الدول الفقيرة لتقديم المشورة لها في مجال حل المشاكل الفنية والاقتصادية.

- تقديم المعونات والأجهزة إلى الدول النامية، حيث إن الدول المانحة تفضل تقديم التمويل على شكل رأسمال ثابت مثل أجهزة الكمبيوتر والمكاتب والتكنولوجيا وغيرها.

²² بكري، كامل. مرجع سابق، ص 109

²³ ليستر باولز بيرسون، "ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير؟ شركاء في التنمية"، إعداد إبراهيم نافع، القاهرة: دار المعارف، 1971، ص 187.

هناك نوعين من المساعدات التقنية أو الفنية :-

- المساعدات التقنية الهندسية تتكون من الخدمات المهنية التي يقدمها المهندسون المعماريون، والمهندسون الزراعيون، والمتخصصون المشابهون لأغراض الأشغال المدنية.

- المساعدات التقنية المؤسسية والتي تتعلق بتعزيز المؤسسات على مستويات مختلفة متدرجة هرمياً وفي جوانب متباينة: الإدارة والتخطيط، وصياغة السياسة، والتدريب، والإدارة العامة، والتمويل والمحاسبة²⁴.

وهناك عدة عوامل تؤثر على نتائج انتقال رؤوس الأموال والمساعدات الفنية إلى الدول الفقيرة، فإن بعض المفكرين يشيرون إلى مجموعة من العوامل منها: انخفاض مستوى التعليم ونقص المهارات الإدارية، ونقص النظرة الواضحة لدى الدول الفقيرة لصعوبات ومتطلبات عملية التنمية ونقص الجهاز الحكومي والإدارة العامة والقوانين والأنظمة²⁵.

شهدت أوائل الخمسينيات مولد برامج المساعدات الفنية الدولية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول التي لم تستكمل بعد أسباب نموها، فقد انشأت الأمم المتحدة معظم وكالاتها المتخصصة في مظاهر مختلفة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي²⁶ والتي من أهمها:

- منظمة العمل الدولية (I L O): تساعد في تقديم النصائح والإرشادات من أجل حل مشاكل العمل والعمال والتنظيمات العمالية من خلال تدريب العمال.

- منظمة الأغذية والزراعة (F A O): تساعد في تحسين الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وتغذية النبات، والرفاهة الزراعية.

²⁴ وارين س. بوم، ستوكس م. توليت، "الاستثمار في التنمية: دروس من خبرة البنك الدولي"، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، 1994، ص 437.

²⁵ John K. Galbraith "Apositive Approach to Economic Aid", Foreign Affairs 39، (April 1961)، p.446

²⁶ البني، حازم. حبيب، كميل، مصدر سابق، ص 159.

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO): تساعد في نشر الثقافة وبرامج التعليم الأساسي، وفي بناء الخدمات التعليمية.
- منظمة الصحة العالمية (W H O): تساعد في تنظيم وتحسين الخدمات الطبية عن طريق تدريب الأطباء وإدخال الوسائل الطبية الحديثة للقضاء على الأوبئة والأمراض.
- البنك الدولي للاعمار والتنمية (IBRD): يهدف إلى تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، تأسس ليكون المؤسسة الأصلية لمجموعة البنك الدولي ويحصل على موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية أصدر أول سند له عام 1947.
- مؤسسة التنمية الدولية (IDA): تمثل المؤسسة الدولية للتنمية ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقرا وتهدف المؤسسة التي أنشئت عام 1960 إلى تخفيض الحد من الفقر .
- صندوق النقد الدولي (IMF): يهدف صندوق النقد الدولي إلى تعزيز التعاون الدولي في الميدان النقدي، وضمان الاستقرار المالي وتيسير التجارة الدولية وتشجيع العمالة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم وقد أنشئ الصندوق في عام 1945 وهو مسئول أمام بلدانه الأعضاء التي تكاد تغطي العالم بأسرة حيث يبلغ عددها 187 بلدا عضوا²⁷.
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA): تساعد في العمل على الإسراع و التوسع في إسهام الطاقة الذرية في خدمة السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم²⁸.
- منظمة الطيران المدني: تساعد في تشييد المطارات والرادار وتدريب الملاحين الجويين والأرضيين.

²⁷البنبي، حبيب. مصدر سابق، ص 159.

²⁸ ABennett, **International Organizations**, (New Jersey : Prentice – Hall .1984, pp. 225 – 232),

- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية: تساعد في إنشاء محطات رصد الأحوال الجوية²⁹.
يهدف برنامج المساعدات الفنية إلى مساعدة البلاد الفقيرة في تقوية اقتصادياتها من خلال
الصناعة والتجارة، وتدعيم استقلالها السياسي والاقتصادي³⁰.

II.1.4 مصادر المساعدات الخارجية وآليات تقديمها :

تتعدد الجهات التي تقدم المنح والمساعدات الخارجية والآليات التي تقدم فيها هذه المساعدات،
حيث سيتم الحديث هنا بشكل خاص عن المساعدات الثنائية، والمساعدات متعددة الأطراف،
وبرنامج المساعدات الفنية وذلك على النحو التالي:

II.1.1.4.1 المساعدات الثنائية:

وهي عبارة عن مساعدات تقدم من حكومات الدول الغنية إلى حكومات الدول الفقيرة، ويوجد
في الوقت الحاضر العديد من برامج المساعدات الاقتصادية الحكومية الثنائية في العالم، وهي على
النحو التالي:

• المساعدات الأمريكية:

وتعتبر أمريكا أكبر وأهم مصدر للمساعدات الثنائية في الوقت الحاضر، إذ تساهم أمريكا بأكثر
من نصف المساعدات التي تتدفق إلى البلدان الفقيرة على أساس ثنائي، ويمثل هذا الإنفاق بداية
مشروع مارشال في أوروبا الغربية، ثم تلى ذلك المساعدات الضخمة التي قدمت إلى دول شرق
آسيا.

²⁹ بكري، كامل. مصدر سابق، ص 108.

³⁰ بيرسون، مصدر سابق، ص 187

لقد استخدمت أمريكا مساعداتها الخارجية للعالم الثالث من اجل تعزيز المؤسسات الاقتصادية الرأس مالية في تلك البلاد، وأيضاً من اجل تعزيز الإستراتيجية الأمريكية الدولية من خلال فتح أسواقها الداخلية أمام حلفائها بهدف الأخذ بيد هذه الدول صوب النهوض والتقدم الاقتصادي في سبيل خلق إستراتيجية إنمائية قوية يكون التصدير قوتها الدافعة³¹.

والواقع أن المساعدات الأمريكية ترتبط بالسياسة الخارجية الأمريكية ارتباطاً وثيقاً، فكمية هذه المساعدات تعكس الدرجة التي تقيد الدولة المستلمة بها نفسها باتخاذ موقف سياسي معادي لأعداء أمريكا مثل الاتحاد السوفيتي سابقاً، فالدول التي تسمح لوزارة الخارجية الأمريكية بفرض بعض السيطرة على سياستها الخارجية تتسلم مساعدات اقتصادية اكبر، وأي تغيير في السياسة الخارجية للبلد المستلم اتجاه الحياد أو عدم التحالف يسبب بدون شك نقص حاد في كمية المساعدات المستلمة، ويعتبر سحب الحكومة الأمريكية لعرضها بالمساهمة في تمويل مشروع السد العالي في مصر عام 1956 احد الأمثلة على ذلك، وبعبارة أخرى المساعدات الأمريكية تعتبر إلى حد كبير مجرد مدفوعات عن خدمات تؤدي للولايات المتحدة الأمريكية، ففي العالم العربي مثلاً نجد أن المساعدات الأمريكية تكون اكبر لتلك البلاد الذي تؤيد بدرجة ما السياسة الخارجية الأمريكية أو تقدم خدمات مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية مثل السماح بإقامة قواعد جوية أو عسكرية في أراضيها، وعلى سبيل المثال إسرائيل تحصل على مساعدات أمريكية أضعاف ما تحصل عليه الدول العربية مجتمعة.

³¹ سالم، بول. "الولايات المتحدة: معالم الهيمنة في القرن الحادي و العشرين"، المستقبل العربي، عدد 229، آذار 1998، ص84.

لقد أعدت أمريكا برامج تقدم من خلالها هذه المساعدات تتمثل هذه البرامج بما يلي:

1- مشروع مارشال 1947 - 1952.

مشروع مارشال هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية، ووزير الخارجية الأمريكي منذ يناير 1947 والذي أعلنه بنفسه في 5 يونيو 1947 في خطاب أمام جامعة هارفارد وكانت الهيئة التي أقامتها حكومات غرب أوروبا للإشراف على إنفاق 13 مليار دولار أميركي قد سميت " منظمة التعاون والاقتصادي الأوربي"، لقد ساهمت هذه الأموال في إعادة اعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الأوربية.

هدف مشروع مارشال لإعادة بناء رأس المال في أوروبا إلى إيقاف المدّ الثوري التحرري في المقام الأول، وخاصة في فرنسا وإيطاليا، وأيضاً بهدف السيطرة على رأس المال في كل من هذين البلدين، وإعادة بناء رأس المال في ألمانيا واليابان اللتين تميزت مجتمعاتهما بالضعف النسبي النقابي والسياسي، الأمر الذي كان يعني مردوداً ربحياً أكبر لرأس المال الأمريكي وللبورجوازيين الألمانية واليابانية.

لقد ترتب على إضعاف وتدمير الجزء الأكبر من رأس المال الأوروبي والياباني، بسبب الحرب الثانية، إضعاف وتدمير البورجوازيات الأوروبية واليابانية. وكانت مقاومة النازية والفاشية قد نهضت على عاتق الأحزاب التقدمية والنقابات العمالية التي أخذت على عاتقها أيضاً مقاومة الخيانات البورجوازية (كما في فرنسا) فكانت النتيجة أن الحرب انتهت والمقاومة هي سيدة المسرح السياسي، لذلك كان ردّ فعل رأس المال الأمريكي، والبورجوازيات الأوروبية واليابانية التي سلمته زمامها، هو التصديّ الفوري لتلك المقاومة وجماهيرها العريضة، للحيلولة دون خروجها من شبكة

العلاقات الرأسمالية، فكان مشروع مارشال أول وأهم أساليب التصدي. أما اليوم، فإن الأمم جميعها وبمختلف فئاتها تقف من السياسة الأميركية العالمية موقفاً يتراوح بين التملل والاحتجاج وبين التصدي والمقاومة.

لقد نجحت واشنطن في تحقيق سيطرتها عن طريق الاستثمارات وشراء المشروعات القائمة في تلك البلدان، مقابل وعود بالتسديد بالدولار، ومقابل إعطاء الدائنين شهادات بتلك الوعود، فكانت "برامج الإعمار" العملاقة التي جعلت أوروبا واليابان، بمصانعها وشركاتها وأسواقها، بلداناً تابعة يقتسم الاحتكاريون الأميركيون منافعها وأرباحها، غير أنه من الثابت أن المخصصات الأميركية لم تكن تكفي لإعادة الإعمار، بل هي كانت حقاً الجزء الأصغر من التكاليف، أما الجزء الأكبر فقد وقع على عاتق الشعوب في أوروبا واليابان، وحتى الجزء الأميركي الصغير لم يأت من خزائن الاحتكاريين الأميركيين، بل من مدّخرات المودعين والمساهمين الأميركيين الصغار، ومن دافعي الضرائب، ومن بعض المصارف الأميركية، أي أن المرابين الأميركيين الكبار كانوا يسرقون مواطنيهم، فهم بالإجمال لم يوظفوا من جيوبهم ما يستحق الذكر، وجنوا الفوائد الضخمة والأرباح الطائلة التي عززت مواقعهم في النظام الربوي الدولي³².

2- برنامج النقطة الرابعة 1949.

جاء هذا البرنامج في أعقاب النجاح الذي حققه برنامج مارشال في انتشار اقتصاديات أوروبا من حالتها السيئة. وضع هذا البرنامج الرئيس الأمريكي ترومان بهدف مساعدة الدول النامية على تخطي حواجز التخلف عبر تسخير فوائد التقدم العلمي والتقني والصناعي لتحقيق ذلك.

³² ربيع، محمد عبد العزيز. "المعونات الأميركية لإسرائيل"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص ص 59-61

3- المساعدات الأمريكية العسكرية 1950.

بدا العمل في هذا البرنامج بعد تورط الولايات المتحدة في الحرب، ودعمها لكوريا الجنوبية من خلال تقديم مساعدات عسكرية وأمنية لها. ويعتبر هذا البرنامج أول وأقدم برامج المساعدات الأمنية.

4- برنامج الغذاء من اجل السلام 1954.

في عام 1954 اقر الكونجرس الأمريكي قانون مساعدة و تنمية التجارة بالمنتجات الزراعية، وهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج الغذائي، في الوقت الذي شاهد فيه الإنتاج الزراعي الأمريكي فائضاً كبيراً، حيث سمح للدول الفقيرة شراء الإنتاج الزراعي الأمريكي بالعملة المحلية³³.

5- برنامج الدعم الاقتصادي عام 1964.

صادق الكونجرس الأمريكي في عام 1964 على مبالغ مالية تقدم إلى الدول الصديقة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية عبر إمدادها بالمعارف الفنية و المنح و القروض المالية، ومن الملاحظ أن ميزانية هذا البرنامج في زيادة مستمرة و يعود ذلك إلى تخصيص الكونجرس منح لإسرائيل و مصر بعد توقيعهما اتفاقية السلام " كامب ديفيد ".

6- برنامج المساعدات الأمنية.

بدا العمل في هذا البرنامج عام 1969 من خلال تقديم مساعدات عسكرية إلى الدول الصديقة، وقد تضاعفت ميزانية هذا البرنامج بعد دخول أمريكا الحرب الفيتنامية من جهة، وانحيازها لإسرائيل من جهة أخرى، ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الدول الحليفة لأمريكا عن طريق

³³ ربيع، مصدر سابق، ص 61.

إمدادها بالمعدات الحربية والمعارف الفنية من أجل رفع القدرة والكفاءة القتالية والدفاعية لجيوش تلك الدول.

7- البرنامج الدولي للتدريب والتثقيف العسكريين

أنشأ هذا البرنامج عام 1976 وهو يهدف إلى إرسال طواقم من الخبراء والقادة الأمريكيين إلى الدول الصديقة لتدريب قواتها العسكرية و تأهيلها عسكرياً³⁴.

ومن أهم مؤسسات تقديم المساعدات الاقتصادية الثنائية الأمريكية، بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، وصندوق قروض التنمية.

- بنك التصدير والاستيراد الأمريكي

انشأ في عام 1934 من أجل إنعاش الصادرات الأمريكية بتقديم القروض للحكومات الأجنبية أو للهيئات من أجل الشراء من أمريكا، ويستخدم لمسايرة الأغراض العامة للسياسة الأمريكية³⁵.

- صندوق قروض التنمية

انشأ عام 1957 وبدأ عمله في عام 1958، والغرض من الصندوق تقديم القروض المالية من أجل مشروعات التنمية في البلاد الفقيرة التي تكون عاجزة عن الحصول على قروض من المصادر الخاصة أو الحكومية، ويمتاز هذا الصندوق بتقديمه القروض بفائدة منخفضة³⁶.

• المساعدات اليابانية:

قامت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ببناء اقتصادها الداخلي، واستعادت ما فقدته خلال الحرب، وتمكنت من الخروج من حالة العزلة التي فرضتها عليها قوات الحلفاء بعد هزيمتها في

³⁴ ربيع، مصدر سابق، ص64

³⁵ المصدر نفسه، ص64

³⁶ المصدر نفسه، ص65

الحرب. كان من أهم أهداف السياسة الخارجية اليابانية العودة إلى المجموعة الدولية، وتحقيق الاعتراف بها، بعد إن خرجت من عصبة الأمم وفقدانها أكثر من 50 % من تجارتها مع دول الجنوب وجنوب شرق آسيا. ولتحقيق هذا الهدف قامت بتوقيع على العديد من الاتفاقيات التي عرفت باسم (اتفاقيات تعويضات الحرب وشبه التعويضات) مع كل من بورما والفلبين عام 1955 وعام 1956 واندونيسيا عام 1958. وعلى صعيد آخر وقعت اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1951 معاهدة السلام وترتب على ذلك عودتها إلى المجموعة الدولية عام 1956 وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تجديد معاهدة الأمن المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة عام 1960³⁷.

كما قامت اليابان بعد أن شهد اقتصادها تدفقا في رؤوس الأموال في فترة الخمسينات بتقديم مساعدات عبر اشتراكها في برامج المساعدات المقدمة إلى جنوب وجنوب شرق آسيا، مثل خطة كولومبو* والمساعدات الفنية، وقامت بإنشاء أول بنك للصادرات والواردات عام 1952 بهدف الإشراف على القروض الخاصة المقدمة إلى دول العالم الخارجي. كما أنشأت اليابان عام 1961

³⁷ درويش، خليل. " اليابان ودول العالم الثالث : دراسة في دبلوماسية التجارة والمعونات " السياسة الدولية، عدد 101، يوليو 1990، ص122.

* خطة طموحة تُقدّم المعونات من أجل التطوير الاقتصادي لدول جنوبي آسيا وجنوب شرقها والدول المطلة على المحيط الهادئ. وتشمل هذه المعونات تدريب الموظفين، والبحث العلمي في مجالي الزراعة والصناعة، وتقديم الخدمات الاستشارية بالإضافة إلى المعونات المالية. تتخذ اللجنة الاستشارية المشرفة على برنامج المعونة من كولومبو عاصمة سريلانكا مقراً لرئاستها. وتضم هذه اللجنة في عضويتها ممثلين عن خمس وعشرين دولة هي: أستراليا، أفغانستان، إندونيسيا، إيران، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بنغلادش، بوتان، بورما (ماينمار)، تايلاند، جزر المالديف، سريلانكا، سنغافورة، الفلبين، فيجي، كمبوديا، كوريا الجنوبية، لاوس، ماليزيا، منغوليا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، الولايات المتحدة، اليابان. تتمثل أهداف هذه الخطة في مساعدة الدول الأعضاء على التعاون فيما بينها. وشعار الخطة هو التخطيط سوياً من أجل الرخاء الاقتصادي. وتجتمع الدول الأعضاء بانتظام لمناقشة مشكلات التنمية لدى مختلف الدول الآسيوية ودول المحيط الهادئ

أول وكالة للإقراض، عرفت باسم "وكالة التمويل للتعاون الاقتصادي فيما وراء البحار" كانت هذه الوكالة أول وكالة يابانية رسمية تقوم بعملية الإقراض بهدف التنمية³⁸.

تبنت السياسة الخارجية اليابانية في فترة الثمانينيات اتجاه العالم الثالث استخدام المساعدات الأجنبية كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية اليابانية المتعلقة بوضع اليابان بين دول التحالف الغربي، والتعاون مع الولايات المتحدة³⁹.

• المساعدات السوفيتية

درج الاتحاد السوفياتي على نفس الدرب الذي سلكته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وغذائية إلى الدول الفقيرة، فشهد عام 1953 بداية تقديم المساعدات السوفيتية إلى العالم الخارجي، خاصة لدول الشرق الأوسط، عندما سحبت الولايات المتحدة الأمريكية العرض الأمريكي لتمويل السد العالي⁴⁰، فاستغل الاتحاد السوفيتي رفض الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية تمويل المؤسسات العسكرية والمشاريع الصناعية الهامة في بعض دول العالم الثالث كمصر، لإظهار رغبته في عملية التمويل هذه، لطرد النفوذ الغربي من هذه المناطق⁴¹، خاصة بعد اندلاع الحرب الباردة إذ أدرك الرئيس السوفيتي خروتشوف إن دول العالم الثالث حديثة الاستقلال بإمكانها إن تصبح حليفة لقوى الاشتراكية العالمية، بدلا من أن تظل تتبع الامبريالية الغربية العالمية. وأكد أن هذه البلدان بقدر تحللها من روابط التبعية حيال الغرب حتى من منطلق عدم الانحياز، ودون الانضمام إلى المعسكر الشيوعي،

³⁸ درويش. مصدر سابق، ص126.

³⁹ درويش، مصدر سابق، ص106.

⁴⁰ جرجس، فواز. "النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى : دراسة العلاقات -العربية -العربية والعربية -الدولية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ص85.

⁴¹ أغا، حسن، وآخرون. "بعض المسائل الاقتصادية في الأقطار النامية"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982، ص109.

كافية بإدخال تغيير جذري على موازين القوى العالمية، وعلى خلق توازن دولي جديد يكفل للمعسكر الشرقي بلوغ حد الندية مع الغرب⁴².

ولتحقيق هذه الإستراتيجية شرعت القيادة السوفيتية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 باستمالة دول العالم الثالث عن طريق التأييد السياسي للأنظمة القائمة وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لها⁴³، وهذه المساعدات ثنائية تقدم في شكل قروض طويلة الأجل للحصول على المواد الإنشائية والآلات والمعدات اللازمة لإنشاء مشروعات صناعية، وعادة ما تقدم المساعدة الفنية مع القرض، وبشكل عام كانت القروض من الاتحاد السوفيتي السابق تمتد إلى مدة اثني عشر عاماً وتحمل سعر فائدة 3.5% سنوياً، ويتم السداد في الغالب بتصدير السلع من جانب البلاد المقترضة، ولهذا السبب كانت القروض السوفيتية أكثر جاذبية، فالأسعار التي تباع بها هذه الصادرات عادة ما يتم تحديدها مقدماً في اتفاقية المساعدة حتى يمكن تلافي خطر الخسارة بسبب تقلبات أسعار السوق العالمية، ويلاحظ أن أسعار الفائدة على قروض الاتحاد السوفيتي منخفضة عن أسعار الفائدة على القروض المفروضة من الدول الغربية، إلا انه يلاحظ أن فترة السداد تكون اقصر نسبياً، و أيضاً المنح تلعب دوراً محدوداً جداً في برنامج المساعدات السوفيتية، ويعود السبب في ذلك إلى اعتقاد السوفيت أن المنح لا تمثل وضعاً طبيعياً بينه وبين البلاد المستلمة للمنح، حيث أن المانح يميل إلى تحديد شروط استخدام المنحة، وعلى الأغلب يكون في صورة إملاء مما يفسد العلاقة بين الطرفين، وكذلك خشية الاتحاد السوفيتي من أن تكون المنح عبئاً على اقتصادها، وما يميز مساعدات الاتحاد السوفيتي أيضاً التركيز على التصنيع، فأكثر من نصف مجموع المساعدات قد خصص لهذا الغرض مثل مشروع الصلب في الهند و مشروع السد العالي في أسوان في مصر، كما تشتمل

⁴² محمد السيد، احمد. "السياسة السوفياتية والمنطقة العربية"، السياسة الدولية، عدد 94، أكتوبر 1988، ص138.

⁴³ عطوة، فتحي حسن. "عودة العلاقات المصرية السوفياتية". السياسة الدولية، عدد 78، أكتوبر 1984، ص 136.

المساعدات السوفيتية على مشروعات النقل و توليد الكهرباء⁴⁴، ويشرف على المشروعات خبراء روس، ومن صفات ومميزات المساعدات السوفيتية ما يلي:

- 1- الشروط المالية للمساعدات السوفيتية للبلاد الفقيرة غير الشيوعية تعتبر شروطاً معتدلة.
- 2- انخفاض فائدة القروض السوفيتية.
- 3- طريقة السداد سهلة إذ يؤجل السداد في السنوات الأولى للقرض.
- 4- السداد يتم بالعملة المحلية للبلد المقرض أو بالسلع الوطنية.
- 5- المساعدات السوفيتية تلونها الاعتبار السياسية، فذهب المساعدات السوفيتية إلى الدول الفقيرة المحايدة وغير المحايدة يكون بقصد كسب صداقة هذه الدول ومنع وقوعها في مناطق النفوذ الغربية⁴⁵.

• المساعدات العربية

بدأت الدول العربية المصدرة للنفط بتقديم المساعدات على النطاق الدولي في مطلع الستينات، عندما قامت الكويت بتقديم المساعدة المالية لبعض الدول النامية، عبر إطار مؤسسي لتمويل مشاريع إنمائية في هذه الدول. وسرعان ما تجاوزت هذه المساعدات إطارها وحجمها وأبعادها الجغرافية⁴⁶، ويعود هذا إلى أنها وجدت استحساناً من قبل دول العالم الثالث لعدم ارتباطها بقيود سياسية واقتصادية كمساعدات الدول الغربية ودول الكتلة الشرقية، خاصة وان الدول العربية المقدمة للمساعدات لا تملك الخبرات التقنية والإدارية ولا الصناعة المتطورة لتفرض شروطها على الدول الممنوحة لهذه المساعدات⁴⁷.

⁴⁴ محمد السيد، مصدر سابق، ص 138.

⁴⁵ عطوة، فتحي حسن، مصدر سابق، ص 136.

⁴⁶ شحاتة، إبراهيم. "مستقبل المعونات العربية". المستقبل العربي، عدد 16، حزيران 1980. ص 67.

⁴⁷ عبد الله، عمر. "المعونات العربية والشروط الأساسية". المستقبل العربي. عدد 16، حزيران 1980، ص 127.

II.1.4.2. المساعدات المتعددة الأطراف

يقصد بالمساعدات المتعددة الأطراف تلك المساعدات التي تتم عبر اشتراك مؤسسات ومنظمات واتحادات ومؤتمرات دولية في تقديمها أو الإشراف عليها.

II.1.4.2.1. مساعدات مقدمة عبر إطار جماعي

أ- المساعدات الأوروبية

هي المساعدات التي تقدمها كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية والسوق الأوروبية المشتركة وبنك الاستثمار الأوروبي، وجاء هذا التقسيم نظراً لصعوبة الحديث عن برنامج المساعدات لكل دولة أوروبية على حده.

• الجماعة الاقتصادية الأوروبية

شرعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ تأسيسها بإقامة علاقات اقتصادية مع دول العالم الثالث، وتميزت هذه العلاقات بتقديم المساعدات و القروض للدول النامية بشكل عام، والدول العربية والإسلامية بشكل خاص، علماً أنه كان لهذه العلاقات أثر تاريخي امتد طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد تميز ذلك الإرث بالاستغلال والتبعية، وتمثلت هذه السيطرة بتقديم القروض لهذه الدول، وكمثال على ذلك تلك القروض التي قدمت للدولة العثمانية ومصر والتي أدت إلى تراكم مديونية مصر والدولة العثمانية، حتى أصبح من الصعب التخلص من هذه المديونية، وقد مكن ذلك الدول الغربية خاصة بريطانيا من السيطرة والإشراف على الاقتصاد الوطني لهذه الدول⁴⁸.

⁴⁸ بشارة، خضر. "أوروبا و الوطن العربي (القرابة و الجوار)"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص184.

تنوعت المساعدات الأوروبية إلى الدول النامية، فقد شملت المساعدات العسكرية والاقتصادية والغذائية خاصة للدول التي تشكل أهمية بالنسبة للجماعة الأوروبية وذلك تشجيعاً لها لفتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية، هذا بالإضافة إلى حاجة الجماعة إلى المواد الخام اللازمة للصناعة المتوفرة في هذه المنطقة كما هدفت الجماعة من وراء تقديم مساعداتها إلى الدول العربية خاصة تلك التي تشكل أهمية إستراتيجية وبعد أمنياً لها، ضمان وصول أذرع الجماعة إلى النفط العربي الضروري بالنسبة لأوروبا وأمنها. علاوة على ذلك هدفت إلى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة المتوسطة لانعكاس هذا على أمن واستقرار لأوروبا، وذلك لكون هذه المنطقة تشكل الحدود الجنوبية، والجنوبية الشرقية لأوروبا.

وهدف إلى استخدام هذه المساعدات كأداة لمحاربة "التطرف والإرهاب" في العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة وذلك لضمان أمن أوروبا ومصالحها الاقتصادية في المنطقة.

كان للمساعدات الأوروبية الأثر الأكبر في دعم السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال تقديم مساعدات مالية للإطراف المشاركة في العملية السياسية تشجيعاً لها على المضي قدماً في هذه العملية⁴⁹.

• السوق الأوروبية المشتركة

تحتل العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية ودول السوق الأوروبية المشتركة مكان الصدارة في العلاقات الاقتصادية الدولية⁵⁰، درجت دول السوق الأوروبية على تقديم مساعدات مختلفة إلى الدول النامية، تمثلت بالمساعدات الفنية الهادفة إلى تشجيع الصادرات إليها، بالإضافة إلى تقديم

⁴⁹ Weidenfeld " Werner Europe and the Middle East " Guterdon، Bertelsmann Foundation publishers،1995،p14.

⁵⁰ قاسم، نوال. " التعاون الاقتصادي والفني بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ". مصر والجماعة. ص131.

المساعدات للمختصين وتنظيم المؤتمرات بغرض تحسين وتفعيل المبادلات التجارية والتسويق، كما يتم تقديم مساعدات مالية عن طريق الصندوق الأوروبي للتنمية للدول الأعضاء في السوق الأوروبية والدول غير الأعضاء على حد سواء، وتهدف هذه المساعدات إلى توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية عبر المتكافئة بين دول السوق والدول النامية والى تنشيط صادرات دول السوق مقابل تكريس تبعية الدول النامية متلقية المساعدات⁵¹.

• بنك الاستثمار الأوروبي

أسس بنك الاستثمار الأوروبي بموجب اتفاقية روما، ليمثل الجهاز التمويلي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ويقدم البنك مساعدات وقروض إلى الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية بالإضافة إلى الدول الأخرى، على أسس تجارية وذلك من خلال ربط هذه القروض والمساعدات بسعر فائدة تحسب وفق أسعار الفائدة الدولية التجارية. هذا بالإضافة إلى إن مساعداته وقروضه تكون مشروطة ويتفق عليها الجانبان أي البنك والدولة الممنوحة وتتمثل هذه الشروط بمساهمة البنك في رؤوس أموال المشروعات التي تتم بأموال المساعدات والقروض وتهدف المجموعة الأوروبية من وراء مساعداتها إلى الدول النامية عن طريق البنك إلى تحقيق مصالح اقتصادية عبر إعادة تدوير أموال المساعدات وذلك من خلال اشتراط استخدام أموال هذه المساعدات في شراء معدات وآلات وخدمات من دول المجموعة بالإضافة إلى الفائدة التي تجنيها بيوت الخبرة الأوروبية من أموال المساعدات المستخدمة في دراسات الجدوى الاقتصادية والخبرة الفنية وغيرها.⁵²

⁵¹. قاسم، نوال، مصدر سابق، ص 249.

⁵² نفس المصدر، ص 131.

ب- مؤتمرات الدول المانحة

تعتبر مؤتمرات الدول المانحة من أهم قنوات تقديم المساعدات للدول، وهذه المؤتمرات تعقد بدعوى من جهات دولية، أو نتيجة تقديم بعض الأطراف مبادرات تحمل مشروعات تنموية وتريد بحثها مع الدول المانحة للإطلاع على موقفها من هذه المشروعات لتقدم المساعدات المالية لتنفيذها، وتستضيف المؤتمر غالباً أحد الدول المانحة، ويكون على البلد المضيف للمؤتمر توفير مكان انعقاد المؤتمر، إضافة إلى تقديم خدمات الدعم والمساندة اللوجستية لجلسات المؤتمر مثل الطباعة والسكرتاريا والتصوير والإعلام وتجهيز الوثائق، وتكون رئاسة المؤتمر مشتركة بين الدولة المضيفة والبلد المتلقي للمساعدات إضافة إلى بعض الجهات المانحة كالبنك الدولي، فلا يكاد يخلو مؤتمر للدول المانحة من اشتراك البنك الدولي برئاسته وذلك لخبرته الطويلة في تنظيم هذا النوع من المؤتمرات، وتشارك الوفود على مستوى رؤساء الدول أو وزراء الخارجية أو المالية و ممثلي الصناديق التنموية للبلدان المشاركة ووزراء ونواب وزراء، إضافة إلى رؤساء و ممثلي المنظمات والمؤسسات المانحة الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية⁵³.

يتم بلورة أجندة مؤتمر المانحين من خلال اجتماعات تحضيرية للمؤتمر بالتعاون مع وزارات الاختصاص في البلد المعني، وبالتشاور مع البنك الدولي وأطراف ذات صلة إضافة إلى حكومة البلد المضيف، ويكون هذا الانعقاد للمؤتمرات لأسباب عديدة ولكنها جميعاً تكون انعكاساً للتطورات التي تحدث على الساحة الدولية السياسية منها، والاقتصادية والاجتماعية، وحل النزاعات وتمويل مشاريع إعادة الاعمار، وتشجيع أطراف النزاع على التوقيع على معاهدات سلام مقابل صرف مساعدات مقدمة من قبل هذه الجهات المانحة، وأحياناً تأتي لتطوير أداء حكومات تلك الدول المتلقية

53 (مؤلف مجهول). (2006). 80 جهة مانحة تشارك بمؤتمر المانحين في لندن. موقع أخبار اليمن
www.yemenews.net/det.php?sid=380

للمساعدات، أو لتحسين اقتصاد البلد، أو دعماً لمشاريع تنموية اجتماعية، ولسيادة القانون، وتطبيق العدالة واحترام حقوق الإنسان، وإعادة بناء ما دمرته الحروب، أو دعم عملية سلام، وغيرها من مشاريع التنمية، إضافة إلى تقديمها مساعدات عسكرية تهدف إلى تعزيز أمن واستقرار الدول المتلقية لهذا النوع من المساعدات⁵⁴، وقد تعقد مؤتمرات للدول المانحة من أجل دعم الحكومة المتلقية للمساعدات المالية لتثبيت قدرتها على إدارة بلادها في وجه التحديات ومعالجة الملفات الأمنية وإحلال الاستقرار ومساعدة مواطني هذه الحكومات على إيجاد فرص عمل و التخفيف من أزمة الفقر الذي قد يوفر بيئة حاضنة للتطرف⁵⁵.

عند انعقاد المؤتمرات المانحة يتم بداية عرض أوراق عمل تستعرض الجوانب الفنية والاقتصادية، ومن الممكن أن يتم التطرق لجوانب و مسائل سياسية وأمنية متعلقة بالبلد المتلقي للمساعدات، ومن ثم تعرض البرامج الاستثمارية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليتم بعدها إعلان التعهدات المالية من قبل الدول والجهات المانحة الحاضرة لأروقة المؤتمر، وذلك لدعم تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية المحددة في البرنامج الاستشاري العام للخطة المقدمة للمؤتمر، ولهذه المؤتمرات نوعين من الأهداف، أولها أهداف ظاهرة مثل دعمها لخطط التنمية والتطوير والتحديث والمساعدة والمساندة وغيرها من عبارات الدعم والمؤازرة، وبالمقابل فان لها أهداف خفية مرتبطة بالسياسة الخارجية للدول المقدمة للمساعدات بحيث تصب في مصلحتها⁵⁶.

⁵⁴ عطف، محمد. (2010). السعودية أول الدول المانحة تفي بمليار دولار. موقع العربية
www.alarabiya.net/articles/2010/02/28/101715.html

⁵⁵ (وكالات أنباء). (2010). مؤتمر دولي للمانحين في كابول لبحث أولويات التنمية و مستقبل أفغانستان. شبكة الإسرائ و المعراج.
www.israj.net/vb/t7732/

⁵⁶(وكالات أنباء). (2010). مؤتمر الدول المانحة يختتم أعماله اليوم في الرياض. شبكة رأي الإخبارية.
www.raynews.net/index.php?action=showNews

تأتي المؤتمرات إما لتقديم تعهدات بالتزامات مالية، أو للتأكيد على صرف مبالغ كانت قد قدمت فيها تعهدات سابقاً، وتذهب في الغالب أموال هذه المساعدات لدعم وتمويل مجالات مختلفة في الدول المتلقية للمساعدات، وكان أول مؤتمر عقد في العالم لتقديم مساعدات مالية هو ما عرف بمشروع مارشال، الذي عقده الولايات المتحدة الأمريكية لبناء و تنمية ما تم تدميره في الحرب العالمية الثانية للدول الحليفة لها، إضافة إلى تقديم مساعدات عسكرية لدعم وتعزيز القوة العسكرية لحلفاء أمريكا⁵⁷.

لقد كان لمؤتمرات الدول المانحة التاريخ الطويل في تقديم المساعدات، فقد عقدت مثلاً العديد من مؤتمرات الدول المانحة لتقديم الدعم المالي لليمن لمعالجة أبرز مشكلاته الداخلية من إرهاب وبطالة وفقر، إضافة إلى دفع عملية التنمية اليمنية، ولا يكاد يمر عام دون انعقاد مؤتمر للدول المانحة لليمن.

وكذلك الحال بالنسبة لأفغانستان، ذلك البلد الذي يعاني من نزيف الحروب المتتالية، فقد انعقد من اجله العديد من مؤتمرات الدول المانحة التي تباينت في أغراضها بين دعم مشاريع تموية أفغانية، وبين دعم حكومة كرزاي للتصدي لقوات طالبان من خلال تحسين تسليح قوات الأمن الأفغانية والجيش الأفغاني⁵⁸، كما عقدت العديد من مؤتمرات الدول المانحة لدعم التنمية وإعادة الاعمار في جنوب السودان، وعقدت مؤتمرات للدول المانحة لدعم مشاريع حوض النيل وكان أهم المشروعات التي طرحتها اللجان الفنية هي تحسين الإدارة المؤسسة للنيل، وتفعيل برامج العمل

⁵⁷ ربيع، مصدر سابق، ص 59-60.

⁵⁸ المدني، توفيق. (2010). ماذا حقق مؤتمر الدول المانحة لأفغانستان. صحيفة الثورة تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.

الفرعية التي تستهدف تنمية شرق النيل والبحيرات الاستوائية، وإقامة المشروعات الاستثمارية على مجرى نهر النيل⁵⁹.

لقد أثارت هذه المؤتمرات مع تعدد الأسباب الظاهرة لانعقادها جدلاً كبيراً في أوساط سياسية واجتماعية واقتصادية حول جدوى هذه المساعدات ومدى إسهامها في التنمية الشاملة للدول المتلقية للمساعدات، ومدى انعكاسها على التبعية السياسية والاقتصادية للدول المقدمة لهذه المساعدات من قبل الدول المتلقية لها⁶⁰.

II.1.4.3. مساعدات مقدمة من مؤسسات اقتصادية دولية

• مؤسسات تمويل التنمية العالمية

تشمل هذه المؤسسات البنك الدولي للتعمير والتنمية الذي توسع ليشمل الهيئة الدولية للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والمؤسسات المتخصصة للزراعة والتغذية، والتعليم التقانة، والصناعة، والتجارة والتنمية، ثم اللجان الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات التي أنشئت ضمن إطار السوق الأوروبية المشتركة ومنها اتفاقية لومي للتعاون بين أوروبا وإفريقيا⁶¹.

• صندوق النقد الدولي ومؤسساته

أسس صندوق النقد الدولي في ديسمبر 1945 طبقاً لاتفاقية بريتون وودز وتشترك في عضويته 148 دولة. يديره مجلس محافظين، هذا بالإضافة إلى وجود مجلس المديرين التنفيذيين الذي تقع

⁵⁹ عينيبي. (2010). 17 جهة دولية مانحة تجتمع في أوغندا للبحث في مصير مشروعات حوض النيل. شبكة الإعلام العربية. www.moheet.com/show_news.aspx?nid=369510

⁶⁰ عبد الوهاب، يوسف. (2009). مؤتمر المعونات و المنح الدولية و أثرها على التنمية في الوطن العربي. مركز مداد الدولي للأبحاث و الدراسات. www.medadcenter.com/Conferences/ItemDetails.aspx?

⁶¹ أمين، سمير. "مؤسسات بريتون وودز : خمسون عاما بعد إنشائه"، النهج، عدد 37 السنة 11، خريف 1994 ، ص 179.

على عاتقه مهمة إدارة العمل الفعلي في الصندوق بمشاركة عدد من اللجان⁶²، كان الهدف من إنشاء هذا الصندوق تحقيق التعاون في المجال النقدي، وتشجيع التجارة الدولية، وبناء اقتصاد مفتوح عالميا ولتحقيق هذه الأهداف قام الصندوق بتقديم المساعدات والقروض للدول الأعضاء من أجل سد العجز في ميزان مدفوعاتها، هذا لا يعود إلى حرص الصندوق في الحفاظ على اقتصاد هذه الدول وتطورها، وإنما لتخوفه من تأثير هذا العجز على التجارة الدولية من خلال فرض الإجراءات والقيود التي تحيقها. وقد عدلت أحكام صندوق النقد الدولي في اتفاقية جمايكا عام 1978 التي اعتبرت بمثابة قوانين تسيير أوضاع التمويل النقدي و السيولة الدولية⁶³.

رغم تعدد شروط مساعدات صندوق النقد إلا أنه أخذ يتدخل بشكل كبير في الشؤون السياسية والاقتصادية في الدول المتلقية بفرض توجيهاته التي تعرف باسم التكيف بدعوى معالجة العجز في ميزان المدفوعات في الدول التي تتلقى مساعداته، وجاء ذلك في ظل تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه وإدارة هذا الصندوق حسب الوجهة الأمريكية⁶⁴. ومن هنا أصبح الصندوق ذا نفوذ قوي في التأثير على السياسة الداخلية لهذه الدول⁶⁵، وتوجيهها وفق الرؤى والتوجيهات الأمريكية. وذلك نتيجة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس المديرين التنفيذيين، والجنسية الأمريكية التي يتمتع بها رئيس الصندوق والبنك الدولي واتخاذ البنك وصندوق النقد من واشنطن مقرا لهما⁶⁶.

⁶² نور الدين، محمد. "المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث"، السياسة الدولية، عدد86، أكتوبر1986. ص138-140.

⁶³ هاشم، حيدر. "أزمة الدولار"، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، بيروت، 1971.

⁶⁴ زكي، رمزي. "مصر وتجربة قروض صندوق النقد الدولي 1977-1981"، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد56، كانون الثاني 1983، ص208-209.

⁶⁵ زكي، المصدر السابق، ص210.

⁶⁶ دويدار، حنان. "الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية". السياسة الدولية، عدد 127، يناير1997، ص119-120.

• صندوق الأمم المتحدة الخاص:

انشأ هذا الصندوق في عام 1958 والأهداف الرئيسية للصندوق تكمن في تقديم مساعدة منظمة في ميادين ضرورية لتكامل التنمية الفنية والاقتصادية والاجتماعية، وبوجه خاص توسيع نطاق مساعدة الأمم المتحدة الفنية لتتضمن مشروعات خاصة في ميادين أساسية.

يدير الصندوق مدير عام، وللصندوق مجلس محافظين تمثل فيه البلاد الفقيرة المتلقية للمساعدة والبلاد الغنية المساهمة الرئيسية في الصندوق تمثيلاً متكافئاً⁶⁷.

• البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي تأسس بناءً على قرار مؤتمر بریتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944 أول وكالة دولية لتقديم المساعدات الاقتصادية من أجل التنمية الاقتصادية.

يقوم البنك بتقديم أو ضمان قروض للمشروعات المنتجة للتنمية الاقتصادية من رأس ماله أو من أموال يحصل عليها من المصادر الخاصة، ومخاطر مثل هذه الاستثمارات تتحملها حكومات الدول الأعضاء كل في حدود حصتها في رأس المال المكتتب به⁶⁸.

• مؤسسة التمويل الدولية

انشأت مؤسسة التمويل الدولية في عام 1956 كمنظمة تابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بقصد تشجيع ومساعدة المشروعات الإنتاجية الخاصة خصوصاً التي تكون صناعية بطبيعتها بطريق مباشر دون حاجة إلى الضمان الحكومي الذي تتطلبه قروض البنك الدولي عادة، تضم

⁶⁷ البني، حازم. حبيب، كميل. " من النمو و التنمية إلى العولمة و ألمات "، لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000، ص157-174.

⁶⁸ قبيلان، بشار محمود، " اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية و السياسية"، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2008، ص13.

مؤسسة التمويل الدولية 182 بلداً عضواً، ولكي يتمكن أي بلد من الانضمام إلى مؤسسة التمويل الدولية يجب أن يكون عضواً في البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير-IBRD) وأن يوقع على اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية وأن يكون قد أودع لدى الأمانة المؤسسية لمجموعة البنك الدولي وثيقة إعلان قبول اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية.

تشجع مؤسسة التمويل الدولية استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية، وتركز بصفة خاصة على تعزيز عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع نمو المنشآت الإنتاجية وأسواق رأس المال المتمسمة بالكفاءة في البلدان الأعضاء لديها، وتساعد استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في الشركات والمؤسسات المالية في الأسواق الناشئة على خلق وظائف، وبناء الاقتصاديات، وتحقيق إيرادات من الضرائب، إن الفرق بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية هو في أن القروض التي يمنحها البنك تتطلب ضماناً حكومياً للسداد، في حين مؤسسة التمويل الدولية لا تشترط توفر مثل هذا الضمان، كما أن الشركات الخاصة تبتعد عادة عن الحصول على مثل هذا الضمان⁶⁹.

II.1.4.4. مساعداً مقدمة من منظمات دولية

• هيئة التنمية الدولية

في عام 1959 اقترحت أمريكا على مجلس محافظي البنك الدولي إنشاء هيئة التنمية الدولية كمنظمة تابعة للبنك على أن تقوم بتقديم قروض أكثر سهولة لتحقيق الوظائف الأصلية المقصودة من صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية، والاختلاف الجوهرى بين الهيئة الجديدة وصندوق الأمم المتحدة يكمن في نظام التصويت الذي يشبه البنك الدولي، وقد تأسست هيئة التنمية الدولية في عام

⁶⁹ (مؤلف مجهول). (2010). سياسة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. موقع مؤسسة التمويل الدولية. <http://www.ifc.org/ifcext/policyreview.nsf>

1960، حيث تستخدم الموظفين الإداريين والفنيين للبنك الدولي بشروط أكثر مرونة وعبئها أقل ثقلاً على موازين مدفوعات الدول المقترضة عن القروض التقليدية، ولا تقتصر القروض على المشروعات الإنتاجية المباشرة، وتعطى بأسعار فائدة منخفضة أو بدون فائدة على الإطلاق، وقد تكون قابلة لسداد بعملة الدول المقترضة.

II.1.5. شروط المساعدات الخارجية :

- تشترط الدول المانحة أو الهيئات الدولية لمنح المساعدة أن يتقدم البلد الذي يطلب المساعدة بمشروع أو بمشروعات معينة تقوم الدول المانحة بدراستها ومن ثم يتم قبولها أو أنها ترفض.
- إذا حاز مشروع معين القبول فإن المساعدة الممنوحة لا يجوز استعمالها إلا لهذا الغرض فقط، ولا يجوز تحويلها إلى أي استعمال آخر وينطبق هذا على النسبة الكبرى من المعونات الاقتصادية الثنائية منها والدولية، ويبدو أن القصد من هذا الشرط هو الحيلولة دون تبديد المساعدة المقدمة وضمان استخدامها استخداماً فعالاً بواسطة البلد المستلم، وذلك بربطها بمشروعات سليمة للتنمية.
- تفرض الدول المانحة على الدول متلقية المساعدات أن عليها الشراء من الدولة المانحة، أو الشحن على سفن وبواخر هذه الدولة⁷⁰ والدول المانحة حين تضع القيود على المساعدات التي تقدمها فإنها تهدف بذلك إلى زيادة فعالية معونتها وكذلك زيادة الفاعلية الاقتصادية للدولة المساعدة ولحفظ مصالح الدولة مقدمة المعونة، وتخفيف الضغط على ميزان مدفوعاتها ومساعدة بعض استثماراتها الخاصة وعلى سبيل المثال، إذا كان ميزان مدفوعات الدولة المانحة يظهر عجزاً فإن المعونة المقيدة تتيح زيادة الصادرات بما يوازي قيمة المعونة وبالتالي تعوض من أثرها في ميزان المدفوعات، كما أن الحكومة التي تمنح معونات مقيدة تضمن لبعض مصانعها

⁷⁰ See: Michael P.todaro, **Economic Development**, Fifth Edition (New York: Longman, 1994) p.545-546

الوطنية الحصول على طلبيات للتصدير،⁷¹ هذه الشروط تثير كثيراً من الصعوبات للبلد المستلم للمساعدة منها ما يلي :

1- ربط المساعدة بمشروع أو بمشروعات معينة بالذات، مما يحول دون تحويل الوفرة من العملات الأجنبية الذي يتحقق من احد المشروعات إلى مشروع آخر وهذا يحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدة.

2- ربط المساعدة بمشروع معين يتيح للدول المانحة لهذه المساعدة التأثير على اتجاهات التنمية الاقتصادية في البلد المتلقي للمساعدة عن طريق التأثير والتدخل في أولويات الاستثمار.

3- تشترط بعض الدول المانحة للمساعدة ضرورة إنفاق كل أو بعض المساعدة في الشراء من الدولة التي تقدم المساعدة، وذلك رغبة منها في تصريف إنتاجها، مما يدفعها للمطالبة بهذا الشرط.

4- تفرض بعض الدول المانحة للمساعدة صراحة أو ضمناً شروطاً ذات مغزى سياسي، من ذلك مثلاً اشتراط إتباع سياسة خارجية معينة أو الدخول في أحلاف عسكرية أو الموافقة على إقامة قواعد جوية أو عسكرية في الأراضي الإقليمية أو السماح باستخدام الموانئ و المطارات⁷² مثل وثيقة الإرهاب الأمريكية من خلال USAID*.

5- ضرورة إتباع نمط اقتصادي معين مثل الاقتصاد الحر (بعد أيديولوجي).

مثل هذه الشروط تعتبر بدون شك تدخلاً سافراً في شؤون البلد المتلقي للمساعدة وتعد انتهاكاً لسيادته، كما أنها تؤثر على استقلاله وكرامته القومية، وقد كانت سبباً في كثير من الأحيان في رفض بعض الدول الفقيرة للمساعدة التي تعرض عليها رغم حاجتها الشديدة إليها، لذا يجب على

⁷¹ بيرسون، مصدر سابق، ص180.

⁷² المصدر نفسه، ص181.

*أنظر ملحق رقم 1

البلد الذي يقدم المساعدة ألا يفرض أية قيود أو شروط على معونته بقصد زيادة نفوذه الاقتصادي أو السياسي في البلد المستلم، أو بقصد استخدام المساعدة كسلاح ضد مذهب معين، أو كأداة لزيادة تجارته الخارجية، فالهدف الوحيد يجب أن يكون المساعدة على الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة للبلد المستلم.

وإذا كان لا بد من فرض شروط معينة على المساعدة الاقتصادية فهي لا بد أن تكون لمصلحة البلد المستلم نفسه، من ذلك مثلاً المحافظة على الحقوق الأساسية للإنسان، وضمان الحريات، ومكافحة التضخم، والقضاء على الفساد⁷³.

خلاصة القول إن للمساعدات الاقتصادية الخارجية أشكال عدة، منها مالية، خبرات، تقنيات، ولها أنواع كالمنح، والقروض طويلة الأجل، والاستثمارات الخاصة، وأيضاً لها آليات من بينها المساعدات المتعددة الأطراف، والمساعدات الحكومية، والمساعدات الثنائية الغير حكومية.

⁷³ بكري، مصدر سابق، ص 121 - 188.

2.II. المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يعرض الباحث في هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين، مع التركيز على الدراسات التي تناولت مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات.

بخصوص الدراسات التي تتحدث عن المساعدات المقدمة لفلسطين ما يلي :-

أولاً : دراسة رائدة قنديل (2003) بعنوان "المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني"

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى تأثير أموال المساعدات الدولية على أداء المجلس التشريعي كمؤسسة تشريعية حديثة التجربة ومدى قدرته على مقاومة تدخل المانحين في مؤسسة المجلس التشريعي في ظل ما تعانيه السلطة الفلسطينية بشكل عام من تدخلات المانحين وفرض سياستهم مقابل دعمها، وتأسيس بنى الدولة الفلسطينية، ويتعرض البحث أيضاً إلى مدى قدرة المجلس التشريعي على مقاومة هذا التدخل في ظل حداثة تجربته كمؤسسة تشريعية تتلقى وتدبر المساعدات وتستثمرها لصالح الفلسطيني دون الرضوخ لهيمنة سياسات الدول المانحة وتمير ثقافتها عبر المجلس، ويناقش البحث مدى قدرة المجلس على تطوير المساعدات المقدمة له لصالح التنمية المستدامة لتأسيس البرلمان القادم وذلك في ظل اعتبارات المرحلة الانتقالية والحل المؤقت ومعوقات الحل الدائم التي تواجه السلطة الفلسطينية.

واعتمدت الباحثة المنهجية التحليلية ودراسة الحالة من خلال استعراض المساعدات الدولية بشكل عام وتحليلها ومن ثم تطبيقها على حالة المجلس التشريعي وتحليلها.

أما ابرز ما توصلت إليه الدراسة متمثل في:

إن تشييت بنية المجلس المادية بين غزة ورام الله أدى إلى العديد من السلبيات، أهمها تشييت الإدارة بين المقرين، كما ينبغي على المجلس الاهتمام بكادره بما يضمن استمرار تحديث خبراتهم بشكل يوائم التطورات في العمل، و يتوجب على هيئة رئاسة المجلس إعادة النظر في لجنة تنسيق المساعدات الدولية، وإعادة تشكيلها لضمان تفعيل دورها، ووضع نظام داخلي يحدد مهماتها بما يضمن تكريس مبدأ الشفافية في عملها، واعتبارها مسؤولة أمام المجلس كما لا بد من تقييم تجربة المساعدات الدولية ورسم استراتيجيات و خطة تطوير المجلس وان هناك ضرورة لرسم إستراتيجية واضحة تعكس الوعي الفلسطيني في التعامل مع المساعدات، وعدم الاكتفاء بدور المتلقي، كما يجب أن تشمل هذه الإستراتيجية على بناء خطة واضحة تحدد احتياجات المجلس وأولوياته من برامج المساعدات بالدرجة الأولى.

ولا بد من تفعيل رقابة المجلس الداخلية على أموال المساعدات، وتوجيه برامج المساعدات خارج مؤسسة المجلس باتجاه تفعيل علاقته التكاملية بالسلطة التنفيذية.

وأخيراً تلخص الدراسة مما تقدم أن تجربة المجلس التشريعي على حداتها استطاعت تكوين بدايات تجربة برلمانية، كما أن برامج المساعدات استطاعت التأثير في مؤسسة المجلس التشريعي إيجاباً وسلبياً، مع التأكيد أن تأثيرها الايجابي على المستوى الإجرائي كان أكبر من السلبى، أما على مستوى البنى التحتية فلم تلبى هذه البرامج احتياجات المجلس، وما زال المجلس يطالب بتلبية احتياجاته في هذا الجانب.

ثانياً : دراسة عدوان طالب (1997) بعنوان "المساعدات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة : دراسة حالة، المساعدات الألمانية "

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على ابرز الجوانب المتعلقة بدور المساعدات الخارجية المقدمة للفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع في التنمية الفلسطينية وتحليل أهم العقبات والصعوبات التي تحول دون تحقيق هذه التنمية، كما هدفت أيضا إلى دراسة حالة المساعدات الألمانية المقدمة للفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع ومحاولة التعرف على حجمها وأهميتها والوقوف على أهم أشكالها ومجالاتها وقنوات تقديمها ومدى إسهامها في التنمية الفلسطينية، والتعرف على جوانب الضعف والقصور فيما يتعلق بدور المساعدات الألمانية في التنمية الفلسطينية.

أما المشكلة التي تعالجها الدراسة فهي ذات مستويين مترابطين، المستوى الأول مستوى المساعدات المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، وعلاقة هذه المساعدات بالإطار النظري العام للمساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية خاصة فيما يتعلق بأهميتها وأهدافها وأشكالها وقنواتها وهل يمكن أن تساهم هذه المساعدات في تنمية الضفة والقطاع.

أهمية الدراسة تأتي من أهمية الموضوع الذي تعالجه ذلك أن موضوع المساعدات الخارجية على درجة كبيرة من الأهمية ويثير الكثير من الجدل والنقاش في الأوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية حول جدوى هذه المساعدات ومدى إسهامها في تحقيق التنمية في الدول النامية، بالإضافة إلى أنها تتناول دراسة حالة المساعدات الألمانية المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة.

أما منهاج الدراسة فتعتمد هذه الدراسة أساسا على الأسلوب الوصفي والتحليلي، هذا إضافة إلى الاستعانة بالمنهاج التاريخي في بعض جوانب الدراسة.

أبرز ما توصلت إليه الدراسة إن المساعدات الخارجية تعتبر مصدراً مهماً من مصادر تمويل التنمية في الدول النامية بسبب افتقار هذه الدول للأموال اللازمة للتنمية، ومن بين هذه الدول فلسطين، وإن تأثير المساعدات على التنمية الفلسطينية يتسم بالضعف بسبب توجيه المساعدات إلى مشاريع ونشاطات غير إنتاجية من جهة والعقبات والقيود والممارسات الإسرائيلية التي تفرض على الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى، إضافة إلى كونها مرهونة بالظروف والأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة، كما أن هناك فجوة كبيرة بين تعهدات الدول المانحة والتزاماتها والمبالغ التي تقوم بدفعها فعلياً من هذه المساعدات، ووجود الكثير من المعوقات الإدارية والتنظيمية الداخلية لدى الجانب الفلسطيني. إن الدعم الألماني غير المحدود لإسرائيل يعتبر السمة الأساسية اتجاه المنطقة بشكل عام واتجاه القضية بشكل خاص، وهنا تبرز خصوصية المساعدات الألمانية لفلسطين، والتي تنطلق من المصالح الألمانية لضمان أمن واستقرار إسرائيل وتساهم في إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تحت السيطرة والتبعية الإسرائيلية، إضافة إلى كونها تركز على تحسين الحياة اليومية للسكان في فلسطين وجعلهم يشعرون أن العملية السلمية تحقق لهم مكاسب ملموسة.

ثالثاً: دراسة علي الجرباوي (1991) بعنوان "وقفه نقدية مع تجربة التنمية الفلسطينية" موقع الإنسان الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى إبراز الخلل والإشكاليات وتطرق قصداً لعرض كثير من الجوانب الذاتية السلبية المكتمة عليها لحساسيتها، ولأنها تسبب لنا الكثير من الإحراج والإيلام مع شدة الوطأة والمرارة التي يخلفان ولا يشكلان سبباً كافياً ومقنعاً لاستمرار النكوص والإعراض عن مواجهة الذات مواجهة نقدية صريحة وقاسية، ولكن ملتزمة في نفس الوقت بضرورة الإسهام في إعادة البناء، فبدون هذه المواجهة ستستفحل السلبيات وتبقى توتر المعوقات ليس للتنمية المجتمعية وإنما لتحقيق الحرية والاستقلال.

تعالج هذه الدراسة النقدية واقع الإنسان الفلسطيني حالياً من المحاولات التنموية الجارية الآن في الأراضي الفلسطينية.

تأتي هذه الدراسة كدراسة نقدية ومواجهة نقدية مع الذات تستهدف الإيضاح والتبويب وتطمح إلى خلخلة الوضع القائم، وبالرغم من أن هذه الدراسة ستبدو بالنسبة للكثيرين قاسية إلا أن الاعتراف بمواطن الضعف الذاتي وإبرازها لتعرض للبحث والتحليل والنقاش يشكل المنفذ الوحيد للإصلاح ودرء المخاطر عن الذات.

يعالج الدكتور في دراسته موقع الإنسان الفلسطيني من المحاولات التنموية في الأراضي الفلسطينية و المساعدات التي تقدمها للضفة والقطاع مع إبراز الخلل والإشكالات وعرض الكثير من الجوانب السلبية في هذا الإطار، ويؤكد على ضرورة أن يخوض المجتمع عملية التنمية بعد الإقرار بأزمته الحضارية، وحاجته لإحداث تحولات أساسية في بنيته ونظراته ومنطلقاته، وان تكون عملية التنمية ذاتية المولد وشاملة لجميع جوانب حياة المجتمع مع التركيز على الإنسان باعتباره مدخل العملية التنموية وعمادها وليس فقط المستفيد منها، وللاخذ بعين الاعتبار أن عملية التنمية عملية طويلة الأمد مضنية وشاقة.

وتؤكد الدراسة أن المجتمع الفلسطيني يعاني أساساً من الإشكاليات المعيقة للتنمية إضافة إلى الاستهداف الغربي الخارجي الخاص والحاد الموجه ضد الشعب الفلسطيني، والتغيب والإلغاء الذي تعرض له الشعب الفلسطيني وفلسطين جراء الهجمة الصهيونية المكثفة، وتغليب الفلسطيني مصلحته الذاتية على المصلحة العامة، واختراق النفعية صفوف الفلسطينيين، ومن هنا يؤكد الدكتور علي الجرباوي أن إصلاح الذات ومعالجة السلبات الداخلية هو المدخل الأساسي للعملية التنموية.

إن هذه الدراسة لا تركز على الكثير من الأمور التي أشارت إليها دراسة الدكتور علي الجرباوي رغم اتفاق الباحث معه على الكثير من الأمور ولكن مع ذلك فإن الدراسة لا تهمل مثل هذه العوامل.

رابعاً : دراسة نرمين السعدني (1995) بعنوان "عناصر البرنامج وصعوبات التنفيذ"

وتعرض الدراسة الأوضاع الاقتصادية في منطقة الحكم الذاتي والاختلالات الهيكلية في اقتصاد هذه المنطقة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، حيث أن اختلالات سوق العمل والإنتاج والتجارة وميزان المدفوعات والاختلال في التعليم و التدريب المهني كلها مشاكل أدت إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي يوحى بها المجتمع الدولي أو تطبيق برنامج المساعدات الدولية الذي تم الاتفاق عليه مع الهيئات المانحة ورغم تعدد الاجتماعات التي عقدت بين مختلف الدول المانحة وفلسطين وإسرائيل لتصحيح مسار تدفق المساعدات الدولية وتدعيم عملية السلام، إلا أن هذه الاجتماعات والمناقشات من أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية أو تساعد على دفع عملية السلام، الأمر الذي يؤدي ولو بشكل غير مباشر إلى انخفاض معنويات الشعب الفلسطيني الذي طالما انتفض من أجل تحقيق الاستقلال والسلام.

كما أن الدراسة تؤكد على أن تجربة الحكم الذاتي بأسرها تبدو مرهونة بشكل مباشر على نجاح برنامج المساعدات الدولية ووفاء الهيئات المانحة بالتزاماتها.

أبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن برنامج المساعدات الاقتصادية الدولية بات يجابه معوقات حقيقية تحول دون تنفيذ أي من المشروعات الكبرى المتضمنة فيه، والأكثر من ذلك أن المساعدات المقدمة إلى سلطة الحكم الذاتي أصبحت تنطوي على مفارقات مثيرة للدهشة، ففي الوقت التي تتعثر فيه المساعدات المقدمة إلى سلطة الحكم الذاتي اللازمة للبنية الأساسية والأغراض الإنسانية، نجد

أن هناك مساعدات كثيرة قد قدمت إلى جهاز الشرطة الفلسطيني، مما يدعو إلى الاعتقاد بان الاهتمام أصبح منصب على المجالات التي تخدم الأمن الإسرائيلي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فان برنامج المساعدات الدولية لمنطقة الحكم الذاتي يحتاج إلى مراجعة جذرية بما يولد مزيداً من قوة الدفع فيه، وبما يساعد أيضاً على تجاوز الصعوبات والقيود التي تعيق تحسين مستوى معيشة أفراد.

خامساً: دراسة عصام بني فضل (2007) بعنوان سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991- 2007)

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية، ومعرفة تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفيما إذا ساهمت في بناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطينية مستقلة، أم أنها كانت مجرد سياسات أمنية ذات طابع اقتصادي تنموي لحماية إسرائيل، وضمان أمنها، وتلقي هذه الدراسة الضوء على الدور السياسي الأوروبي في العملية السلمية منذ انطلاقتها عقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وصولاً إلى مؤتمر أنابوليس للسلام الذي انعقد في نهاية عام 2007م.

وناقشت الدراسة أثر السياسات الإسرائيلية على التنمية الفلسطينية عقب توقيع اتفاق أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية بعدها، ودور الاتحاد الأوروبي في التخفيف من حدة هذه السياسات من خلال المساعدات المالية التي قدمها للشعب الفلسطيني لبناء اقتصاد وطني.

أورد الباحث لمحة عن محددات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، كالعوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها، تطرق الباحث إلى دور الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة التي سبقت توقيع اتفاقية أوسلو، وذكر المساعدات التي

قدمها الاتحاد الأوروبي وناقش الباحث دور الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية عقب توقيع اتفاقية أوسلو للشعب الفلسطيني في تلك الفترة وعلاقاته الاقتصادية والسياسية مع السلطة الفلسطينية، ومحاولاته للعب دور سياسي مؤثر في العملية السلمية في التسعينات، وموقفه من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ودوره في المبادرات الدولية التي أعقبت اندلاع الانتفاضة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وموقفه من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة العاشرة، ودوره في الحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني عقب فوزها في الانتخابات.

وقف الباحث على سياسات الاتحاد التتموية منذ قيام السلطة وحتى مؤتمر أنابوليس، ودوره وبقية الدول المانحة في بناء اقتصاد فلسطيني مستقل، وذكر الباحث المساعدات التي قدمها الاتحاد للشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة، وناقش دوره في الإصلاحات السياسية الفلسطينية، وموقفه من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة من بناء المستوطنات وتهويد القدس، ومن سياسة العقاب الجماعي التي انتهجتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني خاصة في ظل الانتفاضة الثانية.

وخلص الباحث لمجموعة من النتائج أهمها أن هدف الاتحاد الأوروبي من وراء تقديم هذه المساعدات هو حماية أمن إسرائيل، من خلال ربط هذه المساعدات بمدى التزام السلطة بمكافحة الإرهاب، وقمعها للمنظمات (الإرهابية) والهدف هو البحث عن دور سياسي في العملية السلمية في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة وعلى ملف التسوية السلمية، حتى لو اقتصر هذا الدور في البداية على تقديم المساعدات، إلا أنه فشل في ترجمة ورقة المساعدات للعب دور سياسي فاعل نتيجة خضوعه للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية التي رأت أن دوره منحاز لصالح العرب، ولهذا بقي ثانوياً، ومكملاً للدور الأمريكي في المنطقة.

وترى هذه الدراسة أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي وبقية الدول المانحة قد فشلت في إحداث تنمية اقتصادية فلسطينية حقيقية، لأنها قدمت بدوافع سياسية لإنعاش العملية السلمية وليس لبناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل، ولأن الدول المانحة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي قدمت هذه المساعدات وفق خطة تنمية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني، كما فشلت هذه المساعدات في تعويض الاقتصاد الفلسطيني عن الخسائر التي تكبدها نتيجة للممارسات الإسرائيلية التعسفية (اجتياحات لمدن الضفة والاعلاقات ونشر الحواجز العسكرية في كافة أرجاء الضفة الغربية) بحق الشعب الفلسطيني خلال فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، بل ساهمت في تحمل الأعباء عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

سادساً: دراسة فارس ظاهر (2010) بعنوان "تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين وتحليل أهم العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية.

أهمية الدراسة تأتي من الموضوع الذي تعالجه كون المساعدات الأمريكية تثير كثير من الجدل في الأوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية حول جدوى المساعدات الأمريكية ومدى إسهامها في تحقيق التنمية في فلسطين.

أما منهج الدراسة فتعتمد على الأسلوب الوصفي والتحليلي.

يرى الباحث أن نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية والظروف السياسية التي أوجدتها وهي اتفاقيات أوسلو الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1993، حيث انطوت هذه الاتفاقيات على أبعاد أدت إلى إيجاد كيان فلسطيني مكبلاً سياسياً واقتصادياً لا يقوى على الاعتماد على نفسه، كما أدت القيود المفروضة على السلطة الوطنية الفلسطينية إلى عدم قدرتها على اعتماد أسلوب التنمية

الذاتية، الأمر الذي وضعها في بوتقة الحاجة الدائمة لأموال المانحين حتى باتت تقايض للحصول على الأموال بالسير قدما في العملية السلمية التي تصب في مصلحة إسرائيل والدول الراعية والداعمة لها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وترى هذه الدراسة أن الإطار العام الذي نشأت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية يتعارض مع متطلبات التنمية التي تتطلب استغلال الموارد الطبيعية الأساسية، بينما هذه الموارد (الأرض-المياه) ما تزال تحت سيطرة وتصرف الاحتلال الإسرائيلي، مما دفع بالسلطة الوطنية الفلسطينية للجوء إلى المساعدات المقدمة من الدول والجهات المانحة وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية للنهوض بنفسها والوفاء بالتزاماتها.

توصلت الدراسة إلى أن هذه المساعدات جاءت على خلفية التسوية السياسية وبقيت قائمة لإنجاحها، وأن المساعدات والقروض المقدمة للفلسطينيين تهدف بالدرجة الأولى إلى دعم العملية السلمية والمصالح الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة، وقد أثبتت الدراسات أن المنح لا تعبر عن السياسات الفعلية للسلطة الوطنية الفلسطينية بقدر ما تكون معبرة عن مصالح وأهداف الدول المانحة.

أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف بالدرجة الأولى تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة من خلال المنح والمساعدات التي تقدمها للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأن مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على تحقيق سياساتها التنموية والنهوض بها تأتي في نهاية اهتمامها كما إن المساعدات التي تقدم للفلسطينيين لا تهدف إلى دعم سياسات السلطة الفلسطينية وتحقيق التنمية بقدر ما تحقق تبعيتها للإدارة الأمريكية، لأنها تستغل هذه المساعدات لنشر ثقافتها وقيمها في بناء المؤسسات الفلسطينية وتستخدمها كأداة ضغط ومساومة على الفلسطينيين في حال

تعثر العملية السلمية وأنه لا يوجد لدى السلطة الفلسطينية خطة تنمية واضحة تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المخصصة لعملية التنمية, وأن التنمية تتم بالقطاعات بشكل عشوائي وعلى حساب قطاعات أخرى, وان الإدارة الأمريكية لا تسمح للفلسطينيين باستثمار هذه المساعدات بمشاريع إنتاجية بشكل يمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من الاستغناء عن التمويل في المستقبل والقدرة على تنفيذ سياساتها التنموية بعيدا عن أدنى نوع من الشروط والالتزامات التي تفرضها عليها الجهات المانحة.

التعليق على الدراسات السابقة

لقد جاءت هذه الأدبيات السابقة بمواقف واطروحات ضبابية حول المساعدات الخارجية فقد أشار بعضها إلى أن هذه المساعدات لم تساهم في تطور اقتصاد الدول المتلقية لها، وإنما أدت إلى تراكم الديون التي يصعب سدادها وأدى إلى اعتماد هذه الدول للمساعدات في حين أشادت دراسات أخرى بالدور الذي تساهم به هذه المساعدات في تطور اقتصاد الدول المتلقية، ويعود هذا التباين إلى اختلاف حالات الدراسة من جهة، واختلاف الانتماء الفكري والايديولوجي لهؤلاء الكتاب، إضافة إلى اختلاف الجوانب التي تم الاعتماد عليها، كما أن هنالك تباين في الجوانب التي ركزت عليها هذه الأدبيات، فنجد في غالبها اقتصر على معالجة الجانب الاقتصادي، وتتبع مسيرة هذه المساعدات و أهدافها و تأثيرها على الاقتصاد للدول المتلقية لها.

لقد أشارت بعض هذه الدراسات إلى أن الدول المانحة سواء كانت شرقية أم غربية لم تقدم المساعدات لأسباب إنسانية، وإنما لخدمة أهدافها ومصالحها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية أولاً، دون أن يكون ذلك مرتبطاً بالضرورة بالاحتياجات الحقيقية للدول المتلقية للمساعدات.

وفيما يتعلق بالأدبيات التي اختصت بالحديث عن المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية على هذه المساعدات وآلت في النهاية إلى تبعية السلطة للدول المانحة.

الملاحظ في هذه الدراسات السابقة أنها لم تقدم شيء يذكر عن أداة مهمة من أدوات تقديم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية والمتمثلة في مؤتمرات الدول المانحة، وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذه الدراسة.

لقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في الجانب النظري، إضافة إلى بعض الإحصائيات عن حجم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية في بداية عهدها.

III. الفصل الثالث

المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية

III.1. المبحث الأول : أنواع المساعدات وأشكالها وحجمها

III.2. المبحث الثاني : القطاعات المستفيدة من المساعدات الخارجية

والعقبات التي تواجه تقديم هذه المساعدات

الفصل الثالث

1.III.المبحث الأول: أنواع المساعدات وأشكالها وحجمها

1.1.III. مقدمة

لم يخضع الاقتصاد الفلسطيني في تطوره منذ الانتداب البريطاني 1917 وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لأية سياسة وطنية توجه مساره وتحدد معدلات نموه وفقاً لأهداف اقتصادية وطنية، ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية فإنها عملت على إدارة شؤون الشعب الفلسطيني كاملة ومن بينها الاقتصاد الفلسطيني ولكن حداثة السلطة بالإضافة إلى الممارسات الإسرائيلية أدت إلى تدهور الاقتصاد الفلسطيني وصولاً إلى الواقع الحالي والأزمة الاقتصادية الصعبة .

لقد شهدت المناطق الفلسطينية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية ولكن بعد ذلك بدا الوضع الاقتصادي بالتدهور نتيجة لتدهور الوضع السياسي واستمر هذا التدهور حتى المرحلة الثانية الممتدة حتى نهاية عام 1998 التي شهدت تراجعاً اقتصادياً ملحوظاً بسبب الاغلاقات المتكررة، وقد قدرت الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الاغلاقات خلال المرحلة الانتقالية بحوالي 2.8 مليون دولار، أما في عام 1999 فقد اشارت التقارير الاقتصادية إلى أن معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية عكست تحسناً ملحوظاً خلال هذا العام مقارنة بالعام 1998 .

لقد دخل الاقتصاد الفلسطيني أفيته الثالثة بمعدلات نمو ايجابية في الناتج المحلي و الناتج القومي واستمر ذلك حتى 29 أيلول من عام 2000 والذي اندلعت فيه انتفاضة الأقصى فجاء الحصار والإغلاق العسكري والاقتصادي الشامل الذي فرضته إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة ليضع الاقتصاد الفلسطيني على حافة الانهيار فانتشر الفقر حتى وصلت نسبته إلى 64.9% وازدادت نسبة البطالة إلى أكثر من 50%، وتراجع كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي بنسبة 12% ، 15.8% على التوالي⁷⁴ .

مر الاقتصاد الفلسطيني في بداية الانتفاضة الثانية بأزمة عميقة وحقيقية نتيجة للإجراءات التي نفذها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية مما تسبب في تشويه البنية الاقتصادية الفلسطينية، وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذي ساد الأراضي الفلسطينية بعد التهدئة التي أجمعت عليها القوى الفلسطينية بمختلف أطرافها في اتفاق القاهرة في آذار 2005 إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني حيث بلغ الدين العام الفلسطيني حتى عام 2009 إلى 1.851 مليار دولار، أما البنية التحتية والخدمات الاجتماعية فوضعها سيء، ولا يدع تقرير البنك الدولي الخاص بالاقتصاد الفلسطيني مجال للشك، إذ يورد أن الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وغزة في أدنى مستوى، الأمر الذي يضع المناطق الفلسطينية بين أفقر المناطق في هذا الجزء من العالم.

والوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية النفقات تتجاوز الإيرادات بنسبة عالية، وهذه الفجوة بين الإيرادات والنفقات يتم تمويلها عن طريق المساعدات المقدمة من الدول المانحة⁷⁵ .

⁷⁴ ليد، سعيد. "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003"، مجلة الجامعة الإسلامية، 12، عدد 2، يونيو 2004، ص 467-501.

⁷⁵ السلطة الوطنية الفلسطينية. "البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني"، حزيران 1996، ص 29-30.

وان احد الأهداف الأساسية لهذه المساعدات هو تخفيف الأعباء المالية والمحافظة على استمرارية عملية السلام، وذلك من خلال إظهار أن الحلول السلمية التي يتم التوصل إليها قادرة على إن توفر للشعب الفلسطيني مكاسب اقتصادية ملموسة وقد ظهر مفهوم جديد "تحسين نوعية الحياة" أخذ يحل مكان مفهوم "التنمية الاقتصادية" عند تحديد الهدف الرئيسي لبرامج التنمية⁷⁶.

يرجع هذا الوضع الصعب الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني والتدهور الحاصل في أداء الاقتصاد الفلسطيني إلى الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وتبعية هذا الاقتصاد للاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى، التبعية نتيجة الاحتلال فقد أصبحت العلاقات الاقتصادية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل منذ الاحتلال عام 1967م احد أدوات الصراع المركزية، ويرجع السبب في ذلك إلى الادعاءات والطموحات المتناقضة بشكل حاد بين الجانبين، فليس غريباً بعد ذلك أن تكون العلاقات الاقتصادية بين الطرفين علاقات تصادمية لا تعاونية، وسبباً في تصعيد الخلافات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بدلاً من أن تلعب دوراً مهدئاً.

والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية يوجهها عدد من الأهداف الساعية إلى خدمة المصالح الإسرائيلية، وقد كانت هذه الأهداف حتى تفجير الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام 1987 كما يلي :

1- تسهيل الاستغلال الإسرائيلي للأسواق المحلية والموارد الطبيعية الفلسطينية وخاصة الأرض والمياه والعمال إلى أقصى حد.

2- زيادة اعتماد المناطق الفلسطينية على إسرائيل إلى الحد الأقصى سواء في ما يتعلق بالدخل أو السلع والخدمات الأساسية.

⁷⁶ ربيع، محمد عبد العزيز. "المعونات الأمريكية لإسرائيل"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 19.

3- تقويض مصادر الإنتاج المحلية الفلسطينية بشكل يجهض قيام اقتصاد مستقل في إطار دولة فلسطينية، وقد استدعى ذلك إلى خضوع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية إلى مثيلاتها الإسرائيلية.

4- كانت إسرائيل تفرض الضرائب بكافة أشكالها على سكان الضفة والقطاع، وفي المقابل لا تتفق إلا الجزء اليسير من هذه الأموال على عملية التنمية في الضفة والقطاع واحتياجات السكان الأساسية⁷⁷.

لقد توجهت الجهود الفلسطينية نحو تقليص الاعتماد الاقتصادي على إسرائيل وتقوية القاعدة الاقتصادية الضعيفة، ولكن النجاحات في هذا المجال كانت محدودة، ويعود السبب في ذلك إلى قيام السلطات الإسرائيلية باتخاذ خطوات لإحباط المبادرات الهادفة إلى الاعتماد على الذات، كما أن التطورات على الساحة السياسية العالمية كتخفيض الدعم العربي مثلاً لم تخدم الإمكانيات الاقتصادية الفلسطينية.

ف عند النظر إلى الاقتصاد الفلسطيني يتبين انه اقتصاد زراعي، ولا يوجد فيه إلا القليل من النشاط الصناعي، إلا أن المساحات المزروعة في المناطق الفلسطينية محدودة، لان المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية تحتل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وتستهلك نسبة كبيرة من المياه⁷⁸.

ولا يخفف من معاناة الشعب الفلسطيني إلا مصدر واحد مهم للدخل، ألا وهو المساعدات الدولية الخارجية، إن الاعتماد على التمويل الخارجي في أي دولة يعد خطراً في بنيتها الاقتصادية، لذلك

⁷⁷ علاونة، عاطف. "شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، رام الله، 1992.

⁷⁸ توم دي كوستينيت، "سياسة التنمية الهولندية نحو الشرق الأوسط"، القدس : PASSIA، 1994، ص ص 29 - 36.

يمكن القول أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من خلل، حيث يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل أساسي على الدول المانحة التي تموله كونه مرتبطاً ومتبوعاً بالاقتصاد الإسرائيلي.

ومن جهة أخرى قامت الدول المانحة بتقديم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية من أجل إنجاز العملية السلمية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومن ثم إدماج إسرائيل في المنطقة، وفتح الأسواق العربية أمام البضائع الإسرائيلية، وأمام المشاريع الدولية كالمشاريع الشرق أوسطية والشراكة الأوروبية متوسطة⁷⁹.

وقد اعتبر مجلس الاتحاد الأوروبي منطقة حوض المتوسط على أنها منطقة ذات أهمية حيوية لأمن الاتحاد الأوروبي واستقراره الاجتماعي، وكان الهدف كما تم وضعه في إعلان برشلونة خلق إطار لروابط سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الاتحاد الأوروبي واثنى عشر دولة هي: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس، وتركيا⁸⁰.

وكانت المقاطعة العربية لإسرائيل في كثير من الأحيان عقبة أمام العديد من المشاريع الدولية مثل السوق الشرق أوسطي والذي يقصد منه ترتيب خاص بين البلاد العربية وإسرائيل يقوم على أساس تبادل البضائع بينها دون قيود جمركية⁸¹.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد توقيع إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في 13 أيلول 1993 بواشنطن، تم التوصل إلى اتفاقات مشتركة برعاية عالمية وعربية بهدف حشد

⁷⁹ علي، اومليل. " (تحرير و تقديم) اتفاقية غزة - أريحا " أبعاد الاقتصادية ""، عمان : منتدى الفكر العربي، 1994، ص 31.
⁸⁰ كنفاني، نعمان. "علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي : الإطار الحالي و العلاقات المستقبلية "، القدس و رام الله : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية " ماس "، 2000، ص 8-9.

⁸¹ علي، اومليل، مصدر سابق، ص 31.

الإمكانات المادية والمعنوية واللوجستية والفنية، كي يكون باستطاعة السلطة الوطنية الفلسطينية القيام بمهامها على أراضيها وإدارتها، وتنفيذ مشاريع إعادة الأعمار وتأهيل البنية التحتية المدمرة، وإقامة المؤسسات والمرافق العامة التي تم حرمان المواطن الفلسطيني منها على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، منذ ذلك الحين أخذت المساعدات المالية تتدفق على السلطة الفلسطينية بطرق شتى وبوتيرة مختلفة وبشروط متغيرة ومتقلبة تتبع حالة الحراك السياسي السائدة.

III.2.1. أشكال المساعدات الخارجية المقدمة للفلسطينيين

تتعدد أشكال المساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني وذلك على النحو التالي:

- 1- مساعدات الإغاثة أو المساعدات العينية التي تعطى على شكل طعام و كوبونات أو مواد أخرى عبر الصليب الأحمر وعبر الهلال الأحمر وعبر المؤسسات العربية والإسلامية والدولية.
- 2- المساعدات النقدية التي تذهب إلى خزينة الدولة، وهي بشكل أساسي لدعم صرف الرواتب للموظفين.
- 3- المساعدات الخاصة لتمويل المشاريع التنموية من بناء مدارس وشبكات مياه وغير ذلك من مشاريع النية التحتية.
- 4- المساعدات التي لا تمر عبر السلطة والتي تقدم من الدول المانحة إلى المنظمات غير الحكومية.
- 5- برامج تمكين القطاع الخاص الفلسطيني.

وتهدف المساعدات الدولية إلى تمكين السلطة الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها المالية وتمكينها من التحول إلى دولة فلسطينية مستقلة⁸².

III.3.1.3. الجهات المانحة للشعب الفلسطيني

III.3.1.3.1 1 صناديق وبرامج المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية

تعددت الصناديق والبرامج التي قدمت من خلالها المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية ويمكن إجمال ذلك كما يلي:

• صندوق جون هولست John Holst:

نتج هذا الصندوق عن المؤتمر الاقتصادي الذي انعقد في واشنطن في تشرين الأول من عام 1993 وهو صندوق خاص لبناء المؤسسات وتمويل الموازنة، وقد أطلق على هذا الصندوق اسم وزير الخارجية النرويجي الراحل جون هولست الوسيط في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في أوسلو في كانون الثاني 1994، وهذا الصندوق الذي أصبح يدعى بصندوق جون هولست تم تمويله من قبل الدول المانحة، وتجري إدارته من قبل البنك الدولي ومؤسسة بكار.

لقد تزامن إنشاء الصندوق مع إنشاء مؤسسة بكار، وأعطيت الأولوية في هذا الصندوق لتطوير الموارد البشرية، وتدريب الكوادر الفلسطينية لتمكينهم من إدارة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، كما استخدم هذا الصندوق لدفع رواتب موظفي السلطة، إضافة إلى سداد العجز الناتج في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، وتمويل المصاريف التأسيسية لمختلف وزارات السلطة⁸³.

⁸² السعدني، نزمين. "المساعدات الدولية لمنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني: عناصر البرنامج و صعوبات التنفيذ"، السياسة الدولية، ص31، عدد120 (نيسان، 1995)، ص224-248.

⁸³ اشنتية، مصدر سابق، ص487.

• برنامج المساعدات الفنية TATF:

بالتعاون بين البنك الدولي وبكدار تم إنشاء برنامج المساعدات الفنية والتدريب في آذار عام 1994 برصيد 22 مليون دولار، حيث كان وما يزال يدار من قبل دائرة المساعدات الفنية والتدريب في بكدار، ساهم الصندوق أيضا في تطوير بناء المؤسسات والوزارات الفلسطينية التي تم إنشاؤها، كما أسهم في دعم دراسات تطوير الاقتصاد الفلسطيني، والخدمات الاستشارية، والأعمال المقترحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل الإدارة المالية لنظام المعلومات الخاص بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وتأهيل وتكثيف العمل بالقطاع الصحي، وتصميم نظام التأمين الصحي الفلسطيني، وإعداد خطة إستراتيجية المياه، وإعداد دراسة نظام مالي للبلديات، وانجاز دراسة حول الآثار، ودراسة حول نظام الطرق، وأخيراً وضع دراسة حول الإشارات الضوئية في المدن الفلسطينية⁸⁴.

• برنامج التأهيل الطارئ ERPI:

في عام 1994 توجه الاهتمام إلى إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية في فلسطين لذا فقد تم إنشاء برنامج تطويري لهذا الغرض سمي برنامج إعادة التأهيل الطارئ رقم 1 يهدف إلى تمويل المشاريع في قطاعات الصحة، والتعليم، والمياه، والجاري، وإعادة تأهيل الطرق، وقد تم تخصيص مبلغ 96 مليون دولار من البنك الدولي والدول المانحة وهي 30 مليون من البنك الدولي و66 مليون دولار كتمويل مشترك، وتم في إطار هذا المشروع انجاز 96% من المشاريع التي تم التعهد بالقيام بها وهي 179 مشروعاً فرعياً (مشاريع مدارس، طرق، مياه، مجاري)، وامتد المشروع حتى آذار 1998⁸⁵.

⁸⁴ ، اشنتية، مصدر سابق ص487-488

⁸⁵ المصدر نفسه ، ص488.

• برنامج تأهيل التعليم والصحة EHRP:

لم يكن برنامج إعادة التأهيل الطارئ كافياً بالقدر الذي يمكنه من إغلاق الفجوة وتلبية جميع الاحتياجات وخاصة في أكبر قطاعين من الاقتصاد الفلسطيني، وهما الصحة والتعليم، لذا تم إنشاء برنامج جديد في أيلول من عام 1995 لتلبية احتياجات هذين القطاعين، وتقديم خدمات إضافية لقطاعي التعليم والصحة بميزانية قدرها حوالي 42.5 مليون دولار من البنك الدولي والدول المانحة، وقد سمي هذا البرنامج إعادة تأهيل قطاعي الصحة والتعليم.

ساهم البرنامج في إنشاء مدارس، وعيادات، ومستشفيات، من أجل تحسين الخدمات في هذين القطاعين المهمين لتلبية الاحتياجات الملحة للنمو السكاني المتصاعد والذي تبلغ نسبة الزيادة فيه 4% سنوياً في الضفة الغربية وقطاع غزة⁸⁶.

• برنامج خلق فرص العمل الطارئ EEGP:

تم إنشاء هذا البرنامج في بداية عام 1996 لمواجهة سياسة الإغلاق المتكررة التي تنتهجها إسرائيل، ولرفع مستوى المعيشة ومحاربة البطالة، حيث تم تمويل هذا البرنامج من صندوق جون هولست بميزانية قدرها حوالي 44 مليون دولار، صرف منها 24 مليون دولار في قطاع غزة، و20 مليون دولار للضفة الغربية لسد حاجة القوى العاملة التي كانت تعتمد على سوق العمل الإسرائيلي⁸⁷.

• برنامج التأهيل الطارئ ERPII:

لم يكن برنامج إعادة التأهيل الطارئ رقم 1 والذي اثبت فاعليته كافياً لتلبية الاحتياجات، لذلك تم مساندة ببرنامج آخر سمي برنامج إعادة التأهيل الطارئ رقم 2 في أيار 1996 لإعادة تأهيل البنية

⁸⁶ اشتتية، مصدر سابق، ص489.

⁸⁷ المصدر نفسه، ص 488-489.

التحتية الفلسطينية، وكانت الميزانية التي خصصت لهذا البرنامج تقدر بحوالي 20 مليون دولار من البنك الدولي و5.3 مليون دولار كتمويل مشترك، ومثل البرنامج الذي سبقه، فإن إعادة التأهيل الطارئ رقم 2 غطى تقريباً بعض قطاعات البنية التحتية الفلسطينية مثل الطرق، والمياه، والمجاري، وقد تم تنفيذ 68 مشروعاً فرعياً في قطاعات الطرق والمياه والمجاري بتمويل من البنك إضافة إلى 32 مشروعاً صغيراً مركزة على العمالة وقد امتد البرنامج إلى العام 1998 بسبب تنفيذ مشاريع إضافية بتمويل مشترك من إيطاليا و بتمويل مشترك من اوبك بقيمة 5 ملايين دولار، وبلغ قيمة البرنامج 42.5 مليون دولار⁸⁸.

• برنامج تطوير البنية التحتية للبلديات MIDP:

تم إنشاء برنامج جديد سمي برنامج تطوير البنية التحتية للبلديات في تموز 1996 من اجل تطوير البنية التحتية للبلديات، وتمويل المشاريع داخل حدود البلديات وخصوصاً البلديات الرئيسية مثل بلديات الخليل، وجنين، وغزة، ورفح والتي لم تحظ بالدعم الكافي مثل رام الله ونابلس، وقد تم رصد ميزانية لهذا البرنامج بحوالي 40 مليون دولار من البنك الدولي، وقد تم تنفيذ ما يزيد عن 210 مشاريع فرعية في الضفة و قطاع غزة بما فيها 166 مشروعاً صغيراً وقد جرى تعديل المشروع ليتضمن الأعمال التحضيرية المطلوبة لمشروع بيت لحم 2000.

• برنامج التطوير المجتمعي CDP:

تم استحداث هذا البرنامج لتغطية بعض احتياجات الريف الفلسطيني، وانطلق في حزيران 1997 وبميزانية قدرها 23 مليون دولار⁸⁹.

⁸⁸ اشنتية، مصدر سابق، ص490.

⁸⁹ المصدر نفسه، ص 489-492.

II.3.1.3. مساعدات البنك الدولي:

البنك الدولي من المؤسسات الدولية الرئيسية التي تقدم المساعدة للسلطة الوطنية الفلسطينية، إذ يلعب دوراً ريادياً في تحويل الأموال للسلطة الوطنية منذ عام 1993، سواء كان ذلك من موارده الخاصة، أو من موارد الدول المانحة التي تفضل استعمال قناة البنك الدولي لتقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي تشرين الأول عام 1993 تعهد البنك الدولي بتقديم مبلغ 185 مليون دولار خلال فترة خمس سنوات من عام 1994-1998 لبرنامج المساعدة الطارئ لفلسطين، إلا أن هذا المبلغ المتعهد به قد تم تجاوزه نتيجة توسع نشاطات البنك الدولي في فلسطين⁹⁰.

منذ عام 1994 أدار البنك الدولي مبلغ 445 مليون دولار لتمويل وتنفيذ برنامج بكنار ومشاريعها، أما المبلغ الذي تم صرفه في إطار المنح فقد وصل إلى 374 مليون دولار والمبلغ المتبقي الذي يصل إلى 130 مليون دولار تم صرفه على شكل قروض ميسرة طويلة الأمد حسب شروط (ايدا) IDA وكالة التنمية الدولية⁹¹.

لقد وسع البنك الدولي نشاطه سواء من ناحية حجم المشاريع أو قيمتها، كما وسع مجال وتنوع نشاطاته مع تطور برنامج الإقراض وابتعاده عن تركيزه الأولي على المساعدة الطارئة، نحو دعم بناء اقتصاد يقوم على قاعدة عريضة، وركز على دعم السياسات القطاعية، والبناء المؤسسي، كما ركز على المساعدة لخلق ظروف أكثر ملائمة لتطوير القطاع الخاص، وشمل الدعم القطاعات التالية:

⁹⁰ اشنتية، مصدر سابق، ص476.

⁹¹ المصدر نفسه، ص 476.

- المياه والصحة
- تطوير الشركات
- التطوير المجتمعي
- قطاع الإسكان وخاصة دعم إسكان ذوي الدخل المحدود
- صندوق ضمان للاستثمار الخاص
- التطور القانوني والذي يتم بموجبه تقديم المساعدة الفنية والتدريب والمواد العينية اللازمة لبناء الإطار القانوني الضروري لاقتصاد السوق الحديث⁹².

III.4.1. الدول المانحة الرئيسية

تتكون مجموعة المانحين للشعب الفلسطيني بشكل رئيسي من الدول التالية:

III.4.1.1. اليابان

بالرغم من ابتعاد اليابان عن الساحة السياسية للشرق الأوسط، وبالذات عن اتخاذ أي موقف حاسم من قضية فلسطين منذ بداياتها إلا أنها كانت من أكثر الدول اندفاعاً لدعم عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد ووضحت معالمها عام 1993 ولما كان دورها السياسي محدوداً فقد رأت في تقديم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية مدخلاً للمشاركة في رسم الخريطة المستقبلية للمنطقة، لقد كان مجموع ما تعهدت به اليابان منذ عام 1994 وحتى عام 2001 حوالي 411 مليون دولار قدمت منها فعلياً حوالي 399 مليون دولار، ومن عام 2002 وحتى عام 2009 قدمت تعهدات بحوالي 350 مليون دولار دفعت منها فعلياً 305 مليون دولار⁹³.

⁹² اشنتية، مصدر سابق، ص ص 474 - 476

⁹³ وزارة التخطيط و التنمية الإدارية، وحدة تنسيق المساعدات الدولية.

وتقدم اليابان معظم مساعداتها عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والبنك الدولي. ركزت معظم مساعدات اليابان على مشاريع البنية التحتية وبناء المؤسسات ولكنها بدأت تنوع مساعداتها لتشمل قطاعات أخرى كالصحة (بناء مستشفى أريحا) والتعليم (بناء مجمع المدارس في أريحا) ومشروع مياه ومجاري غزة⁹⁴.

III.4.1.2. الولايات المتحدة الأمريكية

ربطت الولايات المتحدة مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية بشرطين:

1- موافقة الكونغرس على حجم ونوع هذه المساعدات وهو موضوع يطرح على النقاش والتصويت تحت عنوان "أهلية منظمة التحرير الفلسطينية لتلقي المساعدات" وتعتمد هذه الأهلية على جهود السلطة الوطنية في "مكافحة الإرهاب".

2- مدى التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتنفيذ بنود اتفاقيات السلام مع إسرائيل بغض النظر عن التزام الطرف الإسرائيلي والعراقيل التي تضعها إسرائيل أمام تنفيذ الاتفاقيات، وتوسيعها لرقعة الاستيطان وتبني سياسة الإغلاق⁹⁵.

لقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين عام 1994 وعام 2001 مساعدات ما مقداره 17% من إجمالي الصرف الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة، وفي الفترة ما بين عام 2002 وعام 2009 قدمت تعهدات بدفع حوالي مليار و356 مليون دولار التزمت فيها بحوالي مليار و249 ألف دولار⁹⁶، وتعكس هذه الأرقام زيادة وتيرة الالتزام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على التطورات التي حصلت لعملية السلام.

⁹⁴ لشتية، مرجع سابق، ص 90

⁹⁵ سمارة، عادل، "البنك الدولي، المانحون والمانحون دراسة في تبعية وإعادة تثقيف الفلسطينيين"، رام الله، المشرق/العامل

للدراستات الثقافية والنقدية، 1997، ص 97

⁹⁶ وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وحدة تنسيق المساعدات الدولية.

منذ بدء تدفق المساعدات الأمريكية وضعت وكالة المساعدات الأمريكية USAID وهي الوكالة المشرفة على تقديم المساعدات ومراقبة تنفيذ المشاريع جدولاً بأولويات القطاعات والمشاريع الفلسطينية الممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ويتصدر هذا الجدول مشاريع قطاع المياه، مثل شبكات المياه والمجاري، وحفر آبار جديدة وذلك لتعويض الفلسطينيين عن مصادر وكميات المياه التي تضحها إسرائيل من مصادر المياه الفلسطينية، يلي ذلك المساهمة في تمهيد البنية التحتية الأساسية اللازمة لإنشاء مناطق صناعية فلسطينية تسمح للمستثمرين الإسرائيليين بإقامة مصانع فيها وذلك لاستيعاب العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وتخصص الولايات المتحدة بعض الأموال لدعم مشاريع القطاع الخاص الفلسطيني وضمان الاستثمارات الأمريكية في المشاريع المشتركة.

III.4.1.3. المملكة العربية السعودية

تعهدت المملكة العربية السعودية بتمويل برنامج إنمائي عن طريق الصندوق السعودي للتنمية يهتم بقطاعات الصحة والتعليم والإسكان تم الإعلان عنه في مؤتمرات الدول المانحة، بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية للسلع والمنتجات الفلسطينية، بادرت المملكة في مؤتمر القمة العربي في القاهرة 2000 باقتراح إنشاء صندوقين باسم صندوق "القدس" وصندوق "انتفاضة الأقصى" برأسمال قدره مليار دولار وتبرعت بمبلغ (200) مليون دولار لصندوق "القدس" الذي يبلغ رأس ماله (800) مليون دولار، وتبرعت بمبلغ (50) مليون دولار لصندوق "انتفاضة الأقصى" الذي يبلغ رأسماله (200) مليون دولار⁹⁷.

⁹⁷ (مؤلف مجهول). (2004). موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية. موقع وزارة الخارجية المملكة العربية السعودية.

ويتولى البنك الدولي والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار إدارة أموال المساعدات السعودية وتستعمل لتمويل برنامج التأهيل الطارئ وبرنامج تأهيل الصحة والتعليم كما أوفت المملكة بكامل مساهماتها المقررة حسب قمة بيروت في مارس 2002 لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية، وما أكدت عليه قمة شرم الشيخ في مارس 2003 بتجديد الالتزام العربي بهذا الدعم، حيث قامت بتحويل كامل الالتزام للفترة من 2002/4/1 - 2004/3/30. كما أوفت بكامل التزاماتها المقررة حسب قمة تونس في مايو 2004 الخاصة باستمرار وصول الدعم المالي لموازنة السلطة الفلسطينية لسنة أشهر تبدأ من واحد نيسان وحتى نهاية سبتمبر 2004. ويعتبر دعم المملكة العربية السعودية للسلطة الفلسطينية الأكبر من بين مساهمة المانحين العرب للسلطة⁹⁸.

III.4.1.5. النرويج

تحتل النرويج المرتبة الخامسة بين الدول المانحة العشرة الرئيسية، ويعود ذلك إلى الدور السياسي الذي لعبته حكومة النرويج في تبني ورعاية مفاوضات أوسلو التي أدت إلى توقيع اتفاق المبادئ في واشنطن عام 1993، ومنذ عام 1995 قدمت النرويج مساعدات قيمة لبناء المؤسسات وخلق فرص العمل والبنية التحتية وتسديد عجز الموازنة والدراسات الفنية والاقتصادية وتعيين الخبراء الفلسطينيين والأجانب، وكان مجموع ما قدمته النرويج من مساعدات فعلية للفلسطينيين من عام 1994 وحتى عام 2009 يصل إلى حوالي 468 مليون دولار⁹⁹.

III.4.1.6. هولندا

تعتبر هولندا من الدول المانحة العشرة الرئيسية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتحتل المرتبة السادسة، وتخصص هولندا جزءا كبيرا من مساعداتها لتمويل الخدمات الاجتماعية (الصحة

⁹⁸ شحاته، مصدر سابق، ص 68.

⁹⁹ اشنتية، مصدر سابق، ص 93.

والتعليم) التي تشرف على إدارتها وكالة الغوث (الاونروا) وتوزع الباقي إلى مشاريع فلسطينية في مجال الصحة والتعليم والبيئة وبناء المؤسسات والبنية التحتية (ميناء غزة)، وقد قدمت هولندا التزاماً بمبلغ يصل إلى حوالي 245 مليون دولار من عام 1994 وحتى عام 2009، دفعت منه للفلسطينيين فعلياً حوالي 215 مليون دولار¹⁰⁰.

III.4.1.7. ألمانيا

تقوم المساعدات الألمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية على الاعتبارات التالية:

1- فتح ملف للتعاون الألماني الفلسطيني مقابل الملف الألماني الإسرائيلي أو ضمنه.
2- دعم قيام اقتصاد فلسطيني قدر على التعامل والتفاعل مع الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد السوق الشرق أوسطي.

3- دعم وتطوير القاعدة الإنتاجية والخدماتية في المناطق الفلسطينية والاستفادة من فرص الاستثمار الجديدة في المناطق الفلسطينية كسوق للتصدير والاستيراد للشركات والمؤسسات الألمانية.

قدمت ألمانيا تعهدات مالية من عام 1994 وحتى عام 2009 وصلت إلى حوالي 805 مليون دولار، دفعت منها فعلياً للفلسطينيين مبلغ 411 مليون دولار.

يتم تقديم المساعدات الألمانية من خلال بروتوكول للتعاون الفلسطيني - الألماني بلغت قيمة المنحة الألمانية لعام 1998 حوالي 60 مليون دولار بزيادة قدرها 20% عن عام 1997¹⁰¹.

¹⁰⁰ اشنتية، مرجع سابق، ص93

¹⁰¹ المصدر نفسه، ص94.

III.4.1.8. إيطاليا

معظم المساعدات الإيطالية للشعب الفلسطيني تمر عبر المنظمات الدولية أو غير الحكومية (الإيطالية والفلسطينية) وتحظى وكالة الغوث (الاونروا) وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء UNDP ومنظمات دولية وغير حكومية أخرى بالجزء الأكبر من المساعدات الإيطالية، وقد دفعت إيطاليا للفلسطينيين حوالي 236 مليون دولار من عام 1994 وحتى عام 2009¹⁰².

III.4.1.9. فرنسا

لفرنسا أيضاً سياسة خاصة في تقديم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية، سواء بسبب سياستها الهادفة إلى بلورة دور سياسي للاتحاد الأوروبي في العملية السلمية أو للعلاقات السياسية المميزة مع الكيان الفلسطيني والتي تعود إلى مواقفها الراضة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية 1967.

تعهدت فرنسا منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتحديداً منذ عام 1994 وحتى عام 2009 بتقديم حوالي 316 مليون دولار، دفعت منها فعلياً للفلسطينيين حوالي 236 مليون دولار¹⁰³.

يجري تقديم المساعدات الفرنسية ضمن إطار بروتوكول موقع بين السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة المالية الفرنسية يتجدد سنوياً وتحدد فيه أوجه صرف المعونات الفرنسية خلال العام. وتغطي المساعدات الفرنسية قطاعات واسعة من الاقتصاد الفلسطيني تشمل البنية الأساسية (المياه، وميناء غزة) والتعليم وتقديم المنح على شكل أجهزة فرنسية لمشاريع مختارة للقطاع الخاص¹⁰⁴.

¹⁰² وزارة التخطيط و التنمية الإدارية، وحدة تنسيق المساعدات الدولية.

¹⁰³ المصدر نفسه.

¹⁰⁴ اشنتية، مرجع سابق، ص 95.

III.4.1.10. السويد

تقدم السويد مساعداتها للشعب الفلسطيني لدوافع أكثرها إنسانية وبعضها تجاري، لقد بلغ مجموع ما دفعته السويد فعلياً للفلسطينيين حوالي 502 مليون دولار، وتصب معظم هذه المساعدات في برامج ذات مضمون اجتماعي، مثل خلق فرص عمل، وبناء المؤسسات، ودعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان¹⁰⁵.

III.4.1.11. سويسرا

تعتبر سويسرا من الدول الرئيسية المساهمة في ميزانية الوكالة الدولية لإغاثة الفلسطينيين، وأسوة بباقي الدول المانحة فإنها منذ عام 1994 بدأت تعتبر مساهمتها في ميزانية الوكالة جزءاً من المنح التي تعهدت بتقديمها للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد وصل مقدار ما تم دفعه من قبل سويسرا للفلسطينيين ما قيمته حوالي 116 مليون دولار.

وتقدم سويسرا دعمها المالي والفني لقطاعات الصحة والتعليم في الضفة الغربية وغزة عن طريق وزارتي الصحة والتربية والتعليم، كما تعمل على تمويل نشاطات عدد من المنظمات غير الحكومية في المجال الاجتماعي¹⁰⁶.

III.4.1.12. الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر مقدمي المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد صرف الاتحاد في الفترة 1994-1996 أكثر من تعهداته المعلن عنها عام 1993 وبلغت هذه المبالغ لغاية أواخر عام 1996 حوالي 1.2 مليار دولار، صرفت لتمويل ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، ومشاريع متعلقة بالبنية التحتية، وبناء المؤسسات والصحة والتعليم والانتخابات وحقوق الإنسان

¹⁰⁵ وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وحدة تنسيق المساعدات الدولية.

¹⁰⁶ اشتهية، مرجع سابق، ص 96.

وتأهيل الأسرى المحررين، ودعم نشاطات المنظمات غير الحكومية. تعتبر مساعدات الاتحاد الأوروبي الأكثر ارتباطاً بأولويات التنمية الفلسطينية البنية التحتية والمؤسسية اللازمة لقيام دولة فلسطينية مستقلة¹⁰⁷.

وقد تم الإعلان عن تعهد الاتحاد الأوروبي في مؤتمر واشنطن للدول المانحة تضمن تقديم نوعين من المساعدات:-

- 300 مليون دولار على شكل منح لخمس سنوات (1994-1998).
 - 300 مليون دولار بشكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبي للفترة نفسها، وتم تقديم مساعدات هائلة: منح لمشاريع وبرامج في مجالات البنية التحتية، برامج دعم البلديات، والصحة والتعليم الأساسي والمهني والعالي، المصاريف الجارية للجامعات بما فيها رواتب الأساتذة، والزراعة وتأهيل الأسرى المحررين ودعم القطاع الخاص (بنك التنمية الفلسطيني)¹⁰⁸.
- أما إجمالي مجموع المساعدات التي قدمت من الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين من عام 1994 وحتى عام 2009 يصل إلى حوالي 3 مليارات و372 مليون دولار¹⁰⁹.

III.4.1.13. مساعدات الدول العربية (جامعة الدول العربية)

كانت القضية الفلسطينية منذ إنشاء جامعة الدول العربية حاضرة في جميع اجتماعات الجامعة العربية، تم في قمة القاهرة 1996 إنشاء صندوق القدس لدعم الفلسطينيين، وفي مؤتمر القمة العربي في القاهرة 2000 تم إنشاء صندوق انتفاضة الأقصى وصندوق القدس برأس مال قدره مليار دولار، وفي قمة بيروت 2002 تم دعم ميزانية السلطة الفلسطينية، وكذلك في قمة شرم الشيخ

¹⁰⁷ خضر، بشارة، "أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)" - مصدر سابق، ص 185.

¹⁰⁸ اشتية، مصدر سابق، ص 96.

¹⁰⁹ وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وحدة تنسيق المساعدات الدولية.

المصرية في آذار 2003، وفي قمة تونس عام 2004 تم التأكيد على استمرارية الدعم المالي لموازنة السلطة الفلسطينية، وتعتبر المملكة العربية السعودية أكثر الدول العربية تقديمًا للمساعدات حيث تشكل مساهمتها أكثر من نصف المعونات العربية وتشاركها في تقديم المعونات للسلطة الوطنية الفلسطينية كل من الصندوق العربي للإنماء، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن¹¹⁰.

III.5.1. حجم المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية

اتسمت المساعدات الدولية بالتذبذب سواء على المستوى الالتزام أو الدفع وذلك لارتباط الدفع بشكل وثيق بتطورات عملية التسوية، وتمر عملية الصرف بثلاثة مراحل أولها مرحلة التعهد (Pledge) فعندما تتوي دولة أو جهة أو مؤسسة مانحة بتقديم مساعدة سواء كانت نقدية أو عينية أو فنية لدولة أخرى فإنها تبدأ أولاً بإعلان نيتها عن ذلك بإصدار تعهد تحدد فيه إجمالي المبلغ أو قيمة المساعدة المنوي تقديمها دون أي التزام رسمي بذلك، ودون الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديم المبلغ أو الغرض النهائي منه، ويتم ترك ذلك إلى مرحلة لاحقة يجري خلالها التفاوض بين الدولة المانحة والدولة المتلقية للمنحة.

تسجل هذه الأمور في محضر أو بروتوكول أو مذكرة تفاهم بين الدول المانحة والدولة المتلقية، وأحياناً تصاغ كافة الأمور المتعلقة بالمنحة في اتفاقية سنوية أو لعدة سنوات توقع من قبل مسؤولين مفوضين من السلطات المعنية في الدولتين¹¹¹.

¹¹⁰ عبد الله، عمر، مرجع سابق، ص 128.

¹¹¹ اشتية، مصدر سابق، ص 142

ثاني هذه المراحل هي مرحلة الالتزام (Commitment) بحيث يتم الالتزام بتقديم المعونة أو المساعدة بموجب اتفاقية أو مذكرة تفاهم حول حجم المساعدات و أهدافها و إجراءات تقديمها، وفي الغالب تكون الاتفاقية لفترة سنة واحدة قابلة للتجديد.

يسبق توقيع الاتفاقية مفاوضات طويلة ومكثفة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجهة المانحة يتم فيها مناقشة ودراسة القطاعات المستفيدة والبرامج والمشاريع والدراسات اللازمة لها وبعض التفاصيل الفنية والإدارية¹¹².

بعد التوقيع يصبح تقديم المعونة التزاما على الدولة المانحة ويتعاون الطرفان بعد ذلك في تنفيذ الاتفاقية التي تحدد واجبات وحقوق وأعمال وإجراءات كل طرف.

أما ثالث مرحلة هي مرحلة الدفع / الصرف (Disbursement) وتم عبر صناديق مالية تخصص لذلك ويشرف البنك الدولي على عدد كبير من هذه الصناديق المخصصة للمناطق الفلسطينية كما تلجأ بعض الدول المانحة أحيانا إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمعونات للسحب منها لمشاريع أو برامج معينة، ففي بقدار مثلا تعمل إدارة المالية على معالجة شؤون التحويلات والدفعات لمشاريع المالية وتسترشد بذلك بدليل الصرف الصادر عن البنك الدولي والذي يحدد بدقة الخطوط العريضة لبيانات طلب التحويلات ويتضمن شروط المشتريات والمناقصات والاستعانة بخدمات الفنيين والمستشارين وأسلوب إعداد التقارير المالية وأنظمة المحاسبة للمشاريع الممولة عبر البنك الدولي وهناك استثمارات معتمدة يتم تعبئتها لكل حركة أو نشاط يتم تحويل الأموال له¹¹³.

¹¹² اشنتية، مصدر سابق، ص ص142-143.

¹¹³ المصدر نفسه. ص ص143-144.

يمكن تقسيم الفترة التي قدمت خلالها المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى أربع مراحل حيث أدى التمايز في خصائصها إلى تباين في منسوب ووتيرة المساعدات المقدمة في كل منها إضافة إلى تباين في حصص القطاعات المختلفة من هذه المساعدات، والمراحل هي:

- المرحلة الأولى 1994-2000: حيث شهدت استقرار وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ونمو اقتصادي بفعل الاستثمار الخاص، وظل الاتحاد الأوروبي الممول الرئيسي لعملية السلام في هذه الفترة لكونه المتبرع الأول لأطراف النزاع وبخاصة الجانب الفلسطيني، حيث قدم 45% من إجمالي المساعدات من 1994 حتى 1997 التي ركزت على تأهيل البنى التحتية وبناء القدرات، وبعد توقيع اتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية 1997، أقر الاتحاد الأوروبي برنامج مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز قدرة السلطة على مكافحة الإرهاب في مناطق سيطرتها والمساهمة في عملية صنع السلام، إضافة إلى تأهيل عناصر الأمن الفلسطينية¹¹⁴.
- المرحلة الثانية 2001-2005: فكانت فيها حالة من عدم الاستقرار على كل الصعد نتيجة للانتفاضة الفلسطينية الثانية وما رافقها من اجتياح وحصار إسرائيلي، قدّم الاتحاد الأوروبي في الفترة مابين 2000 - 2005 ما يقارب 250 مليون يورو سنويا هدفت لإنعاش الاقتصاد وتعزيزه، ولدعم الموازنة الفلسطينية والشعب الفلسطيني عن طريق المساعدات الإنسانية.
- المرحلة الثالثة 2006: حتى منتصف 2007 وهي فترة الحكومة المشكلّة من حركة حماس، اتسمت بتدهور اقتصادي كبير نتيجة الحصار الدولي وبتوتر فلسطيني داخلي ملحوظ، ففي 17 نيسان 2006 اتخذ وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي قرار بفرض حصار اقتصادي ومالي على الشعب الفلسطيني بعد أحداث غزة المؤسفة وانفصال غزة عن الضفة الغربية.

¹¹⁴ بني فضل، عصام، "سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008

• المرحلة الرابعة منتصف 2007 - 2009: حيث سادها حالة انفراج جزئي واستقرار نسبي وعودة النمو الاقتصادي في الضفة الغربية في حين تدهورت الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، ففي منتصف 2007 وتشكيل حكومة سلام فياض واعتراف الاتحاد الأوروبي بها حكومة شرعية، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة للحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية، إلا أن المساعدات للمنظمات غير الحكومية لم

تتوقف نظراً لعدم ارتباطها بحكومة حماس، وعلى اثر تشكيل حكومة الطوارئ (حكومة سلام فياض) عادت المياه إلى مجاريها وبدأ العمل وفق آلية بيغاس* وبدأت المساعدات تتدفق لخزينة السلطة بوتيرة عالية جداً وغير مسبوقه¹¹⁵.

بلغ إجمالي المساعدات الدولية للفلسطينيين خلال الفترة 1994 - 2005 وهي تشمل المرحلتين الأولى والثانية حوالي 7.5 مليار دولار، وكان متوسطها السنوي قبل عام 2000 حوالي 500 مليون دولار، ومنذ عام 2000 وحتى عام 2009 بمتوسط سنوي مقداره مليار دولار تقريبا، أي بنصيب سنوي متوسط للفرد الواحد يقترب من 300 دولار¹¹⁶.

قدمت الجهات المانحة أكثر من 15% من مساعداتها خلال المرحلة الأولى على شكل قروض جاءت في جلها بشروط ميسرة، فيما جاءت المساعدات الباقية على شكل منح وهبات اشتملت على المساعدات المالية والعينية والخدمات الفنية.

وارتفعت نسبة القروض من إجمالي المساعدات في المرحلة الثانية 2001-2005 لتصل إلى حوالي 19% وارتفعت بشكل أساسي القروض من الدول العربية وفق آليات عمل صندوق القدس

¹¹⁵ عبد الكريم، نصر، " اثر ممارسات الاحتلال و انعدام الأمن على فعالية المساعدات الدولية في الحالة الفلسطينية "، 2008، ص ص 9-10.

*تعتبر بيغاس آلية الاتحاد الأوروبي لدعم الشعب الفلسطيني عبر تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
¹¹⁶ عبد الكريم، مصدر سابق، ص10.

وصندوق انتفاضة الأقصى اللذان تم تأسيسهما في مؤتمر القمة العربية في عام 2002. أما المساعدات خلال المرحلة الثالثة 2006 - منتصف 2007، فزادت عن 1.2 مليار دولار جاءت جميعها على شكل هبات ومنح وليس قروض وتدفق معظمها مباشرة للمنتفعين وفق الآلية الدولية المؤقتة من اللجنة الرباعية، بينما تدفق جزء آخر منها من خلال مؤسسة الرئاسة وتدفق اليسير منها من خلال الحكومة¹¹⁷.

ويعود التغيير الذي حصل في هذه المرحلة في آلية تقديم المساعدات نتيجة القرار الدولي بمقاطعة الحكومة الفلسطينية. أما في المرحلة الرابعة والتي أعقبت تشكيل حكومة تسير الأعمال برئاسة د.سلام فياض في الضفة الغربية بعد سيطرة حماس على السلطة في غزة استأنف المجتمع الدولي مساعداته للسلطة الوطنية الفلسطينية وبوتيرة عالية، حيث سجلت هذه المساعدات رقما قياسيا، وزادت في النصف الثاني من عام 2007 إلى مليار دولار وهو ضعف المتوسط السنوي منذ أوسلو، وبلغت التعهدات الدولية بتقديم المساعدات في مؤتمر باريس والذي انعقد في نهاية عام 2007 أكثر من 7.4 مليار دولار بغرض تمويل الخطة الوطنية للإصلاح والتنمية للأعوام 2008-2010.

¹¹⁷ عبد الكريم، مصدر سابق، ص 11.

وبلغت المساعدات الفعلية خلال الأعوام 2008-2010 أكثر من 5 مليار دولار بمتوسط سنوي تجاوز 1.6 مليار، وفي المقابل ظلت الحكومة المقالة في غزة تخضع لمقاطعة وحصار إسرائيل والمجتمع الدولي معاً، وإن حافظت حكومة رام الله على تحمل مسؤولياتها المالية تجاه المواطنين في قطاع غزة وكذلك فعلت باقي المؤسسات الدولية الغربية غير الحكومية*.

والجدير بالذكر أن أبرز ما يميز مساعدات الفترة 2001-2007 عن مساعدات المرحلة الأولى 1994-2000 هو زيادة حصة دعم الموازنة الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية لتغطية العجز المستمر والكبير فيها وكذلك حصة البرامج الاغاثية الطارئة التي وصلت إلى أكثر من 90% من إجمالي المساعدات، وكان ذلك على حساب المساعدات الإنمائية¹¹⁸.

ساهمت الدول الأوروبية بأكثر من 30% من تلك المساعدات، فيما كانت مساهمة الولايات المتحدة حوالي 15% أما مساهمة الدول العربية فقد ارتفعت إلى 30% من هذه المساعدات في المراحل الثلاثة والرابعة بعدما كانت لا تشكل أكثر من 8% في المرحلتين الأولى والثانية وجاءت المساعدات المتبقية من دول أخرى مثل اليابان وكندا وأستراليا وعدد من المؤسسات الدولية المختلفة¹¹⁹***.

¹¹⁸ عبد الكريم، مصدر سابق، ص10.

¹¹⁹ المصدر نفسه، ص11.

*انظر ملحق رقم 2

**انظر ملحق رقم 3

III.2. المبحث الثاني: القطاعات المستفيدة من المساعدات الخارجية والعقبات التي

تواجه تقديم هذه المساعدات

مقدمة

أسهمت المساعدات الدولية في تطوير البنية التحتية الفلسطينية، وكان من المتوقع أن يسهم هذا التطور في تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الظروف الناجمة عن الحصار الإسرائيلي وارتباط المساعدات بتطورات العملية السلمية أديا إلى استخدام جزء من هذه المساعدات في تمويل مشاريع التشغيل الطارئ وتمويل النفقات الجارية للحكومة الفلسطينية، كما أن الإجراءات الإسرائيلية أدت إلى تدمير جزء من البنية التحتية الفلسطينية، وتعطيل وتدمير مشاريع حيوية كثيرة كالمطار والميناء، لذلك يمكن القول أن التذبذب في المساعدات الدولية كان مرتبطاً بالأوضاع السياسية والظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن سياسة الحصار الإسرائيلية¹²⁰، ويمكن بيان كيفية توزيع المساعدات على القطاعات المختلفة كما يلي:

III.2.1. توزيع المساعدات على القطاعات المختلفة:

صنفت وزارة التخطيط والتعاون الدولي المساعدات من حيث الاستخدام إلى خمسة أجزاء رئيسية، وهي (البنية التحتية، والقطاعات الإنتاجية، والقطاعات الاجتماعية، وبناء المؤسسات، وقطاعات متنوعة) وتشير التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط إلى أن القطاعات الاجتماعية قد استحوذت على الجزء الأكبر من المساعدات الفعلية المقدمة للفلسطينيين، حيث بلغ نصيبها حوالي

¹²⁰ ماس، مصدر سابق، ص20.

40.8 % من إجمالي المساعدات، وتشمل القطاعات الاجتماعية العديد من القطاعات الفرعية، منها :
التعليم والصحة والشباب والطفولة والمرأة والمساعدات الإنسانية¹²¹.

وبالرغم من أهمية هذه القطاعات للفلسطينيين، إلا أنها لا تأتي في المرتبة الأولى من حيث أولويات الفلسطينيين واحتياجاتهم ومدى تأثيرها في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم. ويلي القطاعات الاجتماعية قطاع بناء المؤسسات في المرتبة الثانية من خلال إنفاق ما نسبته 20 % من المساعدات الفعلية. ويلي ذلك قطاع البنية التحتية الذي ويشمل (الطاقة، والإسكان، والنفايات الصلبة، والصرف الصحي، والاتصالات، والمواصلات وغيرها) حيث جاء هذا القطاع ثالثاً، إذ صرف عليه حوالي 19.2 % من المساعدات. ويعتبر قطاع البنية التحتية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني وذلك لما يحققه من آثار إيجابية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كزيادة التشغيل والحد بالتالي من مشاكل البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية، وتحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني بسبب ارتباطاته الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات، إضافة إلى دوره في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تخفيض التكاليف الكلية لتلك الاستثمارات على المستثمرين، وقد احتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث الالتزامات، إلا أن انخفاض نسبة الصرف له والتي لم تتجاوز 53 % جعلته ثالثاً، وبدا واضحاً انخفاض حصة القطاعات الإنتاجية من إجمالي المساعدات، إذ لم تتجاوز حصتها ما قيمته 10% من إجمالي الالتزامات، وانخفضت تلك النسبة إلى 6 % من إجمالي الصرف، ويلاحظ أيضاً انخفاض نسبة الصرف في تلك القطاعات على غرار قطاع البنية التحتية، والتي لا تتعدى 53 %، وهذا مؤشر آخر على عدم الاهتمام الكافي من قبل المانحين للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وعلى عدم سعيهم الجاد لتقوية دورة الإنتاج في هذا الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة أما القطاعات الأخرى المتنوعة أو غير المصنفة ضمن المجموعات

¹²¹ ماس، مصدر سابق، ص 21.

السابقة، فقد استحوذت على 10% من إجمالي الالتزامات وحوالي 12.4% من إجمالي الصرف، وتشتمل تلك المجموعة على العديد من القطاعات التي لا يمكن تصنيفها ضمن المجموعات السابقة، وذلك نظراً لتعددتها ووجود الاختلافات فيما بينها، أو أنها أوجدت للاستجابة للأوضاع الطارئة التي حدثت خلال المرحلة السابق¹²².

أما بالنسبة لتوزيع المساعدات وفقاً للاستخدامات المختلفة، فتشير بيانات وزارتي التخطيط والمالية إلى أن الاستثمار العام استحوذ على 32% من إجمالي المساعدات الفعلية خلال السنوات السابقة، كما تم تخصيص 28% من المساعدات للاستشارات الفنية والخبراء، وتعتقد الجهات المانحة أن تلك الاستشارات مهمة جداً لضمان كفاءة صرف المساعدات وتوجيهها نحو الأهداف المطلوبة. وبالرغم من أهمية هذا الشكل من المساعدات، إلا أن المبالغة فيها تكون في الغالب على حساب قيمة المساعدات الحقيقية المقدمة للأطراف المتلقية للمساعدات، وبالتالي التأثير في فاعلية المساعدات الدولية وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومن الاستخدامات الرئيسية للمساعدات دعم الموازنة التطويرية للسلطة الفلسطينية، إذ امتنعت الجهات المانحة وحتى العام 2000 أي قبيل اندلاع الانتفاضة عن تقديم أي دعم للموازنة الجارية. وقد شكلت المساعدات المقدمة لدعم الموازنة التطويرية حوالي 12% من إجمالي المساعدات الفعلية¹²³.

وإذا ما أضيف لهذا البند المنح المقدمة لدعم الموازنة الجارية، فإن نسبة المساهمة لهذا البند أو الاستخدام سترتفع بشكل كبير، إذ قدمت الجهات المانحة منذ اندلاع الانتفاضة أكثر من 1.6 مليار دولار ضمن هذا البند. أما المساعدات العينية التي قدمت للفلسطينيين على شكل معدات، فشكلت

¹²² تقرير التنمية البشرية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2004، فلسطين، ص 108.

¹²³ المصدر نفسه، ص 109.

حوالي 8% من إجمالي المساعدات الفعلية، وصُرف حوالي 5% من المساعدات من خلال برامج خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، و 3% فقط لدعم القطاع الخاص¹²⁴.

جدول رقم (7): النسبة المئوية من قيمة المساعدات للقطاعات المستفيدة

النسبة المئوية من قيمة المساعدات	القطاعات المستفيدة
40.8%	القطاعات الاجتماعية
20%	بناء المؤسسات
19.2%	بنى تحتية
10%	قطاعات إنتاجية
10%	قطاعات أخرى متنوعة

المصدر : نحو توظيف انجح للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، ماس، ص26

III.2.2. العقبات والإشكاليات التي تواجه تقديم المساعدات الخارجية

هناك العديد من العقبات التي تواجه تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني وتحد من تأثيرها على التنمية الفلسطينية، فمنها ما كان متعلق بالمانحين أنفسهم ومنها ما كان يتعلق بالسياسات الإسرائيلية، ومنها ما يتعلق بأداء السلطة الوطنية، إضافة إلى الحدود والقيود السياسية التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بخصوص الحكم الذاتي، والتي يمكن اعتبارها السياق العام الذي تتم في إطاره جهود التنمية في فلسطين. ومن جهة أخرى، تعتبر الأوضاع السياسية التي مرت وتمر بها فلسطين أحد الأسباب الرئيسية التي كانت، وما زالت تمنع تحقيق التنمية.

ويمكن إجمال أهم هذه الإشكاليات على النحو التالي:-

- عدم وجود آلية محددة للتنسيق بين السياسات التي حددها برنامج التمويل على المستوى الدولي أدى إلى خلق العديد من الإشكاليات، كان من مهام البنك الدولي المقترحة الإشراف الرسمي

¹²⁴ تقرير التنمية البشرية، مصدر سابق، ص 109.

على آليات التمويل إلا إن سيطرة بعض الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية على القرارات المختلفة والخلاف بين الدول المانحة حول أحقية كل منها بالقيادة أو الهيمنة على الموقف كل هذا أدى إلى تهميش دور البنك الدولي¹²⁵.

● نظرة الدول المانحة إلى التمويل على أنه أداة ضغط أكثر منة أداة تنمية أو مساعدة¹²⁶، فقد بادرت أكثر من دولة مانحة خلال انتفاضة الأقصى وخاصة بعد تصاعد العمليات الفدائية ضد الاسرائيليين إلى الإعلان عن رغبتها في وقف المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين إلى أن تقوم السلطة الوطنية بالقضاء على ما يسمى الإرهاب¹²⁷.

● كما استخدمت الدول المانحة المساعدات كوسيلة ضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لقبول الاملاءات الإسرائيلية كما في حالة المساعدات الأمريكية على وجه الخصوص¹²⁸.

● هناك مساعدات عينية أو مساعدات مشروطة باستيراد أجهزة و معدات من الخارج يتم إدخالها عبر المعابر الإسرائيلية وفي الغالب تتأخر نتيجة الإجراءات الأمنية¹²⁹ الإسرائيلية التي يتم فرضها لأسباب غير أمنية متعلقة بعدم اكتراث الطواقم الإسرائيلية بالحاجات والمصالح الفلسطينية، كل هذه الإجراءات (رسوم الأرضيات، رسوم تعبئة وتغليف، رسوم فك وإعادة تركيب) ترفع من تكلفة مثل هذه المساعدات و بالتالي تقلل من القيمة الحقيقية لها¹³⁰.

¹²⁵ السعدني، نرمن، "المساعدات الدولية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني: عناصر البرامج وصعوبات التنفيذ"، السياسة الدولية، ع120 (ابريل 1995)، ص226-227

¹²⁶ ظاهر، فارس. (2010). دراسة: تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين. شبكة أمين الإعلامية. www.blog.amain.org

¹²⁷ المصدر نفسه.

¹²⁸ صبح، احمد. "التنمية البشرية من منظور السلطة الوطنية الفلسطينية" في تمويل التنمية في فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998، ص5.

¹²⁹ عبد المنعم، بكر. "دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو"، بيروت: دار الشروق، 1994، ص 147 - 148

¹³⁰ تقرير الربع الأول والثاني من سنة 2001 الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول المساعدات المقدمة من المانحين للسلطة الوطنية الفلسطينية.

- إن ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أدت إلى تدهور كافة مكونات الاقتصاد الفلسطيني، وأحدثت انهياراً في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وتركت كافة القطاعات بحاجة ملحة إلى عملية إصلاح و دعم مادي مباشر.
- إن من أهم المشاكل التي تواجهها السلطة هي معالجة علاقة التبعية الاقتصادية الخطيرة للأراضي المحتلة اتجاه إسرائيل، وقد نشأت هذه التبعية نتيجة سياسة متعمدة اتبعتها سلطات الاحتلال لإلحاق الأرض الفلسطينية بإسرائيل وكان محورها ردع المستثمرين الفلسطينيين عن الاستثمار في الصناعة أو في غيرها من الميادين استناداً إلى القوانين الجائرة والتمييزية، ووضع اليد على الجزء الأكبر من الأرض الزراعية و بالخصوص مصادر المياه والموارد، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك خنق الاقتصاد المحلي الفلسطيني و تحويل الفلسطينيين إلى عمال¹³¹.
- ولم تكتمل إسرائيل بخنق الاقتصاد الفلسطيني فقط بل قامت أيضاً بإجراءات مختلفة للتأثير على عملية تدفق المساعدات للشعب الفلسطيني من الدول المانحة، حيث تعتبر إسرائيل عنصر مشارك على قدم المساواة مع السلطة الوطنية الفلسطينية في الطواقم الاستشارية، وفي اللجنة المحلية لتنسيق المساعدات الخارجية لذا تقوم الدول المانحة بالإحجام عن بعض المشاريع وذلك إرضاءً للطرف الإسرائيلي الذي ترجح كفته عند قياس الأمور بمقاييس المصلحة التي تشكل أساس لاتخاذ القرار.
- كانت للإجراءات الإسرائيلية الاحتلالية آثار واضحة على عملية تدفق المساعدات مثل الحصار والإغلاقات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية تعمل على الحد من حرية تنقل ممثلي الهيئات المحلية والدولية المسؤولة عن تنفيذ البرامج المختلفة مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخير تنفيذها، وتأخير وصول المواد الخام اللازمة لتنفيذ كثير من المشاريع في منطقة ج حيث

¹³¹ غليون، برهان، "تقد السياسة العملية -1- العرب ومعركة السلام"، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، 1999، ص66.

تحتاج هذه المشاريع إلى المصادقة والتراخيص الإسرائيلية والتي غالباً ما تتم المماثلة في إصدارها.

- استمرت إسرائيل في ممارسة سياساتها التعسفية الرامية إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال استغلال الحجج الأمنية وضرورة توفير الأمن الإسرائيلي، فالإغلاقات ساهمت في تراجع أداء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وانخفاض مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية والإنشائية والتأخير في تنفيذ العديد من المشروعات بالإضافة إلى التراجع في استقطاب المشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص¹³²، لقد قال تيري رود لارسن المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة في المناطق الفلسطينية المحتلة "الإغلاق يحرم الاقتصاد الفلسطيني بأكمله 600 مليون دولار سنوياً، أي بالضبط المبلغ الذي وعدت مجموعة الدول المانحة تقديمه إلى الفلسطينيين"¹³³. وحسب ما جاء في البيان الوزاري المقدم من المجلس التشريعي الفلسطيني فإن الخسائر الناجمة عن الإغلاق والحصار الإسرائيلي يقدر بما يتراوح بين 5.5 و6 مليون دولار يومياً¹³⁴.
- يعتبر عدم التقدم في المفاوضات من العقبات الأساسية أمام تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية وتعرق الاستثمار، لان الإنماء يتطلب حرية التقرير والتخطيط¹³⁵.
- إن من أهم المشاكل التي تواجهها السلطة هي معالجة علاقة التبعية الاقتصادية الخطيرة للأراضي المحتلة اتجاه إسرائيل، وفق اتفاقية باريس الاقتصادية فهي تركز التبعية وقد نشأت هذه التبعية نتيجة سياسة متعمدة اتبعتها سلطات الاحتلال لإلحاق الأرض الفلسطينية بإسرائيل وكان محورها ردع المستثمرين الفلسطينيين عن الاستثمار في الصناعة أو في غيرها من

¹³² وزارة الإحصاء، تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الإغلاق عن الفترة 2/25 - 1996/4/4 : ورقة مقدمة للمجلس التشريعي الفلسطيني، 1996/4/9.

¹³³ روي، سارة. "تقرير من غزة : انسلاخ أم تكيف ؟"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع23، صيف 1995، ص 139.

¹³⁴ السلطة الوطنية الفلسطينية، البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، حزيران 1996، ص 84.

¹³⁵ مجموعة مؤلفين، "تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 108.

المياطين استناداً إلى القوانين الجائرة والتمييزية، ووضع اليد على الجزء الأكبر من الأرض الزراعية وبالخصوص على مصادر المياه و الثروة المعدنية، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك خنق الاقتصاد المحلي الفلسطيني وتحويل الفلسطينيين إلى عمال لا مهرب لهم من التسول على أبواب الاقتصاد الإسرائيلي لإطعام أبنائهم وعائلاتهم¹³⁶.

• إسرائيل ترفض الموافقة على المشاريع الإنتاجية وتقتصر موافقتها وبصعوبة على المشاريع الخدمائية¹³⁷.

• حادثة تكوين السلطة الوطنية الفلسطينية وافتقارها إلى رؤية واضحة لإدارة المساعدات الدولية، مثل الافتقار إلى البيانات في السنوات الأولى من عمر السلطة¹³⁸، وافتقار السلطة إلى رؤية شمولية وخطة واضحة الأهداف والأولويات، وكذلك ضعف كفاءة إدارة المال العام، ما أدى إلى ظهور تجاوزات مالية وإدارية¹³⁹.

• يمتاز الاقتصاد الفلسطيني بدرجة عالية من الاعتماد على المصادر الخارجية للدخل سواء فيما يتعلق بالعمالة في إسرائيل أو في العمالة في البلدان العربية أو من حيث ارتباط التجارة بإسرائيل إلى أقصى حد فالاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشاكل ثلاث وهي: اختلال سوق العمل والإنتاج، الاختلال التجاري وميزان المدفوعات، الاختلال في التعليم والتدريب المهني وآثار الانتفاضات على العملية التعليمية. وهذه المشاكل في مجملها أدت إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي أو تطبيق برنامج المساعدات الدولية¹⁴⁰.

¹³⁶ غليون، برهان، مصدر سابق، ص 44-45.

¹³⁷ روي، سارة، "المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية ودورها في التنمية الصناعية"، صامد الاقتصادي، ص 12، ع 81، تموز/أيلول، 1990، ص 56-57.

¹³⁸ سعيد، ادوارد. "غزة أريحا: سلام أمريكي"، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995، ص 123.

¹³⁹ ماس - المراقب الاقتصادي -، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، عدد 8، 2001، ص 19.

¹⁴⁰ السعدني، مصدر سابق، ص 224-225.

• الصعوبات المعيشية التي يواجهها الشعب الفلسطيني تؤدي إلى التركيز على تحسين الظروف المعيشية للسكان. كما إن وضع البنية التحتية السيئ يساهم في التركيز على إصلاحها فالبنية التحتية أساسية فيما يتعلق بالمشاريع الإنتاجية وكما يقول الدكتور محمد اشتية "البرامج التي تنفذها بقدار تهدف إلى إزالة أعناق الزجاجات التي يعيش فيها واقع البنية التحتية الفلسطيني وذلك بإعادة تأهيل وتطوير الخدمات العامة التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني الفلسطيني"¹⁴¹, فان وجود بنية تحتية اقتصادية ضعيفة، والاستثمار الضعيف في القطاعات الإنتاجية كل هذا يشكل عقبة أمام تنمية البنية التحتية الفلسطينية ومن الملاحظ أن إسرائيل أنفقت خلال سنوات الاحتلال للضفة والقطاع ما لا يزيد عن 15 دولار للفرد الفلسطيني سنويا في مجال البنية التحتية، بينما الإنفاق الإسرائيلي على البنية التحتية كان يصل إلى ألف دولار سنويا للفرد الإسرائيلي¹⁴².

• هناك تداخلات كبيرة في مهام المؤسسات والوزارات في السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك بسبب حداثة هذه المؤسسات، وتتسم العلاقة بين المؤسسات والوزارات بأنها علاقة تنافسية لا تعاونية¹⁴³.

لقد عملت المشاكل والعقبات التي أعاقت عملية تدفق المساعدات للشعب الفلسطيني على التقليل من هذه المساعدات ومن قيمتها الحقيقية¹⁴⁴.

¹⁴¹ انظر: "د. محمد اشتية وحديث خاص لأسواقنا: مؤسسة بقدار نافذة المساعدات في مرحلة البناء"، أسواقنا، مجلة اقتصادية شهرية تصدر عن مركز ناسا / رام الله، ع10، أيلول، 1996، ص26.

¹⁴² عبدا لله، سمير. "إستراتيجية التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني"، القدس: دار القدس للنشر والتوزيع، 1994، ص137.

¹⁴³ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني : استطلاع رقم(24) :عملية السلام، أداء السلطة الفلسطينية، وأداء المجلس التشريعي، أيلول -تشرين أول، 1996، ص4-9.

¹⁴⁴ اشتية، مصدر سابق، ص 506..

IV. الفصل الرابع

مؤتمرات الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية

وحجم المساعدات المقدمة من خلالها

1.IV المبحث الأول : المؤتمرات التي عقدت لتمويل السلطة الوطنية الفلسطينية

2.IV. المبحث الثاني : الخطط الفلسطينية للتنمية التي قدمت لمؤتمرات الدول

المانحة

3.IV. المبحث الثالث : الإشكاليات المتعلقة بالمؤتمرات كأداة لتقديم

المساعدات

الفصل الرابع

1.IV المبحث الأول: المؤتمرات التي عقدت لتمويل السلطة الوطنية الفلسطينية

مقدمة

بعد توقيع اتفاقات أوسلو في أيلول 1993، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 برزت متغيرات جديدة ذات تأثير مهم على الواقع الفلسطيني، فقد أصبح للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وللمرة الأولى إدارة تنموية رسمية لها مصلحة في إطلاق عملية التنمية وبناء المؤسسات وتحمل مسؤولية وأعباء خمسة ملايين فلسطيني، وقد امتلكت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو، أدوات إدارية واقتصادية هامة لإدارة وتوجيه عملية التنمية والاعمار، ولكن كان لا بد من الأموال لإدارة مثل هذه المشاريع، وتمويل جميع هذه الالتزامات، لذلك أخذت المساعدات المالية تتدفق على السلطة الفلسطينية بطرق شتى وبوتائر مختلفة وبشروط متغيرة ومتقلبة تتبع حالة الحراك السياسي السائدة، بهدف مساعدتها في مواجهة مشكلات التخلف التي تراكمت على مدى العقود الماضية، وفي إطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكانت مؤتمرات الدول المانحة من ابرز مصادر دعم السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي قدمت لها معونات كبيرة، وفيما يلي عرض لأهم وابرز هذه المؤتمرات التي عقدت لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها وحتى عام 2009.

IV.1.1. مؤتمرو واشنطن 1993م

عقد أول مؤتمرو للمانحين في أعقاب توقيع إعلان المبادئ "اتفاقية أوسلو" في واشنطن في الأول من تشرين الأول العام 1993¹⁴⁵، فبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 على أجزاء معينة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وما سبقها من توقيع اتفاقية المبادئ أوسلو في عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، تم التوصل إلى اتفاقات مشتركة برعاية عالمية وعربية احتضنتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وشارك في هذا المؤتمر الدولي عدد كبير من الدول بهدف حشد الإمكانيات المادية والمعنوية واللوجستية والفنية، كي يكون باستطاعة السلطة الوطنية الفلسطينية القيام بمهامها على أراضيها وإدارتها، وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية المدمرة، وإقامة المؤسسات والمرافق العامة التي تم حرمان المواطن الفلسطيني منها على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن.

وتم في سياق المؤتمر تأسيس لجنة تنسيق المساعدات، وهي عبارة عن آلية منح دولية، تهدف لتنسيق المساعدات للفلسطينيين، وقد تعهدت الدول والمؤسسات التي شاركت في مؤتمر واشنطن بتقديم حوالي 2.5 مليار دولار لفترة خمس سنوات (1994 - 1999) وهي الفترة التي نص عليها إعلان المبادئ كمرحلة حكم ذاتي انتقالية، تتم خلالها المفاوضات حول الحل الدائم الذي سيستقر بموجبه الوضع النهائي القانوني، والسياسي، والاقتصادي، للمناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م¹⁴⁶.

¹⁴⁵ أشنتية، محمد، مصدر سابق، ص84.

¹⁴⁶ أشنتية، مصدر سابق، ص85.

ومن أهم الدول والمؤسسات التي شاركت في مؤتمر واشنطن :

كندا، الصين، جمهورية مصر العربية، الاتحاد الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، روسيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة (بريطانيا)، الولايات المتحدة الأمريكية¹⁴⁷.

بلغ عدد الدول التي أعلنت عن نيتها تقديم مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية 45 دولة ومؤسسة مالية أصبحت تعرف فيما بعد "بمجموعة الدول المانحة" أو "المجموعة المانحة".

اتفقت هذه الدول بمجموعها على الخطوط العريضة لأهداف وأغراض تقديم المساعدات للمناطق الفلسطينية يمكن تلخيصها بما يلي :

- دعم عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتنفيذ المشاريع التي من المفترض أن تعمل على تحسين مستوى المعيشة، ونوعية الحياة للفلسطينيين.
- إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي، والاستقرار، والتقدم لشعوب المنطقة، ومن ثم إلحاقها كسوق مشترك واعد بالنظام الاقتصادي العالمي.
- إزالة واحتواء أسباب الصراع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق وترسيخ المؤسسات الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان¹⁴⁸.

هذه الأهداف والأسباب والدوافع لتقديم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية تخرج عن الإطار التقليدي لسياسة الدول المتقدمة في تقديم المساعدات للدول النامية، والتي كانت تتمحور حول احتواء الخطر الشيوعي عن طريق تحسين الأحوال المعيشية، وحول إيجاد التوازن في النمو الاقتصادي

¹⁴⁷ وكالات أنباء، (1993، 1 تشرين أول)، جريدة القدس، انظر، ص1

¹⁴⁸ أشتية، مصدر سابق، ص86.

بين الشمال المصنع والجنوب المتخلف وذلك بتطبيق "النهج الكينزي" على المستوى الدولي، ويتلخص هذا النهج على أن المساعدات الدولية تعمل على رفع القوة الشرائية لدول العالم المتخلف مما يؤدي في ظل الاقتصاديات المفتوحة إلى زيادة الطلب على منتجات الدول المانحة و تحريك عجلة الإنتاج فيها (السياسة المالية الانجح في ظل الاقتصاديات المفتوحة وازدياد حجم التبادل التجاري العالمي والاعتماد المتبادل الكبير تتم بتدويل هذه السياسة عن طريق المساعدات الدولية)¹⁴⁹.

IV.1.2. المؤتمر الخاص بالمساعدات الاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني 1996

عقد المؤتمر الخاص بالمساعدات الاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني في العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ 9-1-1996، حضر المؤتمر وفد من الجانب الفلسطيني، وممثل عن إسرائيل، وممثلين عن الجهات المانحة، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا واليابان، وكندا، والمملكة العربية السعودية، والأردن، ومصر، والبنك الدولي، ومنسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية، وكذلك مجموعة من المنظمات الدولية.

وأكد المانحون على مدى أهمية الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في 20 كانون ثاني 1996 كما أكد المشاركون في المؤتمر دعمهم لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وفقاً لاتفاق المرحلة الانتقالية، وضمن سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط، كما أكد المشاركون على أهمية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني من خلال خلق فرص عمل، وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية، وإرساء أسس التنمية الاقتصادية المستدامة.

¹⁴⁹ اشنتية، مرجع سابق، ص ص 85 - 86.

وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية لنفسها إستراتيجية اقتصادية متوسطة الأجل، والتي تركز على استثمارات القطاع الخاص كمحرك للنمو. وتهدف الخطة إلى مساعدة الاقتصاد الفلسطيني لتأخذ مكانها في البيئة الإقليمية والعالمية للتجارة والاستثمار.

كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي عزمها لتحسين سبل تعزيز الصادرات الفلسطينية من خلال امتيازات تجارية تدعم الاقتصاد الفلسطيني، كما أكد المجتمع الدولي التزامه بتقديم الدعم والمساهمة في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى المؤتمر برنامج الاستثمار الأساسية، الذي اعتمد بالإجماع من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني والتي قدمتها السلطة الفلسطينية خلال اجتماع الفريق الاستشاري للبنك الدولي في 18-19 أكتوبر، 1995، ركز هذا البرنامج على التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، ويتضمن استثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية 550 مليون دولار، وقائمة لمشاريع ذات أولوية عاجلة وملحة والتي تعتبر أساسية لعملية التنمية الفلسطينية موزعة على أربعة قطاعات رئيسية هي البنية التحتية، والقطاعات الاجتماعية، والقطاع الخاص وبناء المؤسسات إضافة إلى مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي تشمل بناء الطرق والآبار والمدارس والمستشفيات وكذلك مشاريع المياه، وقدمت حكومة إسرائيل تعهد بأنها سوف تساعد وتسهل التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

قدم المانحون وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية تعهداً بقيمة مليار وثلاث مئة مليون دولار لدعم برنامج الاستثمار، وتمويل المشاريع بقيمة 865 مليون دولار وتمويل العجز بقيمة 75 مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية والتزامات غير مدفوعة 500 مليون دولار.

طلب المؤتمر من لجنة الاتصال متابعة جميع القضايا التي طرحت خلال هذا المؤتمر، ومقترحات المشاريع الإضافية التي طرحتها السلطة الوطنية الفلسطينية، وأكدت الدول المانحة رغبتها في الاستمرار في عقد الاجتماعات لمتابعة الدعم المخصص للسلطة الوطنية الفلسطينية¹⁵⁰.

IV.1.3. مؤتمر المجموعة الاستشارية لمساعدة الشعب الفلسطيني 1996

عقدت المجموعة الاستشارية للبنك الدولي لمساعدة الشعب الفلسطيني اجتماعها في مقر البنك الدولي في العاصمة الفرنسية يوم 19/11/1996 من أجل البحث في مختلف المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني مثل دعم الموازنة وتنسيق المساعدات الدولية والمشاريع الجارية التي تواجه صعوبات جمة ناجمة عن أفعال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

وكان الاجتماع جلسة لحشد التعهدات لبرامج البنك الدولي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية خلال عام 1997، حضر الاجتماع عن الطرف الفلسطيني الرئيس ياسر عرفات والدكتور نبيل شعث ومحمد النشاشيبي، وهما من كبار مستشاري الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في المسائل الاقتصادية¹⁵¹.

شاركت في هذا الاجتماع نحو 40 دولة ومؤسسة دولية من أهمها البنك الدولي، الأمم المتحدة، الوكالة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الوكالة اليابانية، لقد جاء انعقاد المؤتمر بعد سنة مأساوية على الفلسطينيين عملت خلالها الدول المانحة على محاولة إبقاء الاقتصاد الفلسطيني حيا في ظل القيود المشددة التي تفرضها إسرائيل على حرية التنقل، ومن الملاحظ انه بسبب عدم الاستقرار

¹⁵⁰ السلطة الوطنية الفلسطينية، البرنامج الاستثماري العام لسنة 1997م، مقدم إلى المجموعة الاستشارية للدول المانحة المنعقد في باريس بفرنسا، 1996م

¹⁵¹ وكالات أنباء، (1996، 19 تشرين ثاني). جريدة القدس، ص 1.

والإغلاق فإن الدول المانحة استبدلت تمويل مشاريع البنية التحتية المتوسطة المدى بتمويل مشاريع قصيرة المدى مثل إيجاد فرص عمل.

قدم الوفد الفلسطيني إلى هذا الاجتماع البرنامج الاستشاري العام لسنة 1997 الذي أعدته السلطة الوطنية الفلسطينية بالتنسيق مع الدول المانحة والبنك الدولي والأمم المتحدة من خلال آليات التنسيق المحلية، وقدر حجم البرنامج الاستثماري الفلسطيني بحوالي مليار واثان وثلاثون مليون دولار شمل المشاريع ذات الأولوية الملحة والعاجلة للتنمية الفلسطينية، إضافة إلى مشاريع التنمية طويلة المدى. لقد قامت الدول المانحة بالتعهد بدعم البرنامج الاستشاري بمبلغ 845 مليون دولار¹⁵².

IV.1.4. مؤتمر واشنطن للدول المانحة 1998

عقد بتاريخ 30 تشرين الأول 1998 في واشنطن مؤتمر الدول المانحة لإقرار مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية لخمس سنوات قادمة، حضر عن الجانب الفلسطيني الرئيس الراحل ياسر عرفات، وشارك في المؤتمر 45 دولة يمثلها وزراء خارجية.

قدم الفلسطينيون خطة تنموية لثلاث سنوات بتكلفة 2.7 مليار دولار لدعم قطاعات البنى التحتية، وتطوير المؤسسات، وتطوير المصادر البشرية والتنمية الاجتماعية، وتطوير القطاعات الإنتاجية.

وتعهد المؤتمر الدولي للمانحين مبلغاً قدره 2.7 مليار دولار للتنمية الاقتصادية الفلسطينية خلال السنوات الخمس المقبلة. من بين التعهدات كانت 900 مليون دولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، 500 مليون دولار من قبل الاتحاد الأوروبي، 170 مليون دولار من النرويج، 200

¹⁵² نصار، محمد. (2011). خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع والطموح. موقع صوت الوطن
<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/01/19/218540.html>

مليون دولار من اليابان، 100 مليون دولار من المملكة العربية السعودية، 80 مليون دولار من الكويت، و30 مليون من كندا، 10 مليون دولار من استراليا، و 15 مليون دولار من الدانمرك¹⁵³.

كان انعقاد هذا المؤتمر دليل على الدعم السياسي القوي من المجتمع الدولي للمسيرة السلمية وللسلطة الوطنية الفلسطينية، خصوصاً أن انعقاد هذا المؤتمر جاء بعد انتهاء السنوات الخمس التي تقرر فيها تقديم مساعدات مالية للسلطة الوطنية الفلسطينية بعد أن وقعت إعلان المبادئ في واشنطن 1993.

منذ عام 1993 وحتى عام 1998 قدمت الدول المانحة تعهدات للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيمة 2.3 مليار دولار قدم منها 2.1 مليار دولار¹⁵⁴.

IV.1.5. المؤتمر الدولي "بيت لحم 2000" 1999

عقد المؤتمر الدولي لبيت لحم 2000 في روما، في 18 و19 شباط 1999، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وضم المشتركين في المؤتمر شخصيات بارزة سياسية ودينية، من بينها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ووزير خارجية إيطاليا، ووزير خارجية السنغال، ورئيس لجنة الاحتفال الكبير لعام 2000، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعمدة روما، وممثلو الحكومات، بما في ذلك البلدان المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والبرلمانيون، وبلدية بيت لحم والمنظمات غير الحكومية.

¹⁵³ (مؤلف مجهول). (1998). مؤتمر الدول المانحة في واشنطن. موقع مؤسسة بكدار.

<http://www.pecdar.org/printnews.php?id=156>

¹⁵⁴ انترميديا اف.ب. (1998، 30 تشرين ثاني). بحضور الرئيس عرفات مؤتمر الدول المانحة يعقد في واشنطن اليوم. جريدة القدس. ص1.

وأبرز المؤتمر الأهمية الفائقة المعلقة على نطاق العالم على تكريم الذكرى السنوية الألفين لميلاد يسوع المسيح. وتضمن اعترافاً واحتفالاً بتاريخ ومستقبل مدينة بيت لحم الفلسطينية - مسقط رأس يسوع المسيح - بوصفها موطن سلام¹⁵⁵.

وكان الهدف من المؤتمر أيضاً دعم مشروع بيت لحم 2000 الذي نظّمته السلطة الفلسطينية والنرويج له وكفالة أكبر مشاركة دولية ممكنة في تحقيقه، كما أبرز المؤتمر مدى إلحاح تحقيق الإنعاش الاقتصادي والرخاء للشعب الفلسطيني بعد عقود من الصراع والشتات.

رحبت الأمم المتحدة من خلال قراري الجمعية العامة بالاحتفال العالمي والتاريخي في بيت لحم بميلاد يسوع المسيح وبداية الألفية الثالثة كرمز للأمل في السلام الذي تتشاركه جميع شعوب العالم.

كما أعربت عن تأييدها لمشروع بيت لحم 2000، الذي بادرت به السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1997 ويهدف المشروع إلى تشجيع ملايين من الحجاج والسياح على زيارة بيت لحم والاحتفال بهذه المناسبة الفريدة مع الشعب الفلسطيني، والترويج لماضي بيت لحم الثري والمستقبل المبشر لشعوب العالم، وإعطاء دفعة لصناعة السياحة الفلسطينية، وتعزيز التنمية الاقتصادية لمنطقة بيت لحم والأرض الفلسطينية. وقد اكتسب المشروع أولوية عليا بوصفه برنامجاً لإصلاح مدينة بيت لحم وتميئتها وإفادة بلدي بيت ساحور وبيت جالا المجاورتين أيضاً¹⁵⁶.

وقد ساهمت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي هيئة تابعة للجمعية العامة، في الاحتفال ببيت لحم 2000 بالترويج لمبادرة السلطة الفلسطينية بين

¹⁵⁵ مؤلف مجهول. (1999). الأمم المتحدة وبيت لحم 2000. موقع الأمم المتحدة

www.un.org/arabic/depts/dpi/bethlehem2000/un.htm

¹⁵⁶ موقع الأمم المتحدة، مرجع سابق..

أعضاء الأمم المتحدة في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها، وعن طريق نشر الوعي العام على الصعيد الدولي، كما قامت اللجنة، بدعم من الحكومة الإيطالية، بعقد المؤتمر الدولي لبيت لحم 2000 في روما في 18 و19 شباط/فبراير 1999 بهدف تعبئة أوسع دعم دولي ممكن لمشروع بيت لحم 2000 وللاحتفال بالألفية الجديدة في بيت لحم في إطار رؤية عالمية للسلام والمصالحة، واستعرض المؤتمر حالة المشروع واحتياجاته وروج لدعم هذه المبادرة الفلسطينية والمشاركة فيها على المستوى العام، كما وفر الفرصة للحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والشخصيات والمؤسسات الدينية والثقافية، والقطاع الخاص، وجهات المساعدة الدولية، والمنظمات غير الحكومية، لكي تشترك في الحوار والتعاون من أجل تعزيز السلام والمصالحة.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي منذ أوائل عام 1997 بتقديم المساعدة الملموسة لمشروع بيت لحم 2000 وذلك عن طريق تقديم الأموال وبدء حوالي 100 مشروع من جانبهم في مجالات الثقافة والبنية الأساسية والاقتصاد والسياحة.

واطلعت اليونسكو في عام 1997 بدراسات جدوى لمشروع بيت لحم 2000، تم من خلالها تحديد الأولويات لتنمية منطقة بيت لحم، وقام أكثر من اثني عشر بلداً منها اليابان والدانمرك، ومنظمات دولية من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، باستثمار ما يزيد على 100 مليون دولار، وبدأ برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي وحده مشاريع تزيد قيمتها على 20 مليون دولار، وأكمل عدة مشاريع لإصلاح الشوارع وشبكاتي المياه والمجاري وتوسيع مستشفى بيت جالا في وقت مناسب للاحتفال ببيت لحم¹⁵⁷.

¹⁵⁷(مؤلف مجهول). (1999). الأمم المتحدة وبيت لحم 2000. موقع الأمم المتحدة

IV.1.6. مؤتمر المانحين في أوسلو 2002

عقد مؤتمر المانحين في أوسلو على مدار يومين بتاريخ 24-25 نيسان 2002، وبحضور كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والنرويج.

لقد جاء هذا الاجتماع للمانحين بعد عامين تقريباً من انتفاضة الأقصى الثانية، والذي تكبد فيها الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية وسياسات الإغلاق والتضييق على الفلسطينيين وتدمير البنى التحتية والمنشآت الحكومية، ومقار السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يكن مخصصاً لإصدار وعود رسمية بتقديم هبات، إلا أن المانحين تعهدوا بتقديم حوالي 1.2 مليار دولار إلى السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2002، منها 300 مليون دولار لمواجهة الاحتياجات الإنسانية العاجلة، و 900 مليون دولار لبدء إعادة بناء مرافقها التي دمرتها القوات الإسرائيلية.

لقد أعلن وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور نبيل شعث أن الاحتياجات الفورية على الصعيد الإنساني وإعادة التأهيل تصل إلى 300 مليون دولار، وأوضح أن هذه المساعدات ستخصص على وجه التحديد لمدينتي جنين ونابلس لمواجهة الحاجات الإنسانية الملحة في هاتين المدينتين، ولإعادة تأهيل البنى التحتية كالمياه والمجاري والطرق والمدارس، وقد أكد أن عملية بناء البنى التحتية التي دمرتها العمليات العسكرية الإسرائيلية لن تستغرق أكثر من ستة أشهر.

وفي حين قدمت الانوروا تقديراً لها لعدد الفلسطينيين الذين يعيشون دون مأوى بحوالي أربعة آلاف فلسطيني منذ بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية، فقد توقع الوزير نبيل شعث الحصول أيضاً على

مبلغ بقيمة مليار دولار يخصص لإعادة الاعمار، تضاف إليه قيم موازية سبق ووعدت بها الدول العربية والاتحاد الأوروبي¹⁵⁸.

IV.1.7. مؤتمر لندن 2003

اجتمعت لجنة التنسيق العليا للدول المانحة يوم الثلاثاء 18 شباط 2003 في لندن لمتابعة الإصلاحات في السلطة الوطنية الفلسطينية، بحضور وفد فلسطيني ضم وزير التخطيط والتعاون الدولي نبيل شعث، ووزراء المالية سلام فياض والاقتصاد ماهر المصري والحكم المحلي صائب عريقات والإعلام ياسر عبد ربه والسياحة نبيل قسيس، ووفد إسرائيلي برئاسة يوسي غال نائب مدير وزارة المالية، ووزير خارجية النرويج الذي ترأس بلاده اللجنة، وممثلين عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة وروسيا وكندا واليابان والسعودية وصندوق النقد الدولي وسفراء مصر والأردن وتونس¹⁵⁹.

طالب الوفد الفلسطيني، الدول المانحة بمساعدات تصل إلى 1.5 مليار دولار للسنة المالية الممتدة حتى نيسان 2004، وقد دعت لجنة التنسيق العليا للدول المانحة في ختام اجتماعها في لندن الحكومة الإسرائيلية إلى رفع الإغلاق والحصار عن الأراضي الفلسطينية ورحبت بقرار الرئيس عرفات استحداث منصب رئيس الوزراء واستمرار السلطة الوطنية الفلسطينية في خطوات الإصلاح¹⁶⁰.

¹⁵⁸ (أوسلو/وكالات). (2002، 26 نيسان): الدول المانحة تقدم 1.2 مليار دولار مساعدة للفلسطينيين. جريدة القدس، ص 1، ص 19.

¹⁵⁹ وكالات أنباء (2003). وفد فلسطيني يبحث في لندن غدا دعم الدول المانحة والإصلاح ويلتقي مندوبي الرباعية. موقع مركز الإعلام الفلسطيني

<http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=684&cat=2&opt=1>

¹⁶⁰ الجندي، عمار. (2003). الفلسطينيون يطالبون اجتماع لندن ب 1.5 مليار دولار. موقع جريدة الشرق الأوسط. www.aawsat.com/details.asp?section=1&issueno

جاء هذا الاجتماع أول اجتماع ضمن ثلاث اجتماعات عقدت في لندن على مدار يومي الثلاثاء والأربعاء لبحث الشأن الفلسطيني، حيث جاء الاجتماع الثاني يوم الأربعاء 19 شباط على مستوى اللجنة الدولية للإصلاح، حيث قام الوفد الفلسطيني في هذا الاجتماع بعرض ما قامت به السلطة الوطنية الفلسطينية من إصلاحات ثم طالب الوفد الفلسطيني بمساعدة العالم لوقف التخريب الذي تمارسه إسرائيل والاجتماع الثالث عقد أيضاً يوم الأربعاء وكان اجتماع للجنة الرباعية على مستوى المندوبين، وطالب الوفد الفلسطيني الاجتماع العمل الفوري والسريع لطرح آليات للتنفيذ، والجدول الزمنية والمراقبين الدوليين لتنفيذ خريطة الطريق¹⁶¹، واستئناف عملية السلام وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف¹⁶².

IV.1.8. اجتماع لجنة التنسيق الخاصة بالدول المانحة 2004

شارك في اجتماع اللجنة الخاصة بتنسيق المساعدات للسلطة الفلسطينية في أسلو بتاريخ 2004/12/8 ممثلون عن الدول المانحة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما شارك فيه مسئولون إسرائيليون وفلسطينيون، في أول لقاء مباشر بين الطرفين منذ عام، جاء هذا الاجتماع بعد شهر تقريباً على وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

تعهد المانحين بما يقارب مليار و300 مليون دولار وهو المبلغ الذي طلبه الفلسطينيون¹⁶³، حيث أعلن الاتحاد الأوروبي عن مساعدات بقيمة 330 مليون دولار، في حين أعلنت منظمة المساعدات الإنسانية الأوروبية (ECHO) عن مساعدات بقيمة 55 مليون دولار، والنرويج بقيمة 75 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية بقيمة 55 مليون دولار، وكندا بقيمة 33 مليون دولار،

¹⁶¹ خريطة الطريق هو الاسم الذي أطلق على مبادرة سلام في الشرق الأوسط. كان هدف المبادرة لبدء محادثات لتوصل إلى حل نهائي لتسوية سلمية من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول 2005

¹⁶² الجندي، مصدر سابق.

¹⁶³ أخبار. (2004). اجتماع لجنة التنسيق الخاص بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني. مركز الإعلام الفلسطيني

<http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=2123&cat=2&opt=1>

أما البنك الدولي فتعهد بـ 50 مليون دولار، أما الولايات المتحدة فقد أعلنت خلال المؤتمر عن مساعدة استثنائية بقيمة 20 مليون دولار للخرينة الفلسطينية، إضافة إلى 5 ملايين دولار لدعم الانتخابات وتمويل المراقبين، كما أعلنت النرويج عن مساعدة خاصة بقيمة 5 ملايين دولار لدعم الخرينة، واليابان أعلنت عن مليون ونصف المليون لدعم المراقبين¹⁶⁴.

لقد تقرر في المؤتمر إرسال مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات الفلسطينية من قبل كل من الولايات المتحدة وكندا واليابان، هذا إضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي كان أول من أعلن عن إرسال مراقبين. وأكد المشاركون في الاجتماع على ضرورة أن تتخذ إسرائيل عددا من الإجراءات التي تنهي ما تفرضه على الأراضي الفلسطينية من إغلاقات، وأن ترفع القيود التي تقيد حركة الفلسطينيين، وأن تخفف الأوضاع الإنسانية السيئة للفلسطينيين. وطالب المجتمعون السلطة الفلسطينية بمضاعفة جهودهم في مجالات الإصلاح القضائي والأمني، كما هنا المجتمعون الفلسطينيون بالانتقال السلس للسلطة الذي أعقب وفاة الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

IV.1.9. مؤتمر لندن 2005

عقد مؤتمر لندن في شهر آذار 2005 وبحضور 23 دولة أجنبية وعربية، حيث علقت السلطة الوطنية الفلسطينية عليه آمالاً كبيرة لتمويل الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والسياسية والأمنية¹⁶⁵، تعهد المانحون بتقديم نحو مليار و200 مليون دولار لدعم السلطة الفلسطينية خلال عام

¹⁶⁴ وكالات أنباء.(2004). لارسن يشارك في اجتماع لجنة التنسيق الخاصة بالمساعدات. مركز أنباء الأمم المتحدة. www.un.org/arabic/av/radio/news/2004/n0412080.htm

¹⁶⁵ صالح، محسن، سعد، وائل (2006). مختارات من الوثائق الفلسطينية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

2005¹⁶⁶، وركزت هذه المساعدات في مجالات مختلفة أهمها: الحكم والتنمية الاقتصادية والأمن، ودعم الميزانية، بحيث أنشئ ما يعرف بالصندوق الإنمائي للإصلاح، وتوزعت التعهدات حسب مصدرها على الإتحاد الأوروبي بما قيمته 325 مليون دولار، الولايات المتحدة الأمريكية 391 مليون دولار، اليابان 90 مليون دولار، ألمانيا 58.5 مليون دولار، وإيطاليا 91 مليون دولار، وباقي التعهدات توزعت على الدول العربية، وصفت نتائج المؤتمر بأنها إيجابية من حيث إعطاء السلطة الفلسطينية الفرصة في عرض رؤيتها للبرامج المختلفة لبناء المؤسسات الفلسطينية القائمة على الديمقراطية والإصلاح والتطوير، وقد حصلت السلطة الفلسطينية على الدعم السياسي والاقتصادي من المؤتمر¹⁶⁷، لقد استعرضت السلطة الفلسطينية من خلال المؤتمر المعاناة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني نتيجة للحصار والإغلاق والتدمير اليومي، وأكدت أن إنعاش الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على إنهاء نظام الإغلاق والقيود، التي تفرضها إسرائيل على حركة الأشخاص والبضائع، وقدمت السلطة الفلسطينية أمام المجتمعين التزاماً بمجموعة من التعهدات على الصعيد الاقتصادي، أهمها اتخاذ مزيد من الإجراءات لمكافحة الفساد وتنفيذ التوصيات المالية للبنك الدولي، ووضع خطة متوسطة المدى للتنمية، والنهوض بالأوضاع القانونية وتلك المتعلقة بأنشطة القطاع الخاص، وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية بحث الجهات المانحة على تلبية التزاماتها العالقة، كما تم تحديد موعد لاجتماع المانحين في نهاية حزيران من عام 2005¹⁶⁸.

¹⁶⁶ (مؤلف مجهول). (2005). أبو مازن : النجاح الأمني يتطلب مساراً سياسياً ووقف الاستيطان والجدار ومصدرة الأراضي. مركز الإعلام الفلسطيني.

<http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=1261&cat=4&opt=1>

¹⁶⁷ وكالات أنباء. (2005، 1 آذار). مؤتمر لندن لإصلاح المؤسسات الفلسطينية ينعقد اليوم وسط توقعات بدعم سياسي و مالي واقتصادي للسلطة. جريدة القدس. ص 1.

¹⁶⁸ وكالات أنباء. (2005). وقائع مؤتمر لندن. موقع وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية <http://www.fco.gov.uk/servlet/Front>

بعض المراقبين اعتبروا أن المؤتمر قد ركز على الإصلاحات الأمنية بعيداً عن القضايا السياسية¹⁶⁹.

10.1.IV. اجتماع لجنة الارتباط الخاصة للدول المانحة في نيويورك 2007

عقدت لجنة الارتباط الخاصة بتقديم مساعدات الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية اجتماعاً في نيويورك بتاريخ 23 ايلول 2007 على مستوى وزاري، بحضور وفود من كندا، مصر، الإتحاد الأوروبي، إسرائيل، اليابان، الأردن، روسيا، المملكة العربية السعودية، تونس، البنك الدولي والولايات المتحدة¹⁷⁰.

حضر من الجانب الفلسطيني رئيس الوزراء الفلسطيني د. سلام فياض، ووزير الإعلام، ووزير التخطيط، وممثل السلطة الوطنية الفلسطينية لدى الأمم المتحدة. وترأس هذا الاجتماع كل من وزير خارجية النرويج وسكرتير الأمم المتحدة بان كي مون.

وأكد الوفد الفلسطيني للجنة الدولية أن عملية التنمية في فلسطين ستبقى في ظل الاحتلال متعثرة، الأمر الذي يستوجب تفعيل دور الدول المنضوية في عضوية اللجنة، لدعم عملية السلام العادل والشامل، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك من أجل توفير الظروف المناسبة للتنمية المستدامة¹⁷¹.

وأجمعت كل الأطراف المشاركة في اجتماع لجنة الارتباط المؤقتة للدول المانحة، بنيويورك، على أن تحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني سيشكل زخماً وقوة دافعة إيجابية لحل الصراع

¹⁶⁹ ا.ف.ب. (2005، 2 آذار). مؤتمر لندن للمانحين ينعقد اليوم. جريدة الأيام. ص 1.

¹⁷⁰ (مؤلف مجهول). (2008). تنفيذ خطة الإصلاح و التنمية. موقع البنك الدولي.

www.unicef.org/arabic/media/24327_37991.html

¹⁷¹ موقع البنك الدولي، مصدر سابق.

والعمل على إقامة دولة فلسطينية، وبين التحليل الذي قدم في اجتماع لجنة الارتباط الخاصة للدول المانحة من قبل البنك الدولي انه لتحقيق تحسين الأوضاع في الأراضي الفلسطينية لا بد من القيام بإجراءات متوازية من جانب السلطة الفلسطينية وإسرائيل والدول المانحة، ولكي تعتبر هذه الإجراءات فعالة يجب أن تتناول الشعب الفلسطيني بأكمله، مؤكدين أن القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية الحركة في كل من الضفة وقطاع غزة كانتا عاملين رئيسيين ومعيقين لإحراز نمو اقتصادي فلسطيني، كما أكدت كل الأطراف على ضرورة أن توقف إسرائيل بناء جدار التوسع والنمو المستمر للمستوطنات، ورفع القيود على حرية الحركة والوصول للأفراد والخدمات والبضائع.

وأكدت لجنة الارتباط المؤقتة للدول المانحة لتنسيق المساعدات للشعب الفلسطيني برئاسة النرويج، على التزام أعضائها القوي نحو حل الدولتين، ودعمها وتأييدها للحكومة برئاسة د.سلام فياض، وخططها وبرامج الإصلاح الطموحة التي تعكف على إعدادها، كما أشادت بجهود الحكومة الفلسطينية الشرعية لمنع أي انهيار أو كوارث اقتصادية ومعيشية في قطاع غزة، مشددة على وجوب عدم توقف المشاريع التنموية في قطاع غزة رغم صعوبة الأوضاع هناك¹⁷².

اتفقت اللجنة الخاصة المنعقدة على السعي بنشاط لتطبيق أجندتها من أجل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني والتنمية، كما أكدت أن دعم الموازنة هو أمر جوهري من أجل الإبقاء على المؤسسات الفلسطينية القائمة، وقد تم النظر إلى مؤتمر السلام الذي سوف ينعقد في تشرين الأول 2007 في نابوليس بعين الرضا حيث اعتبر مسارا إيجابيا لإعادة تأسيس وإحراز تقدم في مبادرات السلام وحل الصراع.

¹⁷² رويترز. (2007، 24 أيلول). اللجنة الرباعية تأمل بتمويل الحكومة الفلسطينية العام المقبل. جريدة القدس. ص 1.

واتفقت الأطراف على ضرورة تقديم دعم إيجابي إضافي من أجل دعم الحكومة الفلسطينية لتلبية احتياجاتها وإنعاش القطاع الاقتصادي، وضرورة دعم خطة الإصلاح والتنمية التي تنوي السلطة الوطنية الفلسطينية تقديمها لمؤتمر باريس للمانحين في السابع عشر من تشرين ثاني 2007، لضمان استمرارية عملية إصلاح وتنمية الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته بما في ذلك غزة التي تمثل نسبة تبلغ 40% من الشعب الفلسطيني من خلال تطبيق هذه الخطة، وحتى تتجح تلك العملية كان لا بد من موافقة الدول المانحة على الخطة المذكورة ودعمها من خلال الجهود الإسرائيلية المتمثلة بالتخفيف من القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة والى الخارج¹⁷³.

تم تكليف المبعوث الخاص للجنة الرباعية توني بلير، وتفويضه بمسؤولية البحث عن موارد مالية وآليات توصيل الدعم في الأراضي الفلسطينية المحتلة تماشيا مع الوكالات الرئيسية الموجودة في السلطة الوطنية، وقد التزمت السلطة الوطنية أيضا بالعمل على تحسين الأداء الحكومي في إطار تقديم الخدمات، وتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين الوظائف الحكومية بما في ذلك القانون والنظام، الاستقرار المالي، الإدارة العامة واللامركزية للوظائف الحكومية، و أعربت كل الأطراف عن مخاوفها مع استمرار تدهور الوضع في قطاع غزة، وتدهور الوضع الإنساني والتبعية وتآكل الاقتصاد¹⁷⁴.

¹⁷³ (مؤلف مجهول). (2008). تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية. موقع البنك الدولي.

<http://www.worldbank.org>

¹⁷⁴ المصدر نفسه.

1.IV. 11. مؤتمر نابوليس 2007

عقد في أنابوليس بولاية مارييلند الأمريكية يوم الثلاثاء 27 من تشرين الثاني نوفمبر مؤتمر أنابوليس بمشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وعدد كبير من زعماء العالم، من ضمنهم العديد من الزعماء العرب والمسلمين¹⁷⁵.

وكان البيان المشترك للرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس أبو مازن ورئيس الوزراء الإسرائيلي يهود أولمرت يتضمن العديد من نقاط التفاهم المشتركة بين الأطراف كانت على النحو التالي :

1- عبرت جميع الأطراف إصرارهم وعزمهم على وضع حد لسفك الدماء والمعاناة وعقود من الصراع بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ وعلى بدء عهد جديد من السلام، القائم على الحرية والأمن والعدل والكرامة والاحترام والاعتراف المتبادل، وعلى نشر ثقافة السلام واللاعنف، وعلى التصدي لأعمال الإرهاب والتحريض سواء ارتكبتها فلسطينيون أو إسرائيليون .

2- وسعياً لتحقيق هدف حل دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام فقد وافق الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني على إطلاق المفاوضات الثنائية فوراً وبحسن نية، من أجل التوصل إلى معاهدة سلام تحل جميع القضايا العالقة بما في ذلك كافة القضايا الجوهرية دون استثناء، كما نصت على ذلك اتفاقيات سابقة.

3- أكد الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي عزمهما الدخول في مفاوضات مكثفة ومستمرة ومتواصلة، وتعهدها ببذل كل جهد مستطاع من أجل التوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام 2008.

¹⁷⁵ www. quran.maktoob.com/vb/quran.

4- لتحقيق هذا الغرض، ستجتمع لجنة توجيه بقيادة مشتركة من قبل رئيس وفد كل طرف من الطرفين وبصورة مستمرة كما هو متفق عليه، بحيث تضع لجنة التوجيه خطة عمل مشتركة، إضافة إلى قيامها وإشرافها على عمل طواقم المفاوضات لمعالجة كافة القضايا، على أن يرأسها ممثل رفيع المستوى من كل طرف¹⁷⁶.

5- ستعقد لجنة التوجيه أول جلسة لها يوم 12 ديسمبر/ كانون أول 2007 .

6- الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، سيواصلان لقاءاتهما على أساس مرة كل أسبوعين، لمتابعة سير ومجرى المفاوضات، بهدف تقديم كل مساعدة ممكنة لدفع تلك المفاوضات إلى الأمام .

7- التزم الطرفان أيضا بالشروع فوراً في تنفيذ الالتزامات المترتبة على كل منهما بموجب خريطة الطريق، القائمة على العمل من أجل التوصل إلى حل دائم يتمثل بوجود دولتين، ويضع حدا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بناء على قرار الرباعية الدولية في يوم 30 أبريل/نيسان 2003 المتعلق بخارطة الطريق، كما اتفق الطرفان على تشكيل آلية أمريكية فلسطينية إسرائيلية بقيادة الولايات المتحدة، بغية متابعة تطبيق خريطة الطريق.

8- كما قدم الطرفان التزامهما بمواصلة تنفيذ الالتزامات المترتبة على خريطة الطريق، إلى أن يتوصلا إلى معاهدة سلام. وستقوم الولايات المتحدة بالمراقبة والحكم فيما يتعلق بوفاء كلا الجانبين بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق .

9- وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، فإن تطبيق معاهدة السلام المستقبلية، سوف يكون خاضعا لتطبيق خريطة الطريق كما تقضي بذلك الولايات المتحدة .

¹⁷⁶ انظر : جريدة القدس : 2007/11/27، الثلاثاء ، العدد 13750.

IV.1.12. مؤتمر باريس للمانحين من أجل الدولة الفلسطينية 2007

عقد مؤتمر باريس للمانحين في 17 كانون أول من عام 2007، حيث اعتبر امتداداً لمؤتمر أنابوليس، وهدف إلى تعبئة جهود المانحين لتوفير الدعم المالي والسياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، والذي يمكنها من بناء دولة قابلة للحياة.

ترأست فرنسا أعمال المؤتمر وكان هناك ثلاثة نواب للرئيس يمثلون النرويج والمفوضية الأوروبية والممثل الخاص للجنة الرباعية توني بلير.

حضر المؤتمر 90 دولة ومؤسسة وهيئة دولية كان أبرزها البلدان العربية والشرق أوسطية ومجموعة الثمانية و27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، والبلدان التي تتواجد فيها جاليات كبيرة من اصل فلسطيني والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمصرف الأوروبي للاستثمار، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأمم المتحدة، وحضر من الجانب الفلسطيني الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض إضافة إلى أربعة وزراء آخرين وخمس عشرة شخصية فلسطينية من الوفد المرافق¹⁷⁷.

طلبت السلطة الوطنية الفلسطينية نحو 5.6 مليار دولار لتنفيذ خطة التنمية والإصلاح للأعوام 2008 - 2010، واستطاعت الحصول على تعهدات وصلت قيمتها إلى سبعة مليار وأربع مائة مليون دولار أمريكي، حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم 550 مليون دولار أمريكي للعام 2008، أما المفوضية الأوروبية فتعهدت بتقديم 447 مليون يورو لعام 2008. وتعهدت ألمانيا بدفع 200 مليون يورو حتى 2010، وتعهدت اليابان بتقديم مساعدة بقيمة 150 مليون دولار.

¹⁷⁷ العمري، امجد. (2007، 17 كانون أول). الرئيس عباس التقى ساركوزي و سعود الفيصل و ليفني. جريدة القدس. ص 1.

أعلن المؤتمر أن 290 مليون دولار ستخصص لمشاريع تنموية مثل إنشاء مؤسسات أو بناء تجهيزات وأن 115 مليون دولار ستذهب للمساعدات الإنسانية عبر وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

تبنى جدول أعمال المؤتمر كقاعدة له خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 التي أعدته السلطة الوطنية الفلسطينية والتي جرى عرض خطوطها العريضة في 16 نوفمبر/ تشرين ثاني 2007.

ركز مؤتمر باريس بشكل خاص على الأولويات على المدى القصير، فيما يتعلق بتوفير الاستقرار للاقتصاد الفلسطيني وتنفيذ تدابير سريعة وفعالة ميدانياً من شأنها تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، كما تطرق المؤتمر إلى تنفيذ تدابير خاصة بتقل الأشخاص والسلع في الأراضي الفلسطينية بحيث كان ذلك امتداداً لمؤتمر انابوليس، وكان مما ميز المؤتمر هو العدد الضخم للوفود المشاركة والمستوى التمثيلي لهذه الوفود والذي اقله كان وزاري، إضافة إلى اللقاءات الثنائية والجماعية السياسية التي كانت على هامش اللقاء وحضور الرؤساء والمؤسسات الدولية¹⁷⁸.

أكدت رئاسة المؤتمر والمتمثلة في فرنسا بأنها ستقوم بالمتابعة الحثيثة للدول المانحة من أجل الوفاء بالتزاماتها، وان على السلطة أن تعمل على تنفيذ الخطة بحسب المقدمة، كما أكدت فرنسا أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سيتابعان تنفيذ الخطة وسيتم رفع تقارير لهيئة المؤتمر كل ثلاثة شهور عن سير العمل.

وتم الطلب من إسرائيل بتخفيف إجراءاتها الأمنية من أجل تسهيل حركة البضائع والمواطنين والأموال وعدم المساس بالمشاريع¹⁷⁹.

¹⁷⁸ مؤلف مجهول. (2007). أجندة مؤتمر باريس 2007. موقع الملتقى الفتاوي

¹⁷⁹ وكالات أنباء. (2007، 15 كانون أول). جريدة دنيا الوطن. ص 1.

IV.1.13. مؤتمر لندن 2008

عقد اجتماع وزاري للدول المانحة في لندن بتاريخ 2-5-2008 لبحث التقدم في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، والتزامات الأطراف المختلفة بما فيها إسرائيل تجاه إنجاز هذه الخطة، وعقد هذا الاجتماع بناء على طلب السلطة الوطنية الفلسطينية وكانت مناسبة لعرض ما حققته السلطة الوطنية الفلسطينية على طريق تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية وتم مناقشة التزامات الدول المانحة تجاهها وفقاً لما تعهدت به في مؤتمر باريس.

كما شارك في الاجتماع وزراء خارجية النرويج والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا ومصر وإسرائيل والأمين العام للأمم المتحدة والممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي وممثل اللجنة الرباعية الدولية.

وشارك في الاجتماع عن الجانب الفلسطيني رئيس الوزراء وممثلون عن مكتب الرئاسة ووزارة المالية والخارجية والتربية والتعليم وسلطة الطاقة¹⁸⁰.

في هذا المؤتمر انتقدت وزارة الخارجية الأمريكية تقاعس بعض الدول العربية الغنية عن دفع الأموال التي وعدت الفلسطينيين بها متهمه هذه البلدان بالسعي إلى "دفع أقل ما يمكن"¹⁸¹.

وطالبت اللجنة الرباعية الدولية التي شاركت في هذا المؤتمر مختلف الدول بالوفاء بتعهداتها لمساعدة السلطة الفلسطينية مالياً، وأصدرت اللجنة بياناً تشجع فيه الدول العربية على الوفاء بالتزاماتها السياسية والمالية.

¹⁸⁰ ارنووط، عبد الرؤوف. (2008، 2 أيار). مؤتمر المانحين يعقد اليوم في لندن و النرويج تتوقع إجراءات تخفيف اسرائيلية. جريدة

الأيام، ص1.

¹⁸¹ المصدر نفسه.

وتظهر الأرقام أن المانحين العرب تعهدوا في مؤتمر باريس في كانون الأول 2007 بتقديم 717 مليون دولار لدعم ميزانية السلطة، لم يدفع منها سوى 153 مليون دولار، في المقابل دفع مانحون آخرون 502 مليون دولار من أصل 835 مليون دولار تم التعهد بها. كما وحثت لجنة المانحين الجهات المانحة على «إعادة توجيه الأموال المخصصة أصلاً لمشاريع محددة تأخر وضعها موضع التنفيذ بسبب تدهور الأوضاع الميدانية»¹⁸².

1.IV.14. مؤتمر الدول المانحة لدعم فلسطين (برلين) 2008

عقد في العاصمة الألمانية برلين مؤتمر للدول المانحة لتعزيز قطاع العدالة والأمن في الأراضي الفلسطينية، برئاسة وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير وبحضور 40 دولة وجهة مانحة، كان من بينها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، ويمثل الرباعية الدولية توني بلير، ووزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ومن الطرف الفلسطيني حضر رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض، ورئيس لجنة المفاوضات الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور صائب عريقات¹⁸³.

أقرت الوفود المشاركة في المؤتمر بدورها مشاريع التمويل التي قدمت من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والتي كان من بينها تدريب قوات الشرطة والأمن وتجهيزها، وتأهيل قضاة وإعادة بناء المحاكم والسجون بحلول العام 2011، وتطوير شبكات الاتصال.

كما أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيرفع عدد عناصر بعثة التنسيق لدعم الشرطة الفلسطينية التي شكلها في العام 2006 من 33 فرد إلى 53 فرد بإرسال 20 قاضيا وخبيرا قانونيا، وكان

¹⁸²أخبار . (2007). مؤتمر باريس للمانحين سيوفر مليارات الدولارات للفلسطينيين. موقع المركز الإعلامي الفلسطيني.

<http://www.palestine-pmc.com/arabic>

¹⁸³ برلين/وكالات. (2008، 25 حزيران). مؤتمر برلين لدعم الأمن الفلسطيني يدعم إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. جريدة

القدس. ص 1.

الفلسطينيون قد طلبوا 184 مليون دولار، لتنفيذ مشاريع تمتد بين العامين 2008 و2010 ولكن المؤتمر قدم وعود ب 242 مليون دولار¹⁸⁴.

لقد أكد المشاركون في هذا المؤتمر الدولي إخلاصهم لفكرة إقامة الدولتين فلسطين وإسرائيل، وأن تطور الاقتصاد والمنظومة القضائية الفلسطينية سيعود بالفائدة والربح في نهاية المطاف وسيسمح بازدهار اقتصاد الدولة الفلسطينية وخدمة شعبها، ودعت اللجنة الرباعية إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها الواردة في "خارطة الطريق"، والتي تسمح بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأكد على وجه الخصوص بأن "خارطة الطريق" تتطلب من الأطراف الإمتناع عن القيام بأعمال أحادية تسبق الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. وأنه من أجل تنمية الاقتصاد الفلسطيني ينبغي السماح للفلسطينيين التنقل بحرية في أراضيهم، وعدا ذلك يتعين على فلسطين أن تضمن أمنها بنفسها.

ورحب المشاركون بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بتشكيل فريق من الاختصاصيين مهمته متابعة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه¹⁸⁵.

1.IV.15. المؤتمر الدولي لإعادة اعمار قطاع غزة 2009

عقد المؤتمر الدولي لإعادة اعمار قطاع غزة في مدينة شرم الشيخ المصرية وجاء هذا المؤتمر بمبادرة من جمهورية مصر العربية، يوم 2 آذار 2009، نتيجة الدمار الذي أصيب به قطاع غزة من عملية "الرصاص المصبوب" التي نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي واستمرت على مدى ثلاثة أسابيع من 27 كانون أول 2008 وحتى 18 كانون ثاني 2009 وخلفت أكثر من 1350 شهيداً

¹⁸⁴ أولريك هايمولير. (2008). دعم الشرطة الفلسطينية: قرارات في "مؤتمر برلين لدعم الأمن المدني الفلسطيني وسيادة القانون" في حزيران/ يونيو 2008. وقع الشرفة.

www. al-shorfa.com/cocoon/meii/xhtml/ar/.../2008/.../feature-01

¹⁸⁵ برلين/ وكالات، مصدر سابق. ص34.

فلسطينياً و5500 جريح، إضافة إلى دمار العديد من المباني والبنى التحتية والمرافق العامة والمدارس وحتى المستشفيات.

وجاء هذا المؤتمر بهدف الاستجابة لاحتياجات الإغاثة الفورية وإعادة الاعمار للشعب الفلسطيني في قطاع غزة في أعقاب الهجوم العسكري الإسرائيلي، وقدمت في المؤتمر تعهدات وصلت إلى 4.481 مليار دولار لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني وإعادة اعمار قطاع غزة بحيث يتم تقديمها على دفعات وعلى مدى عامين، إضافة إلى تأكيد دول على مبالغ سابقة كانت قد تعهدت بتقديمها، وبذلك وصلت إجمالي المساعدات التي تم التعهد بها في هذا المؤتمر إلى 5.2 مليار دولار أمريكي¹⁸⁶.

شارك في المؤتمر 71 دولة و16 منظمة إقليمية ودولية، إلى جانب مؤسسات التمويل الدولية، وكان من ضمن الحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، ورئيس وزرائه سلام فياض، والرئيس المصري حسني مبارك ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، ورئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وطالب المؤتمر بضرورة فتح إسرائيل المعابر المؤدية إلى قطاع غزة، والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، لقد كان المبلغ الذي قدمته الدول المانحة أكبر مما كانت تتوقع السلطة الوطنية الفلسطينية الحصول عليه¹⁸⁷.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون أن بلادها ستساهم بمبلغ 900 مليون دولار، بحيث تخصص 300 مليون دولار لإعادة اعمار قطاع غزة

¹⁸⁶ القاهرة/وكالات أنباء. (2009 آذار). مؤتمر شرم الشيخ يتعهد بدفع 5200 مليون دولار خلال عامين. جريدة القدس. ص1.
¹⁸⁷ ارنووط، عبد الرؤوف. (2009، 3 آذار). المشاركون في مؤتمر شرم الشيخ اعتمدوا خطة الحكومة والياتها المقترحة للتمويل. جريدة الأيام. ص1.

و600 مليون دولار لسد العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد تمت الإشارة إلى عدم التزام الدول المانحة بما تم الاتفاق عليه في مؤتمر المانحين في باريس 2007، كما أشار المجتمعون إلى الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وكيفية إقناع إسرائيل في إزالة قيودها عن دخول مستلزمات الاعمار إلى القطاع.

وعرضت السلطة الفلسطينية "الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة"، والتي تمت صياغتها بالتشاور مع عدد من الأطراف الدولية الأخرى، ورحب المشاركون بالخطة الفلسطينية الوطنية للإغاثة المبكرة وإعادة الاعمار لغزة، والتي تمثل الاستجابة التي تمت بالتنسيق بين السلطة الوطنية الفلسطينية وشركائها المحليين والدوليين إزاء الدمار الذي لحق بالفلسطينيين في غزة. كما أكدوا على أن الخطة ترتبط بشكل واضح بالأولويات التي عرضت في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية والتي تم إطلاقها في مؤتمر باريس للمانحين الذي عقد في ديسمبر 2007 وشددوا على أن الخطة ستمثل الأساس لحشد موارد وجهود المجتمع الدولي والمانحين للاستجابة للاحتياجات التي عرضتها السلطة الوطنية الفلسطينية لعامي 2009 - 2010¹⁸⁸.

¹⁸⁸ ارنؤوط، مصدر سابق، ص21.

2.IV. المبحث الثاني: الخطط الفلسطينية للتنمية التي قدمت لمؤتمرات الدول المانحة

مقدمة

تعتبر خطط التنمية الشاملة التي تقوم بها حكومات الدول المختلفة هي الأداة والوسيلة لتحقيق الأهداف العليا لشعوبها بما يتلاءم مع رؤية هذه المجتمعات لمستقبلها وبما يتلاءم مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية وضع العديد من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وكانت معظم هذه الخطط تركز على تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وقطع هذه العلاقة إن أمكن، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، ومعالجة التثوهات الهيكلية الموجودة في البنية الاقتصادية الفلسطينية، ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة كالتعليم والصحة والإسكان¹⁸⁹. وفيما يلي عرض للبرامج والخطط التنموية التي قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضعها:

2.IV.1. البرنامج الإنمائي الاقتصادي الفلسطيني 1994-2000

كانت أولى محاولات وضع خطط تنموية على شكل برنامج سمي البرنامج الإنمائي الاقتصادي الفلسطيني 1994-2000، وقد قدرت تكاليف هذه الخطة والتي وضعت من قبل الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية في تونس بحوالي 11.6 مليار دولار أمريكي، وكان الهدف من وضع هذه الخطة هو إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، وكانت تقوم على افتراضات واستراتيجيات كان من أهمها:

أولاً: معالجة التثوهات الهيكلية والإختلالات وتوسيع الاختناقات في الاقتصاد الفلسطيني.

¹⁸⁹ نصار، محمد. (2010). خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع و الطموح. موقع صوت الوطن.

ثانياً: خلق فرص عمل وتقليل البطالة.

ثالثاً: تطوير البنية التحتية.

رابعاً: تشجيع قطاع التصدير.

خامساً : تطوير قطاع الإسكان.

ولكن هذا البرنامج لم يطبق بسبب عدم توفر التمويل اللازم لهذا البرنامج، وعدم واقعية بعض الافتراضات، فمثلاً ذكر البرنامج إستراتيجية تشجيع قطاع التصدير، في وقت يركز الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال ولا يتمتع بسيادة سياسية أو اقتصادية ولا يتمتع ببنية تحتية ملائمة ولا يتمتع بهيكلية اقتصادية تساهم في الاكتفاء الذاتي أصلاً¹⁹⁰ بسبب قيود اتفاقية باريس الاقتصادية.

2.2.IV. إستراتيجية التنمية الاقتصادية 1996

قدمت السلطة الوطنية للدول المانحة في المؤتمر الخاص بالمساعدات الاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني في 9 كانون ثاني 1996، إستراتيجية للتنمية الاقتصادية وكانت هذه هي المحاولة الثانية في وضع خطة تنموية شاملة بقيمة 550 مليون دولار، وكانت من أهم افتراضاتها الآتي :

أولاً : قيام النشاط الاقتصادي في فلسطين على أساس مبدأ السوق الحر.

ثانياً: التوجه نحو التصدير

ولكن كلا الافتراضين اصطدما بالواقع الفلسطيني، لان أي اقتصاد تحرر من احتلال جزئياً لا يمكن أن يعتمد على نفسه مباشرة، بل يحتاج إلى تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية، وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة قانونياً وتنظيمياً لا أن يتجه إلى الخصخصة، كما أن أي اقتصاد قبل أن

¹⁹⁰ موقع صوت الوطن، مصدر سابق.

يبدأ بالتصدير يجب أن يكون لديه اكتفاء ذاتي أو على الأقل قدرة تنافسية في الإنتاج، وتوفير البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية¹⁹¹.

IV.2.3. البرنامج الاستشاري العام لسنة 1997

وهي عبارة عن وثيقة قدمتها السلطة الوطنية للدول المانحة في مؤتمر المجموعة الاستشارية لمساعدة الشعب الفلسطيني والذي عقد في تشرين الثاني 1996، والذي أعدتها السلطة الوطنية الفلسطينية بالتنسيق مع الدول المانحة والبنك الدولي والأمم المتحدة من خلال آليات التنسيق المحلية.

وقامت هذه الوثيقة على نفس مبادئ الوثيقة السابقة في المحاولة الثانية، غير أنها تضمنت برنامجاً استثمارياً لسنة 1997، وقائمة لمشاريع ذات أولوية عاجلة وملحة والتي تعتبر أساسية لعملية التنمية الفلسطينية وتقدر قيمتها 845 مليون دولار موزعة على أربعة قطاعات رئيسية هي:

أولاً: الاستثمار في البنية التحتية.

يتضمن العناصر الأساسية للبرنامج الاستثمار في البنية التحتية لتجهيز الأرضية لنمو اقتصادي مستمر يغلب عليه طابع القطاع الخاص على المدى المتوسط وخلق تحسينات مباشرة في مجال رفاهية الشعب الفلسطيني من خلال بناء شبكات الطرق والمياه وشبكات الصرف الصحي، وخصص له من الخطة 42% من قيمة البرنامج.

¹⁹¹ نصار، محمد. (2010). خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع و الطموح. موقع صوت الوطن.

ثانياً: الاستثمار في القطاعات الاجتماعية.

يهدف البرنامج على المدى المتوسط للوصول إلى نمو اقتصادي مبني على الاستمرارية والتوزيع العادل وتحقيق تطورات آنية ومباشرة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وخصص له من قيمة البرنامج 34%.

ثالثاً: الاستثمار في القطاع الخاص.

يهدف البرنامج إلى تعزيز الأنشطة الإنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وتشجيع الاستثمارات الخاصة بشكل أكبر من خلال توفير الضمانات الكافية ووسائل تقليل المخاطر، خصص له 16% من قيمة البرنامج.

رابعاً: الاستثمار في بناء المؤسسات.

يهدف البرنامج لتحسين الأداء والفاعلية والنظم في مؤسسات القطاع العام ومهامها العامة وقد خصص له من قيمة البرنامج 8%.

كما شمل البرنامج الاستثماري على طلب تمويل لدعم المصروفات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية وأنشطة توفير فرص عمل بهدف إبقاء قسم من الأموال التي تم جمعها لمواجهة حالات الطوارئ التي قد تحدث مستقبلاً مثل الركود الاقتصادي الناجم عن عوامل خارجة عن الإرادة¹⁹².

اختيرت المشاريع بناءً على عدة معايير أهمها جاهزية المشروع للتنفيذ، والمستفيدون من المشروعات، ومدى تحقيق المشروع لخلق فرص عمل.

¹⁹² نصار، محمد. (2010). خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع و الطموح. موقع صوت الوطن.

فلسفة البرنامج تعتمد في الأساس على وجود تنمية يقودها القطاع الخاص بينما يعمل القطاع العام على توفير الإطار العام القانوني والتنظيمي والسياسي يساعد على وجود الاستثمارات الخاصة والأنشطة للسلطة الوطنية الفلسطينية في تأهيل وتنمية البنية التحتية الطبيعية والاجتماعية في فلسطين وتعزيز القدرة المؤسساتية، وتعزيز الاستثمار في القطاع الخاص.

يعالج البرنامج المكونات الرئيسية التي تساهم في مجموعها في تحقيق الأهداف التنموية للسلطة الوطنية الفلسطينية وهي: البنية التحتية، البنية التحتية الاجتماعية، بما في ذلك التعليم، الصحة، الإسكان، الشؤون الاجتماعية والثقافية، الشباب والرياضة، بالإضافة إلى القطاع الخاص وبناء المؤسسات، ومن أجل تحقيق الأولويات العاجلة للتنمية الفلسطينية يعتمد ذلك على عدة عوامل¹⁹³: توفير الاحتياجات التمويلية المطلوبة للعام 1997 في أقرب وقت ممكن، وقيام المؤسسات المنفذة للمشروعات بصرف المبالغ المتوفرة طبقاً للجدول الزمني المحدد لها، إضافة إلى توفير الاستقرار السياسي اللازم لتنفيذ المشاريع عن طريق رفع حركة الإغلاق والقيود المفروضة على حركة العمال والبضائع، ولتحقيق كل تلك العوامل كان لا بد من تقديم المساندة من قبل المجتمع الدولي¹⁹⁴.

IV.2.4. خطة التنمية 1998-2000

أعدت هذه الخطة للاستمرار لمدة ثلاث أعوام، وقدمت إلى مؤتمر واشنطن الذي عقد في شهر تشرين ثاني 1998، وتميزت ببعدها السياسي، بالإضافة إلى مشاركة الدول المانحة والوزارات الفلسطينية، وقد تم تقسيم الاستراتيجيات والمشروعات والبرامج على أساس وزاري وعلى أساس قطاعي، وكان الهدف من التقسيم على أساس وزاري لكي تتابع الوزارات أداء الخطة ومدى

¹⁹³ باريس/رويتز. (1996، 19 تشرين ثاني). الرئيس يحضر اجتماعات الدول المانحة في باريس. جريدة القدس. ص 1.

¹⁹⁴ باريس/رويتز. مصدر سابق.

تحقيقها، وفائدة الأهداف والاستفادة من الموارد المتاحة، بينما يستفاد من التقسيم القطاعي متابعة ما يتم صرفه من أموال على كل قطاع، قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية تصوراً لتمويل هذه الخطة بقيمة تصل إلى 2.7 مليار دولار، وقد قسمت هذه القطاعات إلى أربعة قطاعات وهي تطوير البنية التحتية وإدارة الموارد الطبيعية بكلفة تصل إلى 1.3 مليار دولار، وتطوير قدرة المؤسسات بكلفة تصل إلى 278 مليون دولار، وتطوير المصادر البشرية، والتنمية الاجتماعية بمبلغ يصل إلى 580 مليون دولار، وتطوير القطاعات الإنتاجية بمبلغ 520 مليون دولار¹⁹⁵.

وقامت الخطة على عدة افتراضات وهي:

أولاً: تشغيل مطار غزة سيؤدي إلى حدوث زيادة في حجم التبادل التجاري بين فلسطين والخارج مما يؤدي إلى تحسن في وضع الميزان التجاري.

ثانياً: سوف يشهد الاقتصاد الفلسطيني زيادة في النشاط الاقتصادي وحجم الإنتاج الصناعي والزراعي.

ثالثاً: التركيز على الاكتفاء الذاتي و تطوير مجموعة السلع والمنتجات التصديرية.

رابعاً: تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5%، مما سيؤدي إلى زيادة متوسط حصة الفرد من الناتج بنسبة 2%.

خامساً: تطوير المؤسسات المالية والسياسات المالية.

سادساً: التنبيه لدور القوانين والأنظمة والتي ستقلل من الشكوك المحيطة بجذوى الاستثمار، ووضع نظام ضريبي وجمركي واضح المعالم¹⁹⁶.

¹⁹⁵ نصار، محمد. (2010). خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع و الطموح. موقع صوت الوطن

www.pulpit.alwatanvoice.com

¹⁹⁶ واشنطن، ا.ف.ب. (1998:30 تشرين الثاني). بحضور الرئيس عرفات مؤتمر واشنطن ينعقد اليوم. جريدة القدس. ص23.

سابعاً: يجب الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية، واحتياطي العملات الأجنبية الذي سيوفر مناخاً ملائماً للاستثمار.

ثامناً: تفعيل دور القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية.

تاسعاً: تشجيع القطاعات المولدة لفرص العمل، وتشجيع العمالة في الخارج.

وبناءً على الخطة فقد شكلت الاستثمارات في السنوات الثلاث الأولى 33 %، 35%، 32%

على التوالي، بينما توزعت الاستثمارات على القطاعات الرئيسية على النحو التالي:

جدول (1) توزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية

53%	البنية التحتية
9%	بناء المؤسسات
19%	القطاع الاجتماعي
19%	القطاع الاستثماري

المصدر : خطة التنمية 1998 - 2000

لقد جاءت خطط التنمية منذ العام 2000 وحتى عام 2008 على شاکلة خطة التنمية 1998-2000، بسبب عدم ضمان الظروف السياسية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، إلى أن جاءت خطة الإصلاح و التنمية 2008-2010 بأهداف و فرضيات جديدة على الاستثمار الفلسطيني.

2.IV. 5. خطة الإصلاح والتنمية 2008 - 2010

بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية مرحلة جديدة في عملية التخطيط في العام 2007، والتي تبنت منهج تطبيق إطار الإنفاق متوسط المدى، وهي العملية التي أنتجت خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010، بقيادة وزارتي التخطيط والتنمية الإدارية والمالية، وبمشاركة فاعلة ونشطة من جميع

وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية متمثلة في وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة الحكم المحلي¹⁹⁷.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع الموازنات المقترحة حسب الوزارات المنفذة للأعوام 2008 - 2009.

جدول رقم (2) : توزيع الموازنات المقترحة حسب الوزارات المنفذة للأعوام 2008 - 2009

(الأرقام بالمليون دولار)

الوزارة	الموازنة المقترحة 2008	الموازنة المقترحة 2009	مجموع الموازنة المقترحة
وزارة الداخلية	62	86	148
وزارة العدل	14	12	26
وزارة المالية	6	4	10
وزارة التخطيط	3	3	6
المجلس التشريعي	3	2	5
ديوان الرقابة المالية والإدارية	2	2	4
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	4	2	6
مكتب رئيس الوزراء	0	0	0
ديوان الموظفين	9	7	16
وزارة الأشغال العامة والإسكان	3	7	10
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	3	7	10
وزارة الحكم المحلي	10	14	24
لجنة الانتخابات المركزية	6	12	18
المجموع	125	158	283

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم، تقرير متابعة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام 2008 - 2009

¹⁹⁷ وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم، تقرير متابعة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام 2008 - 2009، ص 69.

لقد تم إعداد خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 في الفترة آب 2007 ولغاية آذار 2008، واشتملت على رؤية السلطة الوطنية التنموية وأجندة السياسات الوطنية التي أقرها مجلس الوزراء في آب 2007، كما اشتملت على وثيقة الإصلاح والتنمية التي قدمت لمؤتمر المانحين، الذي عقد في باريس تحت شعار بناء الدولة الفلسطينية في 17 كانون أول 2007.

هدفت منهجية التخطيط الجديدة إلى ربط السياسات مع عملية التخطيط، وربط عملية التخطيط بإعداد الموازنة، ودمج الموازنتين الجارية والتطويرية في موازنة واحدة، والانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج¹⁹⁸.

القطاعات التي تناولتها الخطة:

شملت الخطة على مجموعة أساسية من القطاعات وهي : قطاع الحكم (الأمن وسيادة القانون، العدالة، الإصلاح المالي، المحاسبة والشفافية، إصلاح الخدمات المالية والإدارية، الحكم المحلي)، وقطاع الخدمات (التعليم، الصحة، التمكين، الاقتصاد والقطاع الخاص، التجارة والاستثمار، الصناعة، السياحة، الإسكان، المواصلات، الكهرباء، المياه، النفايات الصلبة، الثقافة والرياضة، الترفيه العام).

قطاع الحكم

كان من أهم أولويات قطاع الحكم في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام 2008 - 2009 هو تحسين نجاعة وفاعلية الحكومة إضافة إلى تعزيز المؤسسات العامة وتقوية الحكم المحلي، و لضمان تحقيق الأولويات القطاعية قسم قطاع الحكم المحلي إلى خمسة قطاعات وهي: قطاع الأمن، قطاع العدل، كقطاع المحاسبة والشفافية، قطاع إصلاح الإدارة والخدمة المدنية،

¹⁹⁸ وزارة التخطيط و التنمية الإدارية، الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011 - 2013 ، 17 / 8 / 2009، ص1

وقطاع الحكم المحلي، وقد قسمت الموازنات المخصصة لكل قطاع من القطاعات الخمسة على مشاريع خاصة لكل قطاع، عملياً بالنسبة لما يخص قطاع المحاسبة و الشفافية لم يتم تنفيذ أي من المشاريع المقصودة ولم يتم صرف شيء لما خصص له.

يوضح الجدول التالي مجموع الموازنات المقترحة لكل برنامج حسب الخطة الوطنية للأعوام 2009-2008.

جدول رقم (3): البرنامج و مجموع الموازنات المقترحة حسب الخطة الوطنية للأعوام 2009 – 2008

البرنامج	الموازنات المقترحة (مليون دولار) 2008	الموازنات المقترحة (مليون دولار) 2009	المجموع (مليون دولار)	حصة القطاع من الموازنة التطويرية
الأمن	62	86	148	%52
العدل	14	12	26	%9
المحاسبة والشفافية	20	23	43	%15
إصلاح الإدارة والخدمة المدنية	15	21	36	%13
الحكم المحلي	14	16	30	%11
المجموع الكلي لقطاع الحكم	125	158	283	%100

المصدر : وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم، تقرير متابعة خطة الإصلاح

والتنمية الفلسطينية للأعوام 2008 – 2009

الأمن وسيادة القانون: هنالك برنامج "إصلاح وتحويل قطاع الأمن" الذي يقوم علي تسلم مؤسسة أمنية مدربة تدريباً جيداً ومجهزه تجهيزاً جيداً ابتداء من عام 2008.

العدالة: ذكرت الخطة أن تطوير هذه الاستراتيجيه بمثابة المرحلة الأولى في برنامج "العدالة الآن" الذي سيعزز سلامة الفرد وكرامته.

الإصلاح المالي: أكدت الخطة انه سيكون في 2008 استعراض مؤسساتي شامل لنظام المعاشات التقاعدية، وذلك بهدف وضع ترتيبات ملائمة وخطط لإجراء إصلاحات من شأنها أن تضمن الاستدامة المالية، مع الحفاظ على مستوى معقول من الحماية الاجتماعية للمتقاعدين.

المحاسبة والشفافية: ذكرت الخطة انه اعتبارا من كانون الثاني / يناير 2008، سيعين محاسبا عاما للإشراف على الخزانة العامة والنقدية وإدارة الديون، وتنفيذ الميزانية، وكشوف المرتبات، والمحاسبة والإبلاغ المالي. وهناك أيضا برنامج "الحكومة المنفتحة والمسئولة".

إصلاح الخدمات الإدارية والمدنية: هنالك برنامج "الحكومة الناجعة والفعالة"، ويتألف من ثلاثة برامج فرعية وهي إصلاح الإطار التشريعي للقطاع العام والتطوير المؤسسي والتنظيمي وإدارة الخدمة المدنية.

الحكم المحلي: أكدت الخطة انه سيكون هنالك برنامج "تعزيز الحكم المحلي"، الذي سيقدم تشريعات جديدة لتوضيح وتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية يتوقع أن يكون صندوق التنمية المحلية والإقراض المصدر الأساسي للتنمية المرتبطة بمساعدات البلديات¹⁹⁹.

¹⁹⁹ وزارة التخطيط و التنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة و التقييم، تقرير متابعة خطة الإصلاح و التنمية الفلسطينية للأعوام 2008 - 2009، ص74.

جدول رقم (4): موازنة البرامج حسب الخطة والالتزام المالي مقارنة مع الإنفاق الفعلي للأعوام 2008 – 2009،

(الأرقام بالمليون دولار)

القطاع الجزئي	البرنامج	موازنة البرنامج حسب الخطة 2009-2008	الالتزام المالي 2009 – 2008	الإنفاق الفعلي 2009- 2008	نسبة الإنفاق الفعلي من الموازنة	نسبة الإنفاق الفعلي من الالتزام المالي	عدد المشاريع /المبادرات
الأمن	إصلاح وإعادة هيكلة قطاع الأمن	148	73.4	50.6	%34	%69	162
العدل	العدالة الآن	26	5.15	4.95	%19	%96	12
المحاسبة و الشفافية	الحكومة المنفتحة و المسنولة – إعادة هندسة الأنظمة و العمليات	13	7.09	4.07	%31	%57	1
	بناء مؤسسات رقابة فاعلة	21	1.73	1.065	%5	%62	3
	مراقبة و تقييم أداء الحكومة	9	4.43	3.57	%40	%81	3
إصلاح الإدارة و الخدمة المدنية	الحكومة الناجمة و الفعالة – إصلاح الإطار التشريعي للقطاع العام	0	-	-	-	-	-
	التطوير المؤسساتي و التنظيمي	27	40.26	2.73	%10	%7	46
	إدارة الخدمة المدنية	9	-	-	-	-	-
الحكم المحلي	تعزيز الحكم المحلي	30	85.49	13.75	%47.6	%17	7
المجموع		283	217.54	80.74	%28.5	%37	234

المصدر : وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم، تقرير متابعة خطة الإصلاح والتنمية

السلطانية للأعوام 2008 – 2009

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الإنفاق الفعلي من الموازنة يبلغ 28.5 % من قيمة موازنة البرنامج المخصص حسب الخطة والموضوعة لعامي 2008 – 2009 والبالغ 283 مليون دولار، وهذا الفرق يعكس مدى العجز لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في تنفيذ الخطة بسبب عدم التزام الدول المانحة بما تعهدت به من تقديم مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية في مؤتمر باريس، أي أن هناك فرق كبير بين قيمة التعهد التي قدمته الدول المانحة وقيمة الصرف الفعلي.

التعليم: سيكون هنالك برنامج "الحصول على التعليم" الذي يهدف إلى تقديم الدعم المادي لجميع الطلاب على جميع المستويات.

الصحة: ذكرت الخطة أن هنالك برنامج "تحسن نوعية الصحة" الذي سيستثمر في نوعية الأفراد والمنظمات والمرافق المادية، وسيكون هنالك أيضا مشروع "القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية" الذي يكون موجه نحو تحقيق توزيع أفضل للموارد من أجل تحسين تقديم الخدمات الصحية للمواطنين.

التمكين: هنالك العديد من البرامج منها: برنامج "تمكين المرأة" وبرنامج "تمكين الشباب" وبرنامج "مبادرة توليد العمل"²⁰⁰.

الاقتصاد والقطاع الخاص: كجزء من اتساع جدول الأعمال المتوسطة الأجل لتطوير الاقتصاد والقطاع الخاص، أكدت الخطة أن حكومة د. سلام فياض ستعمل مع ممثل اللجنة الرباعية لتنفيذ سلسلة من المشاريع ذات الأثر السريع على التنمية.

التجارة والاستثمار: تضمنت الخطة البرامج التالية: برنامج "الإصلاح المؤسسي وبرنامج "المشاريع والاستثمار والتنمية" وبرنامج "البنية التحتية وتيسير التجارة"

الصناعة: هنالك برنامج "الخدمات الصناعية وتنمية القدرات" الذي سيعمل على إعادة تأهيل المشاريع.

السياحة: هناك برنامج "تنمية الصناعة السياحية" الذي يشمل مبادرات لإعادة تأهيل البنية التحتية، وإعادة بناء قدرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (بما فيها الجمعيات التجارية)، والتسويق الدولي وأنشطة العلاقات العامة. وهذه تعتبر من الأولويات العليا لتمهيد الطريق لنمو هذا القطاع.

²⁰⁰ خطة الإصلاح و التنمية الفلسطينية 2008 - 2009، ص 49-87.

الإسكان: هنالك برنامج " الإسكان المدفوع" الذي سينفذ في المقام الأول من قبل القطاع الخاص. **المواصلات:** عرضت الخطة البرامج التالية: برنامج "تحسين الطرق" وبرنامج "السلامة على الطرق" وبرنامج "جوا وبحرا".

الكهرباء: عرضت الخطة برنامج "استثمار قطاع الكهرباء" الذي سيجري تطويرات في البنى التحتية الرئيسية في كل من غزة والضفة الغربية، كما سيتضمن استكشاف مصادر الطاقة البديلة (مثل الطاقة الشمسية).

المياه: هنالك برنامج "المياه وإدارة المياه المستعملة". **النفائيات الصلبة:** هنالك برنامج "إدارة النفائيات الصلبة" الذي سيبني على التنمية الناجحة لإدارة النفائيات الصلبة المستدامة.

الثقافة والرياضة والترفيه العام: هنالك برنامج "الترفيه والثقافة العامة" الذي سيوفر التمويل للبلديات والقدرات لتطوير الرياضة المحلية، والترفيه والمرافق الثقافية وفقاً للاحتياجات المحلية²⁰¹.

الموازنة العامة: تتضمن الخطة 70% (3.9 مليار) لسد العجز في الميزانية، بما يشمل من رواتب ومصاريف تبدأ بـ(1.45 مليار) في عام 2008 وتتناقص بالتدريج، وفي مجال الاستثمار فإن الخطة تشمل إنشاء مشاريع بكلفة 1.7 مليار وهي تبدأ من 425 مليون دولار عام 2008 لتصل 650 مليون في العام 2010. واكبر قيمة في الميزانية فستذهب للبرنامج الاجتماعي بنسبة 30% في حين تنقسم البنود الثلاث الأخرى من اقتصاد وإصلاح وبنية تحتية الباقي بنسب متفاوت بين 22% في أقلها و25% في أكثرها²⁰².

²⁰¹ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 - 2009، ص 115 - 131

²⁰² خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 - 2009، ص 155 - 173.

حددت خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية ثلاثة أسس للتنمية الحقيقية في الأراضي الفلسطينية وهي: أولاً، تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بفرض القانون والنظام، وتنفيذ إصلاحات رئيسية لتمكين اقتصاد مستدام، وبناء مؤسسات فعالة لتحكم دولة مستقلة، وثانياً، يجب على إسرائيل أن تزيل العقبات التي تعرقل حسن سير عمل الحكومة والاقتصاد، وبالتالي قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة حقاً، وثالثاً، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لصمود الشعب الفلسطيني وتوفير دعم متسق ومرن للسلطة الوطنية الفلسطينية .

IV.2.6. الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الاعمار في غزة للعامين

2010 – 2009

أعدت هذه الخطة السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت الورقة الوحيدة على طاولة البحث في مؤتمر المانحين الذي عقد في شرم الشيخ.

شملت الخطة على برامج بكلفة تبلغ حوالي 2.8 مليار دولار. ومن مجمل الاحتياجات التي طلبت السلطة تمويلها من المانحين في مؤتمر شرم الشيخ، تخصص الخطة 1326 مليون دولار لبرنامج إنعاش مبكر وإعادة اعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي في عملية الرصاص المصبوب في نهاية عام 2008 في قطاع غزة، ينفذ على مدى العامين 2009-2010، ومبلغ 1450 مليون دولار لتمويل العجز في الإنفاق الجاري في موازنة السلطة للعام 2009، منها 300 مليون دولار لمواجهة الأعباء الإضافية على الموازنة لمواجهة الاحتياجات الطارئة لقطاع غزة بعد العدوان.

وأعدت الخطة من قبل وزارة التخطيط بدعم من جميع الوزارات الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وشركاء آخرين، وشكلت أساساً لتعبئة الموارد والجهود من قبل

الدول المانحة في مؤتمر شرم الشيخ.

تتكون الخطة من أربعة أجزاء رئيسية، تقدم في جزئها الأول استعراضاً عاماً للوضع في غزة عقب العدوان الإسرائيلي الذي استمر ثلاثة أسابيع، وكيفية صياغة الخطة الرامية إلى التعامل مع تبعات هذا العدوان، والمبادئ الإرشادية لتوجيه صياغة وتنفيذ الخطة، بما يضمن الاستفادة من جهود الإغاثة الإنسانية، وتطوير استراتيجيات لتقليل الاعتماد على هذه المساعدات في مرحلة ما، والتكامل مع جهود استعادة أسس التنمية المستدامة والنمو العادل.

أكدت السلطة في هذه الخطة تفضيلها تقديم المساعدات لتمويل هذه الخطة من خلال الحساب الموحد للخزينة، باعتباره آلية تتسم بالفعالية والجدوى والشفافية مع عدم تخصيص الدعم لغرض معين، كما أن الخطة قدمت بعض الآليات الأخرى التي يمكن للمانحين استخدامها في ضخ مساهماتهم لإعادة اعمار غزة.

شددت الخطة على ضرورة استرشاد الجهات المانحة بمبادئ مؤتمر باريس بشأن فاعلية المعونات، وتحثها على استخدام الأنظمة الوطنية القائمة، مثل التمويل والمشتريات والمراجعة، عند تنفيذ الخطة.

والى جانب التمويل المباشر عبر حساب الخزينة الموحد، تقترح الخطة عدة آليات من ضمنها الآلية الأوروبية المؤقتة "بيغاس"، والصندوق الائتماني لخطة الإصلاح الفلسطينية الذي يديره البنك الدولي، وآليات التمويل المشترك الأخرى للبنك الدولي وصناديق التنمية العربية والإسلامية، إضافة إلى المنظمات الدولية كوكالات الأمم المتحدة، مع التأكيد على حيوية التنسيق في كل ذلك مع السلطة، لضمان توفر التمويل المناسب والموجه والمتناسق بهدف تحقيق الاستجابة المثلى

لاحتياجات المواطنين في قطاع غزة²⁰³.

أشارت الخطة إلى أن السلطة بدأت بالفعل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الإغاثة، بما يشمل 50 مليون دولار لتوفير ملاجئ مؤقتة لمن دمرت منازلهم، و11 مليون دولار لإصلاح شبكة الكهرباء، و6 ملايين دولار لإصلاح الآبار وشبكات المياه والصرف الصحي، وتوقيع اتفاقيات لتعويض المتضررين عبر البنوك المحلية. ويشكل تقديم الاحتياجات السريع ضمن إطار الإنعاش المبكر لغزة للعمود الفقري للخطة، كما يمثل الأساس الذي تقوم عليه مشروعات الإنعاش المبكر والإجراءات التدخلية متوسطة وطويلة الأمد الرامية لإعادة الإعمار، ورغم أنها تتخذ من الوضع السائد قبل 27 كانون الأول 2008 (تاريخ بدء العدوان على غزة) نقطة انطلاق لها إلا أنها تضع ذلك ضمن سياق تجربة حصار غزة المتواصل والطويل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي²⁰⁴.

وتحت عنوان "أثر الأزمة"، تقدم الخطة وصفاً شاملاً للدمار الواسع الذي ألحقته إسرائيل بكافة نواحي الحياة في قطاع غزة، وما نتج عن ذلك من ضغوط شديدة على البيئة الاجتماعية والاقتصادية، كما تقدم تقديرات للاحتياجات في القطاعات المختلفة، مبنية على مسح ميدانية نفذتها مؤسسات محلية ودولية متخصصة²⁰⁵. وفيما يلي جدول يوضح ملخص تكلفة خطة الإنعاش المبكر لإعادة الاعمار.

²⁰³ وزارة التخطيط و التنمية الإدارية : الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش وإعادة اعمار غزة، ص7.
²⁰⁴ صدقة، جعفر. (2009، 2 آذار). التفاصيل الكاملة لخطة الحكومة لإعادة الاعمار. جريدة الأيام. ص1.
²⁰⁵ وزارة التخطيط و التنمية الإدارية، خطة الإنعاش و إعادة الاعمار في غزة، 2009.

جدول رقم (5) : ملخص تكلفة خطة الإنعاش المبكر لإعادة الاعمار

القطاع	التكلفة التقديرية (مليون دولار أمريكي)
القطاع الاجتماعي	315.159
قطاع البنى التحتية	501.773
القطاع الاقتصادي	412.204
قطاع الحوكمة	67.693
الموارد الطبيعية والبيئية	29.230
إجمالي تكلفة الإنعاش المبكر وإعادة الاعمار 2009 / 2010	1.326.059
دعم الموازنة لعام 2009	1.150.000.000
الدعم الطارئ للموازنة 2009	300.000.000
المجموع	2.776.059.000

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية: الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش وإعادة اعمار غزة

القطاع الاجتماعي:

وبحسب الخطة، فإن مجموع الاحتياجات في القطاع الاجتماعي الناجمة عن العدوان الإسرائيلي تصل إلى حوالي 315 مليون دولار، منها حوالي 35.7 مليون دولار للصحة والتغذية، وحوالي 55.3 مليون دولار للتعليم، وحوالي 202.5 مليون دولار للحماية الاجتماعية، وتقديم الرعاية للجرحى والمعاقين، وإعادة تأهيل دور الرعاية والأيتام، وإعادة وتوسيع خدمات الجمعيات الخيرية، وإقامة صندوق خاص لحماية العائلات المتضررة، إضافة إلى حوالي 21.6 مليون دولار لإعادة اعمار المساجد والكنائس، والمراكز الثقافية، والمواقع التراثية²⁰⁶.

²⁰⁶ الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش وإعادة اعمار غزة، ص 19 - 23

البنية الأساسية والإسكان:

وفقا للخطة، يحتاج هذا القطاع إلى 502 مليون دولار لإعادة الاعمار وتقديم المساندة الإنسانية والإنعاش للفئات المتضررة، منها حوالي 348 مليون دولار لبناء 4036 منزلا دمرت كلياً (232.7 مليون دولار) وإعادة تأهيل 11514 منزلا دمرت جزئياً (115 مليون دولار) وتقديم إعانات إيجارية لأصحاب هذه المنازل إلى حين الانتهاء من أعمارها (70 مليون دولار). وفي هذا القطاع أيضاً، تخصص الخطة حوالي 118.8 مليون دولار لإعادة تأهيل الطرق والجسور ومكاتب سلطة الموانئ وإعادة تأهيل موانئ الصيد ومطار غزة الدولي، وحوالي 15.5 مليون دولار لإعادة تأهيل شبكة الكهرباء و5 محطات وقود ومنشآت الهيئة العامة للبتترول، وحوالي 6.3 مليون دولار لإعادة تأهيل الآبار وشبكات المياه والصرف الصحي، ولوزام الصحة العامة كحاويات النفايات الصلبة، وحوالي 13 مليون دولار لقطاع الاتصالات²⁰⁷.

القطاع الاقتصادي:

خصصت الخطة حوالي 412 مليون دولار لدعم القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية²⁰⁸. وعلى صعيد قطاع الزراعة، تخصص الخطة 265.8 مليون دولار، منها حوالي 94 مليون دولار لتعويض المزارعين بما يشمل المخازن والمعدات والبنية الأساسية للتسويق، و90.4 مليون دولار لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية وشبكات الري، وحوالي 40.9 مليون دولار لإعادة تأهيل الآبار المرخصة وخطوط المياه والدفينات والمشاتل وزرائب الماشية ومصائد الأسماك، حوالي 16.9 مليون دولار لتعويض الثروة الحيوانية والمناحل، وحوالي 3.5 مليون دولار لإعادة تأهيل البرك والطرق الزراعية، وحوالي 20 مليون دولار لإعادة تأهيل مرافق وزارة

²⁰⁷ الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش وإعادة اعمار غزة، ص 24 - 28

²⁰⁸ المصدر نفسه، ص 29 - 35.

الزراعة. كما خصصت الخطة حوالي 146.4 مليون دولار لدعم الصناعة والقطاعات الإنتاجية، منها 70 مليوناً لإعادة تأهيل اعمار وتأهيل المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية بما في ذلك استعادة قدرتها على تقديم الخدمات، حوالي 6.4 مليون دولار لإعادة تأهيل المنشآت السياحية، و70 مليوناً لإتاحة قروض ميسرة وإنشاء صندوق لتعويض مشاريع القطاع الخاص.

قطاع الحوكمة:

خصصت الخطة لهذا القطاع حوالي 67.7 مليون دولار، منها حوالي 5.59 مليون دولار لإعادة تأهيل المباني والمرافق البلدية والأسواق التجارية، وحوالي 19.8 مليون دولار لإعادة تأهيل واستعادة المباني الوزارية، وحوالي 41.2 مليون دولار لإعادة اعمار وتأهيل المنشآت الأمنية ومنشآت الدفاع المدني، ومليون دولار لإعادة اعمار وتأهيل منشآت المنظمات غير الحكومية. وتقتصر الخطة على عدة آليات لتمويل هذا القطاع، كصندوق إقراض وتطوير البلديات²⁰⁹.

الموارد الطبيعية والبيئة:

قدمت الخطة توقع في تكلفة التخلص من هذه الفوضى التي أحدثتها الاجتياح الإسرائيلي إلى 29 مليون دولار، منها 15 مليون دولار لإنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في خان يونس، و400 ألف دولار لإجراء رصد طارئ لجودة موارد المياه وإمداداتها للمناطق المتضررة، ونصف مليون دولار لبناء قدرات سلطة جودة البيئة ومحطات رصد تلوث الهواء وإتاحة المعدات اللازمة لإزالته، و330 ألف دولار لتطهير المناطق الزراعية المتضررة وترميمها، و6 ملايين دولار لرفع الحطام ومساندة السلطات المحلية المعنية بإدارة النفايات الصلبة، و3 ملايين دولار لإزالة النفايات الطبية ومساندة مرافق الرعاية ومقدمي الخدمات الصحية لتحسين كفاءة إدارتها للنفايات، و4 ملايين

²⁰⁹ الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش وإعادة اعمار غزة، ص 36.

دولار لتوسيع مدافن القمامة وإعادة تأهيلها²¹⁰.

دعم الموازنة العامة :

ومن ضمن الاحتياجات الكلية (2.8 مليار دولار)، تطلب الخطة تمويلا قيمته 1450 مليون دولار لسد العجز في الإنفاق الجاري في موازنة العام 2009.

وقدر العجز في النفقات في ميزانية العام 2009 بحوالي 1.15 مليار دولار، لكن الاحتياجات الإضافية في غزة ناجمة عن الحصار والعدوان الإسرائيلي الأخير وسوف تزيد من الأعباء المالية الواقعة على عاتق السلطة الوطنية بما يقدر بحوالي 300 مليون دولار خلال العام 2009 فقط لتغطية فواتير الطوارئ والمأوى والوقود والكهرباء والخدمات الطبية والاحتياجات الاجتماعية.

لذلك، فضلاً عن إنفاق 1326 مليون دولار في خطة الإنعاش المبكر والإجراءات التدخلية لإعادة الإعمار في قطاع غزة، فإن السلطة طلبت من الجهات المانحة توفير مبلغ 1450 مليون دولار لدعم الموازنة العامة والموازنة الإضافية الطارئة في غزة للعام 2009²¹¹.

IV.2.7. خطة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة 2009 (برنامج الحكومة الثالثة عشرة)

استند برنامج وخطة عمل الحكومة الثالثة عشرة على وثيقة " فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" بحيث تكون هذه الوثيقة موجه لعمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة. ويستهدف هذا البرنامج، وما يتضمنه من أهداف وطنية وسياسات وبرامج حكومية، بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية القوية والقادرة على تلبية احتياجات المواطنين وتنمية إمكانياتهم وتعزيز قدرتهم على الصمود، وتقديم الخدمات الأساسية لهم، وذلك في إطار سعي السلطة الوطنية لبناء مؤسسات الدولة

²¹⁰ الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش وإعادة اعمار غزة ، ص 25.

²¹¹ المصدر نفسه، ص54

الفلسطينية، والتي سيشكل النجاح في انجازها رافعة أساسية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ونيل الاستقلال الوطني²¹².

تؤكد الخطة انه آن الأوان للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال أن يحصل على حريته وحقوقه الوطنية التي يكفلها القانون الدولي، وذلك دون الخضوع لأية شروط يحاول الاحتلال الإسرائيلي فرضها عليه. ولتحقيق هذه الغاية لا بد من إجراءات ايجابية وتدخلات بناءة على المستويين المحلي والدولي من أجل وضع حد للاحتلال والتوصل إلى تسوية سياسية عادلة تتصف الشعب الفلسطيني بعد العقود الطويلة التي عانى فيها ومنع من تحقيق تطلعاته نحو الاستقلال والحرية. وذكرت الخطة أن الطريق نحو انجاز الاستقلال، وتحقيق السيادة على ارض فلسطين، تحتاج إلى المزيد من الصمود الوطني، والمساندة السياسية والاقتصادية المستمرة التي يقدمها العرب وأعضاء الأسرة الدولية إلى القضية الفلسطينية و الشعب الفلسطيني.

وبالإضافة إلى ما يقرره القانون الدولي، فإن إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة يعتبر أمراً لا غنى عنه لتعزيز أمن المنطقة واستقرارها. وذكرت الخطة انه مع إدراك الفلسطينيين للخطر الذي يواجهه فرصة التوصل إلى حل الدولتين مع مرور السنوات جراء الإجراءات والمخططات الاستيطانية الإسرائيلية، فإن الحكومة الفلسطينية تسعى إلى توحيد جهود المجتمع الفلسطيني والمجتمع الدولي نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في مدة لا تتجاوز العامين. وملتزمة ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية من أجل تحقيق إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967 في غضون العامين 2009 – 2010²¹³.

²¹² وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة إنهاء الاحتلال و إقامة الدولة 2009.

²¹³ المصدر نفسه.

وكانت هذه أول مرة، منذ تأسيس السلطة الفلسطينية قبل 15 عاماً، تخطط فيها حكومة لإقامة دولة كاملة دون انتظار التوصل إلى اتفاق كامل مع الإسرائيليين. قال فياض إنه سيعمل بجد من أجل الانتهاء من إقامة الدولة، بحيث لا ينقصها سوى الإعلان، من أجل مزيد من الضغط الدولي على إسرائيل. والتزمت خطة فياض ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية من أجل تحقيق إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على حدود عام 1967.

لقد سعت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها وحتى يومنا هذا إلى وضع العديد من الخطط التنموية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني بما يمكنه من الصمود على أرضه في مواجهة الاحتلال، وعمدت إلى جعل معظم هذه الخطط محور النقاش الرئيس في العديد من مؤتمرات الدول المانحة، لتؤكد للمجتمع الدولي وخصوصاً الجهات المانحة مدى جدتها وسعيها الدؤوب بما يتاح لها من إمكانيات في خلق تنمية اقتصادية حقيقية في الأراضي الفلسطينية، تجعل من حلم إقامة الدولة الفلسطينية حقيقة، وبالمقابل كانت الدول المانحة تتعامل مع هذه الخطط بكثير من الاهتمام والدراسة في أروقة المؤتمر أو حتى في الاجتماعات التحضيرية لهذه المؤتمرات، وكانت تقدم التعهدات المالية لإنجاح هذه الخطط بالحجم الذي يزيد عن توقعات الفلسطينيين، كما حصل في مؤتمر باريس 2007، ومؤتمر شرم الشيخ 2009، حيث قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية تصوراً لتكلفة إنجاح الخطط كان أقل مما قدمته الدول المانحة من تعهدات، ولكن الالتزام من قبل الدول المانحة كان دائماً أقل بكثير من قيمة التعهد.

3.IV المبحث الثالث : الإشكاليات المتعلقة بالمؤتمرات كأداة لتقديم المساعدات

تواجه مؤتمرات الدول المانحة العديد من الإشكاليات كونها أداة من أدوات تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني مما أدى إلى الحد من تأثيرها في إنجاح مشاريع التنمية في الأراضي الفلسطينية، ويمكن إجمال أهم هذه الإشكاليات على النحو التالي :-

3.IV.1. إشكاليات المؤتمرات المانحة المتعلقة بالدول المانحة

• إشكالية الفجوة بين التعهدات التي تقدمها الدول المانحة في المؤتمرات المنعقدة لتمويل مشاريع التنمية والاعمار وبين وما يقدم فعلاً من مساعدات²¹⁴، مما أدى إلى تأخير عملية التنمية والاعمار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، فمثلاً قدمت الدول المانحة في مؤتمر باريس تعهد بمبلغ 7.4 مليار دولار لتمويل خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 وذلك أكثر مما طلبت السلطة الوطنية الفلسطينية لإنجاح هذه الخطة، ولكن بالمقابل فإن قيمة الإنفاق الفعلي في الموازنة لعامي 2008-2009 والذي أوضحه تقرير متابعة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية بلغ 28.5% من قيمة الموازنة المخصصة حسب الخطة والعجز الواضح والذي يصل إلى 72% ناتج عن عدم أداء الدول المانحة بتعهداتها²¹⁵.

• الاهتمام بالأزمات الطارئة على حساب التمويل طويل الأجل، فعادة ما يكون دور الدول المانحة منحازاً نحو حل الأزمات المالية قصيرة المدى الناتجة عن سياسات الاحتلال من إغلاق أو حصار أو قصف أو غيرها، ومن الطبيعي أن تأتي الاستجابة سريعة للأزمات الإنسانية وأن يكون بقاء البشر وحياتهم أهم من أي مشاريع اعمار إلا أن الدول المانحة للسلطة الوطنية

²¹⁴ احمد صبح، "التنمية البشرية من منظور السلطة الوطنية الفلسطينية"، في تمويل التنمية في فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،

1998، ص5

²¹⁵ وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تقرير متابعة خطة الإصلاح و التنمية الفلسطينية 2008 - 2009.

الفلسطينية كان باستطاعتها أن تمارس ضغوطا على الاحتلال لمنعه مثلا من تدمير البنى التحتية والمنشآت والمدارس التي أقيمت بأموال دافعي الضرائب من الأوروبيين والأمريكيين، وبناء جدار العزل حيث قامه هولندا بالاحتجاج الرسمي لإسرائيل بسبب قيامها بتدمير مطار غزة الدولي التي ساهمة ببنائه.

● ضعف التنسيق بين السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة، ويشمل ذلك قيام المانحين بتنفيذ مشاريع بشكل مباشر وتمويل مشاريع في القطاع الأهلي دون الرجوع للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبرز ذلك في عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حصر كافة المشاريع وما قدم لها من المانحين أو متابعتها والإشراف عليها.

● دلت المعطيات المتاحة حول المساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني من خلال مؤتمرات الدول المانحة على أن وتيرة هذه المساعدات كما ونوعا تأثرت إلى حد كبير بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية السياسية مع الحكومة الإسرائيلية وهذا يؤيد الافتراض الأساسي في ذهن المانحين وهو تمويل عملية وتوفير مستلزمات إنجازها دون اعتبار للهدف النهائي وهو إزالة الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة حيث أنه لا يمكن الحديث عن تنمية بشرية مرضية بدون إنهاء الاحتلال بكافة تجلياته، وبما أن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين دائم التعثر نتيجة الممارسات الإسرائيلية على الأرض والتعنت الإسرائيلي في قضايا الحل النهائي وهو ما ينعكس على عملية التنمية والاعمار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تنتظر تمويلها من آليات تقديم المساعدات المختلفة والتي من أهمها هذه المؤتمرات أن التزامات

الدول المانحة قد تقلص بشكل ملموس في العام 2001 عنه في الأعوام السابقة وذلك نظراً لتعثر العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين²¹⁶.

● كما أن مؤتمرات الدول المانحة كانت وسيلة من وسائل الضغط على القيادة السياسية الفلسطينية ومنبراً لعرض المطالب والاملاءات الإسرائيلية لدرجة أنها كانت أحياناً تهدد بوقف مساعداتها كوسيلة من وسائل الضغط على الفلسطينيين، أكثر من كونها أداة من أدوات تقديم المساعدات للنهوض ببرامج التنمية الفلسطينية، لذا نجد أن أي مؤتمر عقد للدول المانحة لم يخلو من حراك سياسي يحمل في طياته جملة من المطالب لا بد من تحقيقها من قبل الطرف الفلسطيني وبذلك ابتعدت مؤتمرات الدول المانحة عن الهدف المعلن لانعقادها ففي فترة الحكومة المشكلة من حركة حماس اتسمت بتدهور اقتصادي كبير نتيجة الحصار الدولي وبتوتر فلسطيني داخلي ملحوظ، ففي 17 نيسان 2006 اتخذ وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي قرار بفرض حصار اقتصادي ومالي على الشعب الفلسطيني بعد أحداث غزة المؤسفة وانفصال غزة عن الضفة الغربية²¹⁷.

● تم استنفاد جزءاً هاماً من المساعدات الدولية على شكل مساعدات فنية، ودورات تدريبية، والتي استحوذت على حوالي 24% من هذه المساعدات، حيث تم إعادة تدويرها للدول المانحة من خلال الإنفاق على البعثات والخبراء وعلى دورات تدريبية في معاهد تلك الدول، وذلك نتيجة للشروط التي تفرضها الدول المانحة في سبيل تقديمها للمساعدات. يعتبر هذا الأمر من الشروط المجحفة والتي تمنع فرص التنمية الحقيقية.

²¹⁶ تقرير الربع الأول والثاني من سنة 2001 الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول المساعدات المقدمة من المانحين للسلطة الوطنية الفلسطينية.

²¹⁷ المصدر نفسه.

• ترتفع نسب المساعدات التقنية حسب اختلاف الدول ولكنها في الواقع الفلسطينية قد تصل إلى 85% أو 90% من قيمة المنح التي توفرها وكالة التنمية الأمريكية على سبيل المثال بينما يشترط الاتحاد الأوروبي شراء معدات من دول أوروبا لتنفيذ أي مشروع، وترتفع رواتب الخبراء والتقنيين الأجانب لتصل إلى ثلاثة أو أربعة أمثال أعلى راتب في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مما يخلق فرصاً للفساد واستخدام النفوذ على الجانبين وتحديداً في ظل فرض أنماط معينة للتنمية تقوم على الاستهلاك ونمط الحياة الغربي.

• هناك تحولاً تدريجياً من المنح إلى القروض مع أن ظروف الشعب الفلسطيني لا تسمح بعد لاستعمال القروض حتى وإن كانت ميسرة إلا في حالات الضرورة القصوى. كما لا يتم مراعاة أن تكون القروض للقطاعات الإنتاجية ذات المردود الربحي الذي يخلق فرص عمل، والقادر على السداد دون مخاطر غير ضرورية ومازال التعامل مع القروض لا يؤخذ بجديّة، لقد بلغ الدين العام الفلسطيني حتى شهر تشرين ثاني 2009 (1.851 مليار دولار)²¹⁸.

• غياب آلية محددة للتنسيق بين الدول التي تقدم المنح و المساعدات وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسات التي حددها برامج التمويل الدولية، بسبب سعي قوى عظمى احتكار القرارات وتهميش دور الجهة الرسمية التي كلفت بإدارة آليات التمويل منذ إنشائها والمتمثلة بالبنك الدولي²¹⁹.

IV.3.2. إشكاليات المؤتمرات المانحة المتعلقة بالجانب الإسرائيلي

- إن من أهم الإشكاليات التي تواجه المؤتمرات المتعلقة بالجانب الإسرائيلي هو الإجراءات الإسرائيلية الاحتلالية وتأثيرها على عملية تدفق المساعدات وخاصة سياسات الحصار

²¹⁸ وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية و النفقات و مصادر التمويل، الدين العام، شباط، 2011.

²¹⁹ السعدني، نزمين، "المساعدات الدولية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني: عناصر البرامج وصعوبات التنفيذ" السياسة الدولية، ع120، إبريل 1995، ص226-227.

والإغلاق المتكررة مما يؤدي إلى الحد من حرية تنقل ممثلي الهيئات المحلية والدولية المسؤولة عن تنفيذ البرامج المختلفة مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخير تنفيذها، وتأخير وصول المواد الخام اللازمة لتنفيذ كثير من المشاريع²²⁰.

- خصصت أموال كبيرة في مؤتمرات الدول المانحة لدعم مشاريع تنمية فلسطينية وكانت أكثر المشاريع تأثراً بالإجراءات الإسرائيلية هي المشاريع المصممة لخدمة المناطق الواقعة في المنطقة B، حيث تحتاج هذه المشاريع إلى المصادقة والتراخيص الإسرائيلية التي في الغالب ما تقوم إسرائيل بالمماطلة في إصدارها خاصة عندما يتعلق الأمر بحفر الآبار واستخراج المياه، كما أن كثير من المشاريع الإنتاجية التي مولتها مؤتمرات الدول المانحة قوبلت بالرفض الإسرائيلي لأن إسرائيل توافق فقط على المشاريع الخدماتية²²¹.

- إسرائيل عنصر مشارك على قدم المساواة مع السلطة الوطنية الفلسطينية في الطواقم الاستشارية، وفي اللجنة المحلية لتنسيق المساعدات الخارجية لذا تقوم الدول المانحة بالإحجام عن بعض المشاريع وحذر وتردد الدول المانحة في تقديم أية مساعدات ربما تتعارض مع المصلحة الإسرائيلية وذلك إرضاءً للطرف الإسرائيلي الذي ترجح كفته عند قياس الأمور بمقياس المصلحة التي تعتبر أساس لاتخاذ القرار²²².

- قيام الحكومات الإسرائيلية بفرض القيود على المساعدات المالية والطبية والاجتماعية المقدمة من مؤتمرات الدول المانحة للشعب الفلسطيني وفرض الضرائب والرسوم المرتفعة وتعطيل الشحنات الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية فان الكثير من الأموال المخصصة للتنمية في

²²⁰ مجموعة مؤلفين، "تهنية الإنسان العربي للعطاء العلمي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 108.

²²¹ روي، سارة، "المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية ودورها في التنمية الصناعية"، صامد الاقتصادي، ص 12، ع 81، تموز/أيلول، 1990، ص 56-57.

²²² مجلة الميلاد، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية و الأعمار: "هل الاسم اكبر من المضمون؟"، الميلاد، مجلة شهرية تصدر عن الأمانة العامة للمؤسسات الوطنية في رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، ع 5، أيار، 1996، ص 30.

فلسطين تخضع لموافقة إسرائيل فحسب أقوال الدكتور نبيل شعث إن إسرائيل تتحمل ما نسبة 80% من أسباب تأخير وصول المساعدات المالية من الدول المانحة بينما يتحمل العامل البيروقراطي لدى الدول المانحة ما نسبة 20% من تلك الأسباب²²³.

3.3.IV. إشكاليات المؤتمرات المانحة المتعلقة بالسلطة الوطنية الفلسطينية

عندما تولت السلطة الوطنية الفلسطينية الحكم الذاتي حملت على عاتقها أعباء إنتاج سنوات طويلة من الاحتلال والقهر والحصار للشعب الفلسطيني، ومنذ ذلك الوقت عمدت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى بذل ما تستطيع في سبيل إنجاح المشروع الوطني الفلسطيني في جميع الأصعدة، ولكن لم يخلو ذلك من عقبات واجهتها أثناء تحقيق ذلك، وحتى فيما يخص مؤتمرات الدول المانحة كأداة من أدوات تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني فإن هذه المؤتمرات واجهت أيضا إشكاليات متعلقة بالسلطة الوطنية الفلسطينية وهي:

- حادثة تكوين السلطة الوطنية الفلسطينية وافتقارها في بداية عهدها إلى رؤية واضحة لإدارة المساعدات الدولية المقدمة من مؤتمرات الدول المانحة، وافتقارها حتى عهد قريب إلى رؤية شمولية وخطة واضحة الأهداف والأولويات، وعدم وجود رؤية فلسطينية واضحة لعملية النمو والتنمية الاقتصادية في فلسطين، فأجندات السلطة الوطنية الفلسطينية المطروحة هي أجندات الدول المانحة ومؤسساتها (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، أو هي تجارب بعض الدول التي نجحت في تطبيقها. وكذلك ضعف كفاءة إدارة المال العام، ما أدى إلى ظهور تجاوزات

²²³ انظر: صامد الاقتصادي، "إسرائيل تفرض القيود على مساعدات السوق الأوروبية للشعب الفلسطيني"، صامد الاقتصادي س11، ع77 تموز/أيلول، 1989، ص 300-301.

- مالية وإدارية²²⁴، وحدثت تداخلات كبيرة في مهام المؤسسات والوزارات في السلطة الوطنية الفلسطينية كما أن العلاقة بين المؤسسات والوزارات تتسم أحيانا بأنها علاقة تنافسية لا تعاونية.
- يمتاز الاقتصاد الفلسطيني بدرجة عالية من الاعتماد على المصادر الخارجية سواء فيما يتعلق بالعمالة في إسرائيل أو في العمالة في البلدان العربية أو من حيث ارتباط التجارة بإسرائيل إلى أقصى حد فالاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشاكل ثلاث وهي: اختلال سوق العمل والإنتاج، الاختلال التجاري وفي ميزان المدفوعات، الاختلال في التعليم والتدريب المهني وآثار الانتفاضات على العملية التعليمية. وهذه المشاكل في مجملها أدت إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي أو تطبيق برنامج المساعدات الدولية²²⁵.
- إن علاقة التبعية الاقتصادية الخطيرة للأراضي المحتلة اتجاه إسرائيل، والناجئة عن سياسة متعمدة اتبعتها سلطات الاحتلال لإلحاق الأرض الفلسطينية بإسرائيل كانت النتيجة الطبيعية لخنق الاقتصاد المحلي الفلسطيني وتحجيم مشاريع التنمية الفلسطينية التي كانت تمولها مؤتمرات الدول المانحة²²⁶.
- إن الصعوبات المعيشية التي يواجهها الشعب الفلسطيني والوضع السيئ للبنية التحتية في فلسطين تؤدي إلى التركيز على تحسين الظروف المعيشية للسكان. فكانت أموال الدول المانحة المقدمة للفلسطينيين تركز على إعادة تأهيل وتطوير الخدمات العامة التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، دون التركيز على مشاريع التنمية المستدامة²²⁷.

²²⁴ ماس - المراقب الاقتصادي -، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، عدد 8، 2001، ص 19.

²²⁵ السعدني، مصدر سابق، ص 224-225.

²²⁶ غليون، برهان، مصدر سابق، ص 44-45.

²²⁷ انظر: "محمد اشتية وحديث خاص لأسواقنا: مؤسسة بكار نافذة المساعدات في مرحلة البناء"، أسواقنا، مجلة اقتصادية شهرية تصدر عن مركز ناسا / رام الله، ع10، أيلول، 1996، ص 26.

- التنافس بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية على مصادر التمويل وقلة التنسيق فيما بينهما أدى إلى اعتبار هذه المنظمات وسيلة سهلة لتنفيذ المشاريع التي تحبها الدول المانحة، وقد ساعد في ذلك عدم اعتراف العديد من الدول المانحة بالسلطة الوطنية الفلسطينية كدولة ذات كيان قانوني، مما جعل العديد من هذه الدول تمرر مساعداتها عبر هذه المنظمات الأهلية، لقد بلغ إجمالي مبلغ الصرف الفعلي المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية لتمويل المشاريع المختلفة وعبر طريقها المباشر ما نسبته 91%، أما المنظمات الأهلية غير الحكومية فقد استأثرت بالنسبة المتبقية وهي 9%، ويعتبر نصيب المؤسسات غير الحكومية مرتفع بالمقارنة مع طبيعة عملها والحجم الكلي للمساعدات المقدمة بشكل عام²²⁸، إن التنافس بين المؤسسات والوزارات الفلسطينية المختلفة من جهة والتنافس بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية وغياب الأجندات التنموية الفلسطينية من جهة أخرى أدى إلى قبول المساعدات الدولية بصيغها المطروحة المبنية على فرض شروط الممول مما يجعلها أقل فاعلية²²⁹.

- انتشار ظاهرة الوساطة والفساد في مؤسسات ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تتعارض مع أبسط الأمور المتعلقة بالتنمية، فقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أن هناك اعتقاداً سائداً لدى الكثير من الفلسطينيين بوجود فساد في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث أعرب حوالي 50% عن اعتقادهم بوجود هذا الفساد، بينما لم يتجاوز نسبة الذي اعتقدوا بعدم وجود فساد 27% فقط²³⁰.

- إن الانقسام الذي نتج عن سيطرة حماس على قطاع غزة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية التي جرت في الخامس والعشرين من تشرين الثاني 2006، ولد مشكلة كبيرة لدى الدول المانحة

²²⁸ ليد، عماد سعيد، مصدر سابق، ص 488.

²²⁹ محمد اشنية وحديث خاص لأسواقنا، مصدر سابق، ص 26.

²³⁰ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني : استطلاع رقم (24) : عملية السلام، أداء السلطة الفلسطينية، وأداء المجلس التشريعي، أيلول - تشرين أول، 1996، ص 4-9.

التي تضع "حماس" ضمن الحركات "الإرهابية"، وأخرج السلطة الوطنية الفلسطينية، وان أجبرت - الدول المانحة - على تقديم المساعدات واستمرار تدفقها للشعب الفلسطيني، فان ذلك يكون من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأثروا فقط، مما تسبب في إعاقة عملية تدفق المساعدات للشعب الفلسطيني والتقليل منها ومن قيمتها الحقيقية²³¹.

منذ بدء الشروع بالعملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، كانت مؤتمرات الدول المانحة من الظواهر اللافتة للنظر، فقد أثبتت التجربة أن هناك علاقة وطيدة وطرديّة بين السلام والتنمية الاقتصادية، فكما ترسخت قاعدة من قواعد السلام الحقيقي رافقتها بوتيرة متسارعة فعاليات التنمية المحلية أو الوافدة على شكل استثمارات، وتبقى هناك أسئلة تفرض نفسها بإلحاح: هل الشعب الفلسطيني بحاجة إلى هذه المؤتمرات؟ أليس هناك آلية أخرى لحل مشكلاتهم الاقتصادية؟ أليست صناديق التنمية العربية أو أية مشروعات تنموية عربية بقادرة أن تحل محل هذه المؤتمرات؟.

²³¹ اشتية، مصدر سابق، ص 506..

.V الفصل الخامس

1.V. النتائج

2.V. التوصيات

الفصل الخامس

V. النتائج والتوصيات

مقدمة

إن مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات تثير الكثير من الجدل والنقاش في الأوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية حول جدوى هذه المساعدات ومدى إسهامها في التنمية الفلسطينية الشاملة، ومن الواضح أن السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت اقتصادها بالاعتماد على المساعدات الخارجية وكانت مضطرة إلى اللجوء إلى هذه المساعدات من أجل بناء المؤسسات وخلق البنية الإدارية والتنظيمية اللازمة لعملية التنمية.

بحث هذه الدراسة في الآليات الدولية التي قدمت من خلالها المساعدات من الدول المانحة للشعب الفلسطيني ومؤسساته منذ قيام السلطة وعلى وجه الخصوص آلية مؤتمرات الدول المانحة، وإلى أي مدى نجحت هذه الأداة في الاستجابة للاحتياجات الفلسطينية، وانطلقت الدراسة من سؤال رئيسي وهو إلى أي مدى شكلت مؤتمرات الدول المانحة آلية فعالة في تقديم المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني منذ قيام السلطة وحتى عام 2009 ؟

بعد معرفة حجم المساعدات المقدمة من خلال مؤتمرات الدول المانحة للشعب الفلسطيني وكيفية توزيعها على القطاعات المختلفة، وكذلك معرفة المشاكل التي تواجهها نخلص إلى النتائج والتوصيات الآتية :-

V.1. النتائج

- يعتمد الاقتصاد الفلسطيني كلياً على المساعدات الأجنبية التي تغطي حوالي 80% من الأموال اللازمة لتمويل برامج الاستثمار العام، وتؤكد الدراسة أن المساعدات الخارجية منعت الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار الكامل، ودعمت سيادة القانون، بالرغم من الاعتماد الكبير على هذه المساعدات وهو ما يجعل الاقتصاد الفلسطيني رهينة لها وخصوصاً أنها تتسم بالتذبذب والانخفاض، وتوجيهها في الأغلب نحو قطاعات غير إنتاجية، كما أن هذه المساعدات لم تحاول إيجاد رابط بين الجهود الاغاثية والتنمية بمفهومها الشامل.
- تم استنفاد جزءاً هاماً من المساعدات الدولية في المساعدات الفنية، والدورات التدريبية، والتي استحوذت على جزءاً كبيراً من هذه المساعدات، تم إعادة تدويرها للدول المانحة من خلال الإنفاق على البعثات والخبراء وعلى دورات تدريبية في معاهد تلك الدول. فجزء كبير منها يصل إلى الخمس تقريبا لتغطية أتعاب مستشارين وخبراء من مواطني الدول المانحة، تمثلت معظم إسهاماتهم بوضع تقارير من آلاف الصفحات محفوظة في الأدراج والخزائن.
- إن تحديد أولويات المساعدات المقدمة لشعب الفلسطيني من خلال المؤتمرات والدول المانحة يساهم في التأثير بشكل مباشر في تقليل الفائدة المرجوة من هذه المساعدات ويؤدي إلى تعارض النشاطات مع بعضها البعض بناءً على شروط تفرضها الدول المانحة على الجانب الفلسطيني، إن هناك سوء إدارة للمساعدات الخارجية، حيث توزع الكثير من هذه المساعدات على المعونة الفنية دون تحديد الأولويات المطلوب لإنفاق هذه المساعدات عليها، مثال ذلك رصف الطرق وتعبيدها بدون خطوط للصرف الصحي، أو المياه، ثم بعد فترة يتم توفير مساعدة دولية من أجل مشاريع الصرف الصحي، والمياه، فتقوم البلدية أو الجهة الرسمية بإزالة ما تم رصفه قبل مدة من الزمن وذلك لتركيب خطوط المياه أو المجاري.

• نتج عن مؤتمرات الدول المانحة مساعدات كبيرة وسخية، وتميزت بوجود استثمارات قيمة في قطاعات البنية التحتية وبناء القدرات، إلا أن هذه المساعدات فشلت في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، ولم تتجح هذه المساعدات في تقليل اعتمادية الفلسطينيين عليها وتعزيز فرص النمو الذاتي. كما أنها أخفقت في تعزيز فرص وإمكانات الاقتصاد الفلسطيني للإنعتاق من التبعية القسرية لمنظومة السوق الإسرائيلي . وفشلت في تقليل اعتمادية المؤسسات الرسمية والأهلية على المساعدات الخارجية ذاتها لصالح عجلة النمو الذاتي، بل على العكس من ذلك، فيمكن أن تكون هذه المساعدات قد ساهمت ولو بشكل غير مقصود في تمويل أعباء إعادة الاحتلال الإسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

• دلت المعطيات المتاحة حول المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من خلال مؤتمرات الدول المانحة على أن وتيرة هذه المساعدات كما ونوعا تأثرت إلى حد كبير بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية السياسية مع الحكومة الإسرائيلية وهو ما يؤيد الافتراض الأساسي في ذهن المانحين وهو تمويل عملية السلام وتوفير مستلزمات إنجاحها دون اعتبار للهدف النهائي وهو إزالة الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة حيث أنه لا يمكن الحديث عن تنمية بشرية مرضية بدون إنهاء الاحتلال بكافة تجلياته وهذا ما أكدته التقارير الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمساعدات المقدمة للفلسطينيين، ترتبط بالسياسة الخارجية للدول المانحة أي إدارة أزمة وليس حلها.

• غياب التنسيق بين الجهات المانحة من جهة، وعدم وجود نظام رقابة متكامل على المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من خلال مؤتمرات الدول المانحة من جهة أخرى أدى إلى الحد من فاعلية هذه المساعدات ونجاحها في تحقيق الهدف التي قدمت من أجله.

- أظهرت الدراسة بأن هناك فرقا شاسعا بين حجم المساعدات التي تم التعهد بها من قبل المانحين في المؤتمرات وتلك التي تم صرفها فعلا، فمثلاً جاءت وعود المانحين خلال مؤتمر باريس مبالغاً بها وذلك لدعم مؤتمر أنابوليس، ونتيجة لرهن المساعدات خلال الفترة بين 2008- 2010 بتقدم عملية السلام والتطورات السياسية الداخلية الفلسطينية، فقد شكل ذلك عامل ضغط على الاقتصاد الفلسطيني.
- ساهمت المساعدات المقدمة من خلال مؤتمرات الدول المانحة بشكل فعال في تخفيف حدة الآثار السلبية لسياسة الإغلاق الإسرائيلية، عن طريق برامج إيجاد فرص عمل ودعم الموازنة العامة، كما ساهمت هذه المساعدات في تقوية البناء المؤسسي للسلطة الوطنية مما سيزيد من قدرتها على تصميم السياسات ووضع الاستراتيجيات، وخلق بيئة اقتصادية مميزة.
- حققت المساعدات المقدمة عبر مؤتمرات الدول المانحة بعض الانجازات على صعيد تمكين الفقراء والفئات المهمشة، وكان ذلك جلياً في برامج القروض الصغيرة وخصوصاً ذلك الجزء الموجه للنساء وذوي الدخل المحدود، وفي البرامج الاغاثية الطارئة ومشاريع خلق فرص عمل. ولكن هذه المساعدات لم تكن بالقدر الكافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية لتلك الفئات وبقي الغالبية العظمى منها في دائرتي البطالة والفقير.
- يُحسب للمساعدات المقدمة عبر مؤتمرات الدول المانحة أنها ساهمت وبلا شك في توفير الموارد المالية الضرورية لضمان استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية للمواطنين الفلسطينيين، ولا سيما ذوي الدخل المحدود منهم من قبل العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية على حد سواء.

- يُحسب لهذه المساعدات إسهامها الملحوظ في تمويل العجز المزمن والكبير في الموازنة الجارية طيلة سنوات المرحلة الأخيرة، وما نجم عن هذا التمويل من تأثيرات إيجابية على الأداء الاقتصادي الكلي.
- هناك مسعى دائم من قبل الطرف الإسرائيلي لإعاقة المساعدات الدولية حتى لا تخدم الأهداف الوطنية الفلسطينية.
- عدم وضوح الرؤية الاقتصادية الفلسطينية، بسبب تعدد خطط التنمية الاقتصادية وتضاربها وعدم القدرة على تحقيقها وهو ما قلل من الاستفادة القصوى من المساعدات الخارجية.

IV. 2. التوصيات

- لا بد من إنشاء مناطق صناعية حقيقية من هذه المساعدات.
- لا بد من الاستفادة من خبرات الدول التي حققت نتائج طيبة والاقتداء بها.
- حث الأطراف المانحة عبر مؤتمرات الدول المانحة على زيادة مقدار التعهدات، ورفع نسبة الصرف لهذه التعهدات.
- لا بد من توفير البيئة السياسية المستقرة وهي مرتبطة بتحديد الأهداف المستقبلية حتى تتمكن المساعدات المقدمة للفلسطينيين عبر مؤتمرات الدول المانحة من أخذ دورها الفعال في عملية البناء والتطوير فمن المستحيل قيام تنمية شاملة في الأراضي الفلسطينية طالما أنها تحت سلطة الاحتلال.
- مطالبة الدول المانحة باستمرار الإيفاء بالتزاماتها من المساعدات، وذلك وفق أولويات الخطط الاقتصادية والتنموية الفلسطينية، والتعامل بجدية وعلى أسس علمية مع مؤتمرات الدول المانحة عند تخصيص وتوزيع المساعدات الأجنبية على القطاعات المختلفة.

- التعامل مع المساعدات الفنية بطريقة تكفل تحقيق أكبر نفع ممكن منها، والعمل باستمرار على تقليص المساعدات الفنية المكررة، والتي يمكن الاستغناء عنها، والتي لها بديل محلي.
- يجب التأكيد على أن المساعدات المقدمة من الدول المانحة لن تستمر إلى الأبد بالتالي يجب أن لا تبقى عنصرا دائما وثابتا في الإستراتيجية الفلسطينية للتنمية، بل يجب النظر للمساعدات المقدمة عن طريق المؤتمرات المانحة باعتبارها مؤقتة وغير مضمونة توجب على الفلسطينيين استغلالها استغلالا أمثل عند توفرها على طريق التخلص من الاعتماد عليها في يوم ما.
- يستوجب المحافظة على المساعدات الدولية المقدمة عن طريق المؤتمرات المانحة وفق إستراتيجية تنموية شاملة، كما يجب إعادة توجيه الموارد والإمكانيات لخلق فرص عمل وتوفير شبكة ضمانات قانونية وحقوقية واجتماعية وإقامة المشاريع التنموية والإنتاجية في الأراضي الفلسطينية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في رسم السياسات ووضع الخطط التنموية وإيجاد الأدوات الكافية للمشاركة الشعبية وال جماهيرية فيها قبل عرضها على الدول المانحة.
- لا بد من استحداث آليات تنسيق في إدارة المساعدات بين المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وبين مؤسسات المجتمع المدني من جهة وبين الدول المانحة من جهة أخرى.
- لا بد من توحيد جميع صناديق استقبال الأموال المانحة، والإفصاح عن الأموال التي يتلقاها قطاع المؤسسات غير الحكومية الذي يعتبر من أكبر القطاعات المتلقية للدعم الخارجي.
- العمل باستمرار على تحجيم الدور الإسرائيلي في التأثير على قرارات الدول المانحة في تخصيص وتوزيع المساعدات المالية.

• يجب إعادة النظر في آليات وعمليات الصرف والإنفاق التي تمت خلال الفترة الماضية، ووضع

خطة مالية كلية تهدف إلى تعظيم الاستفادة من تلك المعونات والمساعدات، وذلك من خلال :

1- العمل على ربط مشاريع الإغاثة بالتنمية، وعدم الاكتفاء بالمشاريع التي تخلق فرص عمل مؤقتة، إذ يجب أن تتسجم تلك المشاريع مع السياق العام لخطة التنمية الاقتصادية وتعمل على الحد من الآثار السلبية التي تتجم عن حالات الإغلاق والحصار للأراضي والمناطق الفلسطينية.

2- إشراك مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الفلسطيني في عمليات التخطيط والتنفيذ، والتركيز على تعزيز مبدأ الشراكة في اتخاذ القرار، وذلك لحشد الجهود والطاقات وتوفير الكفاءات القادرة والمؤهلة على صياغة ورسم الخطط والسياسات واقتراح البرامج والمشاريع التي تخدم عملية التنمية، وتوفير الدعم المالي لها.

3- يجب أن يكون هناك سياسة اقتصادية كلية للسلطة الوطنية الفلسطينية إضافة إلى خطة متوسطة المدى لثلاث سنوات، يتم خلالها تنفيذ مشاريعها وبرامج تخدم كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية

المراجع

المراجع العربية

- أغا، حسن، وآخرون (1982). " بعض المسائل الاقتصادية في الأقطار النامية"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أمين، جلال (1983). "المشرق العربي والغرب". بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط4.
- اشنتية، محمد (2003). "الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية"، بكار.
- بشارة، خضر(1993). "أوروبا و الوطن العربي (القراءة والجوار)"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بكري، كامل (1986). "التنمية الاقتصادية"، بيروت: دار النهضة للطباعة و النشر.
- البني، حازم. حبيب، كميل (2000). "من النمو والتنمية إلى العولمة وألغات"، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
- بني فضل، عصام (2008). "سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2004.
- توما، إميل(ب ت). "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، حيفا: دار الاتحاد التعاونية.
- جرجس، فواز (1998). "النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة العلاقات -العربية - العربية والعربية - الدولية"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- خلف، محمود (1987) ، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية" ، المركز الثقافي العربي.
- الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش وإعادة اعمار غزة للعامين 2009 - 2010.
- خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 - 2009.
- ربيع، محمد عبد العزيز(1990). "المعونات الأمريكية لإسرائيل"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الرئيس، نزار(2008). " التعايش مع التكنولوجيا"، عمان: جامعة القدس المفتوحة.
- سعيد، ادوارد (1995). "غزة أريحا: سلام أمريكي"، القاهرة: دار المستقبل العربي.
- سليم، محمد السيد (1998). "تحليل السياسة الخارجية"، ط1، مكتبة النهضة العربية، القاهرة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، البيان الوزاري المقدم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، حزيران 1996.
- سمارة، عادل (1997). "البنك الدولي، المانحون والمادحون دراسة في تبعية وإعادة تثقيف الفلسطينيين"، رام الله، المشرق/ العامل للدراسات الثقافية والنقدية.
- صبح، احمد (1998). "التنمية البشرية من منظور السلطة الوطنية الفلسطينية في تمويل التنمية في فلسطين"، رام الله، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- صالح، محسن، سعد، وائل (2006). "مختارات من الوثائق الفلسطينية". بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
- عبدا لله، سمير(1994). "إستراتيجية التنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني"، القدس: دار القدس للنشر والتوزيع.
- عبد العزيز، سمير(1998). "التمويل العام المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي"، القاهرة : مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

- عبد الكريم، نصر (2008). "اثر ممارسات الاحتلال وانعدام الأمن على فعالية المساعدات الدولية في الحالة الفلسطينية"، رام الله.
- عبد المنعم، بكر (1994). "دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو"، بيروت: دار الشروق.
- علاونة، عاطف (1992). "شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، رام الله.
- علي، اومليل (1994). "اتفاقية غزة - أريحا الأبعاد الاقتصادية المحتملة"، عمان، منتدى الفكر العربي.
- علي، اومليل (1994). "(تحرير و تقديم) اتفاقية غزة - أريحا " أبعاد الاقتصادية"، عمان: منتدى الفكر العربي.
- غليون، برهان (1999). " نقد السياسة العملية -1- العرب ومعركة السلام"، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- فودة، عز الدين (1989). "النظم الدبلوماسية"، القاهرة، مكتبة الآداب.
- فريق الأمم المتحدة لإزالة الألغام (2009)، الخطة التمهيدية لتطهير الطارئ للذخائر غير المتفجرة و المخلفات غير المتفجرة للحرب، غزة.ف
- قاسم، نوال(ب ت). " التعاون الاقتصادي والفني بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية". مصر والجماعة.
- قبلان، بشار محمود (2008). "اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية"، دار عماد الدين للنشر، عمان.
- قنديل، رائدة (2003). "المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني". جامعة بيرزيت، معهد أبو لغد، رسالة ماجستير.

- كرم، انطونيوس (1980). "اقتصاديات التخلف والتنمية"، بيروت: مركز الإنماء القومي.
- كنفاني، نعمان (2000). "علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقات المستقبلية"، القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس".
- كنيدي، بول (1994). "نشوء وسقوط القوى العظمى"، ترجمة مالك البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- كوستينيت، توم دي (1994). "سياسة التنمية الهولندية نحو الشرق الأوسط"، القدس: PASSIA.
- ليستر، باولز بيرسون (1971). "ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير؟ شركاء في التنمية"، ترجمة إبراهيم نافع، القاهرة: دار المعارف.
- ماس (2001) - المراقب الاقتصادي - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية -، عدد 8.
- ماس (2003) نحو توظيف انجح للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني.
- مجموعة مؤلفين (1985). "تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد، فاضل زكي (1975). "السياسة الخارجية وإبعادها في السياسة الدولية"، بغداد، مطبعة شفيق.
- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (1996)، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني: استطلاع رقم (24): عملية السلام، أداء السلطة الفلسطينية، وأداء المجلس التشريعي.
- المسح الإحصائي صندوق الأمم المتحدة للسكان (2009). أزمة غزة: التبعيات النفسية الاجتماعية على المرأة جمعيات الثقافة والفكر الحر.

- نوفل، أحمد. ظاهر، أحمد. "الوطن العربي والتحديات المعاصرة"، عمان: جامعة القدس المفتوحة، 1996.
- هاشم، حيدر. "أزمة الدولار"، المؤسسة العربية للدراسة والنشر : بيروت، 1971.
- وارين، س.بوم، ستوكس م. توليت (1994). "الاستثمار في التنمية : دروس من خبرة البنك الدولي"، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وحدة تنسيق المساعدات الدولية، رام الله، 2011.
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، قاعدة بيانات نظام رصد المساعدات للشعب الفلسطيني، رام الله، 2011.
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ووزارة المالية، خطة فلسطين: التقدم إلى الأمام، التدخلات الإستراتيجية ذات الأولوية خلال عام 2010، كانون الثاني، 2010.
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تقرير الربع الأول والثاني من سنة 2001 حول المساعدات المقدمة من المانحين للسلطة الوطنية الفلسطينية
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم، تقرير متابعة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية.
- تقرير الربع الأول والثاني من سنة 2001 الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول المساعدات المقدمة من المانحين للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- وزارة الإحصاء، تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الإغلاق عن الفترة 2/25 - 1996/4/4 : ورقة مقدمة للمجلس التشريعي الفلسطيني، 1996/4/9.
- ولترز، روبرت. س (1974). "المعونات الأمريكية والسوفيتية : تحليل مقارن"، ترجمة نبيل صبحي: الكويت، دار القلم.

- يتريزا، هايتز (1979). " امبريالية المساعدات "، ترجمة مجدي نصيف، د. م : دار ابن رشد.

الصحف والمجلات

- وكالات أنباء، (1993، 1 تشرين أول)، جريدة القدس، انظر.
- وكالات أنباء، (1996، 19 تشرين ثاني). جريدة القدس.
- انترميديا. اف.ب. (1998، 30 تشرين ثاني). بحضور الرئيس عرفات مؤتمر الدول المانحة يعقد في واشنطن اليوم. جريدة القدس.
- (أوسلو/ وكالات). (2002، 26 نيسان). الدول المانحة تقدم 1.2 مليار دولار مساعدة للفلسطينيين. جريدة القدس.
- وكالات أنباء. (2005، 1 آذار). مؤتمر لندن لإصلاح المؤسسات الفلسطينية يعقد اليوم وسط توقعات بدعم سياسي ومالي واقتصادي للسلطة. جريدة القدس.
- اف.ب. (2005، 2 آذار). مؤتمر لندن للمانحين يعقد اليوم. جريدة الأيام.
- رويترز. (2007، 24 أيلول). اللجنة الرباعية تأمل بتمويل الحكومة الفلسطينية العام المقبل. جريدة القدس.
- العمري، امجد. (2007، 17 كانون أول). الرئيس عباس التقى ساركوزي وسعود الفيصل وليفني. جريدة القدس.
- وكالات أنباء. (2007، 15 كانون أول). جريدة دنيا الوطن. ص1.
- ارنووط، عبد الرؤوف. (2008، 2 أيار). مؤتمر المانحين يعقد اليوم في لندن والنرويج تتوقع إجراءات تخفيف اسرائيلية. جريدة الأيام.

- برلين/ وكالات. (2008، 25 حزيران). مؤتمر برلين لدعم الأمن الفلسطيني بدعم إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. جريدة القدس.
- القاهرة/وكالات أنباء. (2009 آذار). مؤتمر شرم الشيخ يتعهد بدفع 5200 مليون دولار خلال عامين. جريدة القدس.
- ارنؤوط، عبد الرؤوف. (2009، 3 آذار). المشاركون في مؤتمر شرم الشيخ اعتمدوا خطة الحكومة والياتها المقترحة للتمويل. جريدة الأيام.
- باريس/ رويترز. (1996، 19 تشرين ثاني). الرئيس يحضر اجتماعات الدول المانحة في باريس. جريدة القدس.
- واشنطن، ا.ف.ب. (1998، 30 تشرين الثاني). بحضور الرئيس عرفات مؤتمر واشنطن ينعقد اليوم. جريدة القدس.
- صدقة، جعفر. (2009، 2 آذار). التفاصيل الكاملة لخطة الحكومة لإعادة الاعمار. جريدة الأيام.
- أمين، سمير (1994). "مؤسسات بريتون وودز : خمسون عاما بعد إنشائه". النهج، عدد 37.
- اشتية، محمد (1996). حديث خاص لأسواقنا: "مؤسسة بكار نافذة المساعدات في مرحلة البناء"، مجلة اقتصادية شهرية تصدر عن مركز ناسا / رام الله، عدد 10.
- جاد، محمد (1997). "المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية" السياسة الدولية، عدد 127.
- درويش، خليل (1990). "اليابان ودول العالم الثالث: دراسة في دبلوماسية التجارة والمعونات" السياسة الدولية، عدد 101.
- درويش، خليل (1991). "المعونات والسياسة الخارجية اليابانية تجاه العالم الثالث في الثمانينات"، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد 36.

- دويدار، حنان (1997). "الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية". السياسة الدولية، عدد 127.
 - روي، سارة (1995). "تقرير من غزة: انسلاخ أم تكيف؟"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع23.
 - روي، سارة (1990). "المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية ودورها في التنمية الصناعية"، صامد الاقتصادي، س12، عدد 81 .
 - زكي، رمزي (1983). "مصر وتجربة قروض صندوق النقد الدولي 1977-1981". الفكر الاستراتيجي العربي، عدد 56.
 - سالم، بول (1998). "الولايات المتحدة: معالم الهيمنة في القرن الحادي والعشرين"، المستقبل العربي عدد 229.
 - السعدني، نرمين. "المساعدات الدولية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني: عناصر البرنامج وصعوبات التنفيذ"، السياسة الدولية، عدد 120.
 - شحاتة، إبراهيم (1980). "مستقبل المعونات العربية". المستقبل العربي. عدد 16.
 - صامد الاقتصادي (1989). "إسرائيل تفرض القيود على مساعدات السوق الأوروبية للشعب الفلسطيني"، صامد الاقتصادي س11، ع77.
 - عبد الله، عمر (1980). "المعونات العربية والشروط الأساسية". المستقبل العربي، عدد 16.
 - عطوة، فتحي حسن (1984). "عودة العلاقات المصرية السوفيتية". السياسة الدولية، عدد 78.
 - لبد، سعيد (2004). "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-
- 2003"، مجلة الجامعة الإسلامية، م12، عدد 2.

- مجلة الميلاد (1996)، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية و الاعمار : هل الاسم اكبر من المضمون؟، الميلاد (مجلة شهرية تصدر عن الأمانة العامة للمؤسسات الوطنية في رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية)، عدد 5.
- محمد السيد، احمد (1988). "السياسة السوفيتية والمنطقة العربية". السياسة الدولية، عدد 94.
- مطر، عبد الرحمن (1997). "أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي"، المستقبل العربي، عدد 215.
- نور الدين، محمد (1986). "المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث"، السياسة الدولية، عدد 86.

المواقع الالكترونية :

- (مؤلف مجهول). (2006). 80 جهة مانحة تشارك بمؤتمر المانحين في لندن. موقع أخبار اليمن

www.yemenews.net/det.php?sid=380

- عطيف، محمد. (2010). السعودية أول الدول المانحة نقي بمليار دولار. موقع العربية

www.alarabiya.net/articles/2010/02/28/101715.html

- (وكالات أنباء). (2010). مؤتمر دولي للمانحين في كابول لبحث أولويات التنمية و مستقبل أفغانستان. شبكة الإسراء و المعراج.

www.israj.net/vb/t7732/

- (وكالات أنباء). (2010). مؤتمر الدول المانحة يختتم أعماله اليوم في الرياض. شبكة رأي الإخبارية.

www.raynews.net/index.php?action=showNews

- ألمديني، توفيق (2010). ماذا حقق مؤتمر الدول المانحة لأفغانستان. صحيفة الثورة تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.

www.thawra.alwehda.gov.sy/

- عينتيبي. (2010). 17 جهة دولية مانحة تجتمع في أوغندا للبحث في مصير مشروعات حوض النيل. شبكة الإعلام العربية.

www.moheet.com/show_news.aspx?nid=369510

- عبد الوهاب، يوسف. (2009). مؤتمر المعونات والمنح الدولية و أثرها على التنمية في الوطن العربي. مركز مداد الدولي للأبحاث و الدراسات.

www.medadcenter.com/Conferences/ItemDetails.aspx

- (مؤلف مجهول). (2010). سياسة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. موقع مؤسسة التمويل الدولية.

<http://www.ifc.org/ifcext/policyreview.nsf>

- أبو النمل، حسين. (2009). الاقتصاد السياسي لمشروع إعادة اعمار قطاع غزة. موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200&a=89237>

- (مؤلف مجهول). (2004). موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية. موقع وزارة خارجية المملكة العربية السعودية.

<http://www.mofa.gov.sa/ABOUTKINGDOM/KINGDOMFOREIGNPOLICY/Pages/PalestineCause25461.aspx>

- ظاهر، فارس. (2010). دراسة: تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين. شبكة أمين الإعلامية.

www.blog.amain.org

- نصار، محمد. (2011). خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع والطموح. موقع صوت الوطن.

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/01/19/218540.html>

- (مؤلف مجهول). (1998). مؤتمر الدول المانحة في واشنطن. موقع مؤسسة بكدار.

<http://www.pecdar.org/printnews.php?id=156>

- (مؤلف مجهول). (1999). الأمم المتحدة وبيت لحم 2000. موقع الأمم المتحدة.

www.un.org/arabic/depts/dpi/bethlehem2000/un.htm

- (مؤلف مجهول). (1999). الأمم المتحدة وبيت لحم 2000. موقع الأمم المتحدة.

www.un.org/arabic/depts/dpi/bethlehem2000/un.htm

- وكالات أنباء (2003). وفد فلسطيني يبحث في لندن غدا دعم الدول المانحة والإصلاح

ويلتقي مندوبي الرباعية. موقع مركز الإعلام الفلسطيني

<http://www.palestinepmc.com/arabic/inside1.asp?x=684&cat=2&opt>

- الجندي، عمار. (2003). الفلسطينيون يطالبون اجتماع لندن بـ 1.5 مليار دولار. موقع

جريدة الشرق الأوسط.

www.aawsat.com/details.asp?section=1&issueno

- أخبار. (2004). اجتماع لجنة التنسيق الخاص بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني. مركز

الإعلام الفلسطيني

<http://www.palestinepmc.com/arabic/inside1.asp?x=2123&cat=2&op>

- وكالات أنباء. (2004). لارسن يشارك في اجتماع لجنة التنسيق الخاصة بالمساعدات. مركز

أنباء الأمم المتحدة.

www.un.org/arabic/av/radio/news/2004/n0412080.htm

- (مؤلف مجهول). (2005). أبو مازن: النجاح الأمني يتطلب مساراً سياسياً ووقف الاستيطان

والجدار ومصدرة الأراضي. مركز الإعلام الفلسطيني.

<http://www.palestinepmc.com/arabic/inside1.asp?>

- وكالات أنباء. (2005). وقائع مؤتمر لندن. موقع وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية.
<http://www.fco.gov.uk/servlet/Front>
- (مؤلف مجهول). (2008). تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية. موقع البنك الدولي.
www.unicef.org/arabic/media/24327_37991.html
- (مؤلف مجهول). (2008). تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية. موقع البنك الدولي.
<http://www.worldbank.org>
- (مؤلف مجهول). (2007). أجندة مؤتمر باريس 2007. موقع الملئقى الفتحاوي.
www.fatehforums.com
- أولريك هايتمولير. (2008). دعم الشرطة الفلسطينية: قرارات في "مؤتمر برلين لدعم الأمن المدني الفلسطيني وسيادة القانون" في حزيران/يونيو 2008. وقع الشرفة.
www.al-shorfa.com/cocoon/meii/xhtml/ar/.../2008/.../feature-01
- عمان/وكالات الأنباء. (2008). مؤتمر الدول المانحة والمضيضة للاجئين الفلسطينيين يبدأ الاثنين في عمان. موقع المركز الفلسطيني للتوثيق و المعلومات.
www.malaf.info/?page=showdetails&Id=601
- وكالات أنباء. (2008). 19 تشرين الثاني). جريدة الرأي الأردنية الاثنين. اجتماع الدول المانحة والمضيضة للاجئين اليوم في عمان. موقع جريدة الرأي الأردنية.
www.alrai.com/
- أخبار. (2007). مؤتمر باريس للمانحين سيوفر مليارات الدولارات للفلسطينيين. موقع المركز الإعلامي الفلسطيني.
<http://www.palestine-pmc.com/arabic>
- نصار، محمد. (2010). خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع والطموح. موقع صوت الوطن.
www.pulpit.alwatanvoice.com

- 1- ABennett, International Organizations, (New Jersey : Prentice – Hall Inc. 1984).
- 2- Hill, Norman, **International politics**, New York, Happer and Row, 1962, P.73.
- 3- John K.Galbarraith,"**Aposittive Approach to Economic Aid** "Foreign Affairs 39 no.3(April1961)
- 4- Kurt, J., **How Foreign Policy is Made**, New York, 1949 ,P.12
- 5- Lippmaan, Walter, **United State Foreign Policy**, Boston, 1993, P.9.
- 6- Michael P.todaro,"**Economic Development**", Fifth Edition(New York: Longman,1994)
- 7- Perkins Palmer , **International Relations : The word Community in Transition**, Second Edition, U. S.A, 1957,P.97.
- 8- Weidenfeld, " **Werner Europe and the Middle East** " Guterdon Bertelsmann Foundation publishers1995

الملاحق

ملحق رقم 1

وثيقة نبذ الإرهاب الأمريكية

THE FORD FOUNDATION
320 EAST 43RD STREET
NEW YORK, NEW YORK 10017



dkaken.blogspot.com

MEMORANDUM

TO: Ford Foundation Grantees
FROM: Alison R. Bernstein
Melvin L. Oliver
Bradford K. Smith
DATE: January 8, 2004
SUBJECT: Ford Foundation Policies

This memorandum describes important changes in Ford Foundation policy and practice that are now reflected in new language in our standard grant letter. We made these changes in response to heightened concerns among the public and policymakers about violence, terrorism, and bigotry and the possible misuse of philanthropic money for these purposes. We hope they make clear the values and assumptions that underlie our work together.

Ford's support for your work reflects our shared intent to strengthen democratic values, reduce poverty and injustice, promote international cooperation, and advance human achievement. The Foundation encourages initiatives by those living and working closest to where problems are located; promotes collaboration among the nonprofit, government and business sectors; and ensures participation by men and women from diverse communities and at all levels of society. We are dedicated to the pursuit of excellence, respectful debate and dialogue, and non-violent problem solving.

While your grant letter may have been issued before the new grant letter language was introduced, we hope that you will understand the need for the changes and accept the new language which is outlined below.

Violence, terrorism, bigotry, and the destruction of any state

We have added the following new language to our standard grant agreement letter: "By countersigning this grant letter, you agree that your organization will not promote or engage in violence, terrorism, bigotry or the destruction of any state, nor will it make sub-grants to any entity that engages in these activities." This prohibition applies to all of the organization's funds, not just those provided through a grant from Ford.

In addition, the grant letter now includes explicit language explaining that Ford may cease funding for failure to comply with terms of the grant letter and of the grant itself: "Failure to comply with the terms of this letter may result in immediate cessation of funding and/or support from the Foundation. In

الصفحة الاولى من وثيقة مؤسسة ford لنبد الارهاب

addition, if your organization expends or commits any part of the grant funds for purposes or activities other than the purposes and activities for which this grant is made, your organization must repay to the Foundation an amount equal to the amount of grant funds so expended for other purposes or activities."

Monitoring and oversight

We have always taken seriously the monitoring of grants – to ensure that we learn together, make necessary adjustments in strategy, and ensure that grantees are spending our funds according to approved budgets. We recently added several measures to improve our understanding of grantee finances and to make clear the right we have always had and sometimes exercised, to audit or investigate the use of our funds.

Now, our standard grant agreement letter will state explicitly: "The Foundation is authorized to conduct audits, including on-site audits, at any time during the term of the grant, and within four years after completion of the grant." Beyond this, Ford has reinforced its oversight process with an expanded program of systematic grant audits. At our request, the international accounting firm KPMG has constructed a risk matrix that Ford will use to determine which grants we will audit under the expanded program.

* * *

We appreciate the hard work you do and the many challenges inherent in it and look forward to working with you in the months and years ahead. If you have any questions about the changes outlined in this memo or other matters related to your work with us, please feel free to talk with your program officer or with other Foundation staff. And, thank you for your partnership with us.



dkaken.blogspot.com

الصفحة الثانية من وثيقة مؤسسة ford لنبد الارهاب

ملحق رقم 2

جداول قيم الالتزام والصرف للدول المانحة للفلسطينيين

جدول رقم (1) قيمة الالتزام و الصرف لدول أمريكا الشمالية

2009 – 2002		2001 – 1994		الدول المانحة
الصرف	الالتزام	الصرف	الالتزام	دول أمريكا الشمالية
227,680,753.31	219,238,296.49	32,725,161.75	42,772,361.01	كندا
1,249,397,112.00	1,356,110,525.00	12,561,705.00	47,872,063.00	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : وحدة تنسيق المساعدات الدولية، وزارة التخطيط و التعاون الدولي الفلسطينية

جدول رقم (2) قيمة الالتزام و الصرف للدول الأوروبية

2009 – 2002		2001 – 1994		الدول المانحة
الصرف	الالتزام	الصرف	الالتزام	الدول الأوروبية
22,108.644.97	27,187,232.14	5,429.855.28	9,729,708.17	النمسا
71,336,753.20	69,542,716.14	3,632,484.63	16,645,846.86	بلجيكا
5,411.00	5,411.00			بلغاريا
53,218.00	604,942.00			قبرص
94,039.00	94,039.00			جمهورية ألتشيك
69,012,921.25	84,776,087.81	802,998.39	795,460.00	الدنمرك
3,209,247,257.54	3,445,601,588.05	163,670,577.99	350,027,845.74	المفوضية الأوروبية
19,100,339.00	45,000,000.00		52,616,000.00	بنك الاستثمار الاوروي
52,242,249.28	42,948,385.53	7,152,800.00	14,879,647.50	فنلندة
201,051,399.61	235,770,161.92	35,570,474.70	80,705,508.09	فرنسا
349,914,955.20	601,888,813.13	61,584,214.55	203,534,755.54	ألمانيا
9,357,829.00	9,111,489.00	3,966,350.00	4,239,450.00	اليونان
311,640.00	311,640.00			هنغاريا
65,936.00	65,936.00			أيسلندا
33,794,368.39	34,199,712.89	1,307,388.94	1,562,003.71	ايرلندا
200,580,657.20	258,002,163.02	36,140,775.11	92,414,923.67	إيطاليا
18,197.00	18,197.00			ليختنشتاين
10,832,592.00	10,939,216.00		116,000.00	لوكسمبورغ
281,130.00	281,130.00			مالطا
9,119.00	9,119.00			موناكو
213,081,154.30	209,419,799.58	2,532,830.95	36,275,849.91	هولندا
423,279,083.32	446,544,860.90	44,802,321.47	60,300,742.41	النرويج
525,654.00	525,654.00			بولندا
1,694,624.75	1,401,970.75	753,235.00	2,099,999.00	البرتغال
12,000.00	0.00		13,903.00	سان مارينو
233,730.00	233,730.00			سلوفينيا
263,920,528.36	288,256,254.91	5,157,039.63	34,381,564.35	اسبانيا
412,092,541.42	488,262,246.61	90,532,887.80	139,383,259.20	السويد
110,181,492.30	116,635,702.38	6,062,892.47	12,027,631.85	سويسرا
467,742,545.15	586,345,363.04	67,067,899.19	121,535,945.78	المملكة المتحدة
99,268.00	99,268.00			الفاتيكان

المصدر : وحدة تنسيق المساعدات الدولية، وزارة التخطيط و التعاون الدولي الفلسطينية

جدول رقم (3) قيمة الالتزام و الصرف للدول العربية

2009 – 2002		2001 – 1994		الدول المانحة
الصرف	الالتزام	الصرف	الالتزام	الدول العربية
300.004.624.00	300.004.624.00			الجزائر
5.023.696.00	20.000.000.00			صندوق الأقصى و القدس
6.621.623.55	0.00	100.000.00	10,110.800.00	الصندوق العربي للإيماء الاقتصادي و الاجتماعي
31.540.248.00	215,482.244.00			جامعة الدول العربية
12.338.432.00	12,338.432.00			البحرين
45.642.360.00	41,460.963.00		3,842.266.00	مصر
23.720.000.00	23,720.000.00			العراق
1.678.530.00	1,678.530.00			الأردن
239.274.673.00	239,274.673.00			الكويت
9.370.00	9,370.00			لبنان
17.112.549.00	17,112.549.00			ليبيا
2.115.082.00	2,115.082.00			المغرب
17.113.662.00	17,113.662.00			عمان
149.563.561.00	149,563.561.00			قطر
1,004,228,065.66	1,025,755,028.66		2,000.000.00	السعودية
1.104.100.00	1,104,100.00			السودان
1.613.091.00	1,613,091.00			سوريا
7.437.751.00	7,437,751.00	24,510.00	24,510.00	تونس
368.422.339.00	370,994,808.00			الإمارات
9.260.000.00	9,260,000.00			اليمن

المصدر : وحدة تنسيق المساعدات الدولية، وزارة التخطيط و التعاون الدولي الفلسطينية

جدول رقم (4) قيمة الالتزام و الصرف للبلدان الآسيوية

2009 – 2002		2001 – 1994		الدول المانحة
الصرف	الالتزام	الصرف	الالتزام	البلدان الآسيوية
5,103.00	5,103.00			بروناي
1,299,782.31	2,812,390.00			الصين
24,295,017.00	27,095,017.00	800,000.00	800,000.00	الهند
2,487.00	2,487.00			اندونيسيا
305,374,277.34	350,291,978.43	399,054,429.84	411,996,150.84	اليابان
18,977.00	18,977.00	480,000.00	480,000.00	ماليزيا
759.00	759.00			جزر المالديف
0.00	3,000,000.00			باكستان
20,199,431.00	20,900,000.00			روسيا
6,875,868.00	19,346,738.00			كوريا الجنوبية
0.00	40,000.00			سيريلانكا
47,768.00	47,768.00			تايلاند
22,936,891.00	22,936,891.00			تركيا

المصدر : وحدة تنسيق المساعدات الدولية، وزارة التخطيط و التعاون الدولي الفلسطينية

جدول رقم (5) قيمة الالتزام و الصرف آخرون

2009 – 2002		2001 – 1994		الدول المانحة
الصرف	الالتزام	الصرف	الالتزام	آخرون
94,361,227.71	107,941,752.00	1,005,661.00	2,258,559.00	استراليا
29,506.00	10,475,000.00			البرازيل
6,372.00	6,372.00			شيلي
6,003.00	6,003.00			كولومبيا
109,637,038.00	138,592,834.00			البنك الإسلامي للتنمية
7,414.00	7,414.00			المكسيك
1,021.00	1,021.00			ناميبيا
2,721,928.00	2,721,928.00			نيوزيلندا
1,909,559.00	4,477,625.00			صندوق الأوبك
90,131,488.00	99,219,187.00	1,207,380.00	1,207,380.00	مجموعة صندوق مساهمات القطاع الخاص
752,266.00	752,266.00			جنوب إفريقيا
352,111,154.00	344,060,467.00	88,602,484.00	203,785,409.00	مجموعة البنك الدولي
31,719,595.00	55,893,516.00	8,936,331.00	22,273,537.00	وكالة الأمم المتحدة

المصدر : وحدة تنسيق المساعدات الدولية، وزارة التخطيط و التعاون الدولي الفلسطينية

ملحق رقم 3

جدول رقم (6) جدول يوضح نسبة الصرف إلى الالتزام لأكبر الجهات المانحة للفلسطينيين منذ عام 1994 و

حتى عام 2009

الجهة المانحة	نسبة الصرف إلى الالتزام
الولايات المتحدة الأمريكية	88 %
السعودية	97 %
اليابان	92 %
المملكة المتحدة	77 %
السويد	79 %
النرويج	92 %
ألمانيا	50 %
الإمارات	99 %
الجزائر	100 %
فرنسا	72 %
كندا	99 %
الكويت	100 %
إيطاليا	82 %
اسبانيا	90 %
البنك الدولي	77 %
هولندا	88 %
قطر	100 %
سويسرا	90 %
البنك الإسلامي للتنمية	80 %

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قاعدة بيانات نظام رصد المساعدات للشعب الفلسطيني

فهرس الملاحق

ملحق رقم 1 : وثيقة نبذ الإرهاب الأمريكية 175

ملحق رقم 2: 178

178 جداول قيم الالتزام و الصرف للدول المانحة للفلسطينيين

178 جدول رقم (1) قيمة الالتزام و الصرف لدول أمريكا الشمالية

179 جدول رقم (2) قيمة الالتزام و الصرف للدول الأوروبية

180 جدول رقم (3) قيمة الالتزام و الصرف للدول العربية

181 جدول رقم (4) قيمة الالتزام و الصرف للبلدان الآسيوية

182 جدول رقم (5) قيمة الالتزام و الصرف آخرون

ملحق رقم 3 : جدول رقم (6) يوضح نسبة الصرف إلى الالتزام لأكبر الجهات المانحة

183 للفلسطينيين منذ عام 1994 وحتى عام 2009

فهرس المحتويات

الإهداء.....	1
إقرار..... أ	2
شكر و عرفان..... ب	3
تعريف المصطلحات..... ج	4
ملخص الدراسة باللغة العربية..... و	5
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية..... ح	6

الفصل الأول

I. الفصل الأول : منهجية الدراسة..... 1	1
1.I. المقدمة..... 2	2
2.I. مبررات الدراسة..... 4	4
3.I. أهمية الدراسة..... 4	4
4.I. أهداف الدراسة..... 5	5
5.I. إشكالية الدراسة..... 5	5
6.I. أسئلة الدراسة..... 6	6
7.I. فروض الدراسة..... 6	6
8.I. منهج الدراسة..... 7	7
9.I. حدود الدراسة..... 7	7
10.I. محتويات الدراسة..... 8	8

الفصل الثاني

المساعدات الخارجية و الأدبيات السابقة..... 9	9
1.II. المبحث الأول : الإطار النظري للمساعدات الخارجية وأشكالها..... 10	10
1.1.II. المساعدات الاقتصادية الخارجية..... 12	12
2. 1.II. دوافع المساعدات الخارجية..... 14	14
1.3.II. أشكال المساعدات الخارجية..... 15	15
1.4.II. مصادر المساعدات الخارجية و آليات تقديمها..... 24	24
1. 4. 1.II. المساعدات الثنائية..... 24	24
2. 4. 1.II. المساعدات المتعددة الأطراف..... 34	34

- 44.....1.5.II شروط المساعدات الخارجية
- 47.....2.II المبحث الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الثالث

- 59.....المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية
- 60.....2.III المبحث الأول : أنواع المساعدات وأشكالها و حجمها
- 60.....2.III 1. مقدمة
- 65.....2.III 2. أشكال المساعدات الخارجية المقدمة للفلسطينيين
- 66.....2.III 3. الجهات المانحة للشعب الفلسطيني
- 71.....III 4. الدول المانحة الرئيسية
- 79.....2.III 5. حجم المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية
-2.III المبحث الثاني : القطاعات المستفيدة من المساعدات الخارجية و العقبات التي تواجه تقديم هذه المساعدات
- 85.....2.III 1. توزيع المساعدات على القطاعات المستفيدة
- 88.....2.III 2. العقبات والإشكاليات التي تواجه تقديم المساعدات الخارجية

الفصل الرابع

- 94.....مؤتمرات الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية و حجم المساعدات المقدمة من خلالها
- 95.....1.IV المبحث الأول : المؤتمرات التي عقدت لتمويل السلطة الوطنية الفلسطينية
- 96.....1.IV 1. مؤتمر واشنطن 1993
- 98.....1.IV 2. المؤتمر الخاص بالمساعدات الاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني 1996
- 100.....1.IV 3. مؤتمر المجموعة الاستشارية لمساعدة الشعب الفلسطيني 1996
- 101.....1.IV 4. مؤتمر واشنطن للدول المانحة 1998
- 102.....1.IV 5. المؤتمر الدولي "بيت لحم 2000" 1999
- 105.....1.IV 6. مؤتمر المانحين في أوسلو 2002
- 106.....1.IV 7. مؤتمر لندن 2003
- 107.....1.IV 8. اجتماع لجنة التنسيق الخاصة بالدول المانحة 2004
- 108.....1.IV 9. مؤتمر لندن 2005
- 110.....1.IV 10. اجتماع لجنة الارتباط الخاصة للدول المانحة في نيويورك 2007

113.....	11. مؤتمر أنابوليس 2007.....	1.IV
115.....	12. مؤتمر باريس للمانحين من اجل الدولة الفلسطينية 2007.....	1.IV
117.....	13. مؤتمر لندن 2008.....	1.IV
118.....	14. مؤتمر الدول المانحة لدعم فلسطين (برلين) 2008.....	1.IV
119.....	15. المؤتمر الدولي لإعادة اعمار قطاع غزة 2009.....	1.IV
122.....	2.IV. المبحث الثاني : الخطط الفلسطينية للتنمية التي قدمت لمؤتمرات الدول المانحة	
122.....	1. البرنامج الإنمائي الاقتصادي الفلسطيني 1994 – 2000.....	2.IV
123.....	2. إستراتيجية التنمية الاقتصادية 1996.....	2.IV
124.....	3. البرنامج الاستشاري العام لسنة 1997.....	2.IV
126.....	4. خطة التنمية 1998 – 2000.....	2.IV
128.....	5. خطة الإصلاح و التنمية 2008 – 2010.....	2.IV
	6. الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر و إعادة الاعمار في غزة للعامين 2009 - 2010.....	2.IV
136.....	7. خطة إنهاء الاحتلال و إقامة الدولة 2009 (برنامج الحكومة الثالثة عشرة).....	2.IV
142.....	3.IV. المبحث الثالث : الإشكاليات المتعلقة بالمؤتمرات كأداة لتقديم المساعدات	
145.....	1. إشكاليات المؤتمرات المانحة المتعلقة بالدول المانحة.....	3.IV
148.....	2. إشكاليات المؤتمرات المانحة المتعلقة بالجانب الإسرائيلي.....	3.IV
150.....	3. إشكاليات المؤتمرات المانحة المتعلقة بالسلطة الوطنية الفلسطينية.....	3.IV

V. الفصل الخامس

154.....	النتائج والتوصيات.....	
156.....	1.V. النتائج.....	
159.....	2.V. التوصيات.....	
162.....	المراجع.....	
175.....	الملاحق.....	
184.....	فهرس الملاحق.....	
185.....	فهرس المحتويات.....	